الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله اجمعين وبعد فيقول العبد الضعيف عبد الرحمن بن محمود بن محمد اسفرائني لما فرغت عن المسودة من اول هذا الكتاب الى هذا المبحث المسمى بالوجيهات شرعت ان اسود اوراقا اخرى من هذا المبحث الى اخر الكتاب من غير اجتماعهما الى الاولى دفعا للتطويل لاني قصدت المسودة على وجه يستغني المبتدئين ان يقرؤا هذا الكتاب عند المسمين بالمنتهين ليكون المبتدي والمسمى بالمنتهي في هذا الزمان سيان في مطالعة هذا الكتاب المشهور المسمى بشرح ملا ثم من هو منتهي فهو مستغن عن مسودتي على هذا الكتاب والا فهو غير منتهي فان المنتهي من يطالع الحاشيتين مجد المحشي مولانا عب وحاشية الفاضل الكامل مولانا عصام الملة والدين ولكن من طالع لهما فضلا حاشية مجد المحشي فهو غير موجود في هذا الزمان وظني ان في حاشية مجد المحشي حواشي كثيرة لم يطلع على مضمونها احد من زمان تصنيفها الى الان وما ذكرنا لا يخفى على المنصف الا ان المنصفين في هذا الزمان معدوم نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا والله تع انصفهم عن كرمه (قوله اي اسم المبني وهذا ابحاث آه) والحاصل ان هذا الحد وهو قوله ما ناسب مبني الاصل اذا يمكن [illegible]

الى من يعرف ماهية المبني على الاطلاق لكن لا يعرف المبني [illegible] هو

مخصوص الجنس بالاسم المبني لانه يحتاج الى التعريف فلم هذا المعرف بالنظر

ماهيته على الاطلاق لانه ح يكون المعرف هو العام لا الاسم المبني فيلزم ح تعريف

لانه اخذ المبني في تعريفه فان قوله مبني الاصل تركيب اضافي يتوقف معرفته على معرفة المبني

الذي هو جزؤه وهو ظاهر فيلزم الدور وقبل الحصر المستفاد من قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن اه بط

لصحة هذا التعريف عند من لا يعرف ماهية المبني ايضا بانه جاز ان يكون المبني الماخوذ في

التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد كسبه اجيب منه بانه لا اعتبار بهذا الاحتمال والا

لم يصلح الاعتراض على تعريف من التعريفات بانه تعريف الشي بنفسه واللازم بط وانما قلنا

لا اعتبار بهذا الاحتمال لان اللفظ حقيقة في مسماه ومجاز في غيره فلو اريد بالمبني في التعريف

وجه لا مفهومه فيلزم ارتكاب المجاز في التعريف ولا بد من حمل الفاظ التعاريف على الحقيقة

( قوله اذ لو لم يعرفوا ) اي ماهية المبني لكان اه قال مولانا عصم انما يلزم تعريف الشي بنفسه اذا

كان معرفة هذا التركيب الاضافي اعني مبني الاصل موقوفا على معرفة جزئه الذي هو المبني وهو

غير مسلم لجواز ان يكون معرفة هذا التركيب بالاثة وهي الحروف والامر بغير اللام بدون معرفة

جزئه الذي هو المبني انتهى حاصل كلامه اقول هذه الثلثة مفهوم لمبني الاصل لانهم فسروا

مبني الاصل هكذا بالمبني في اصل وضعه وهو الحروف والماضي والامر بغير اللام فح

معرفة مفهوم هذا المركب الاضافي وهو الثلثة المذكورة موقوفة على معرفة الاجزاء لا محالة

فيلزم تعريف الشي بنفسه ثم اعلم ان المراد من قوله اذ لو لم يعرفوا اه ان المعرف باسم

المفعول ح هو المبني مطلقا فلو عرف المبني مطلقا بما عرفه به يلزم تعريف الشي بنفسه

لا محالة فح معنى قوله لكان تعريفا للمبني بالمبني انه لكان تعريف المبني المطلق تعريفا

للمبني بالمبني و ليس معناه ان تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني كما هو اختيار

الفاضل المذكور فح لا يرد ما قال مولانا عصم بانا لا نم تعريف الشي بنفسه لا نا نعص

المعرف باسم المفعول بالاسم المبني و المعرف باسم الفاعل مايعمه الاسم وغيره فلا يلزم

تعريف الشي بنفسه بل يلزم تعريف الخاص بالعام لا يقال هذا ايضا غير جائز لان التعريف

لا بد ان يكون مساويا للمعرف لانا نقول المقصود منه انما يكون ابطال تعريف الشي بنفسه و

هو حاصل بمجرد ماذكره الفاضل المذكور ثم قال مولانا عصم ان تعميم المعرف باسم المفعول

غير جائز اي لا يجوز ان يكون هذا التعريف تعريفا للمبني المطلق والا يلزم ان لا يكون التعريف

[illegible] مبني الاصل منه لانه لا تناسب مبني الاصل والا يلزم مشابهة الشي لنفسه وهو

[illegible]صل استحالة اخرى لعدم كون العام معرفا غيره ما ذكره الشم فهو لم يرتكب

[illegible]لها فما ذكره الفاضل غير مضر بالمقصود ثم لا نحن تناسبه لان مشابهة الشي

[illegible]كان مبني الاصل واحدا مع انه ثلثة فجاز ان يكون الماضي مثلا

والمخاطب فلا يلزم ذلك ولو سلم ان يكون مبني الاصل واحدا فلا يلزم

ذلك ايطلان للماضي مثلا افراد فجاز ان يشابه فرد منه بفرد آخر منه ولو سلم ان يكون منحصرا في فرد واحد فلا يلزم ذلك ايطلانه لا شك له مفهوم ايضم فجاز ان يشابه فرده بمفهوم او بالعكس ثم قيل لا يجوز ان يكون الماضي مثلا مشابها بامر المخاطب مثلا لانه لا يخ من ان يكون هومشابها بالماضي فيلزم مشابهة الشيء لنفسه لان المشابه للمشابه الشيء مشابه لذلك الشيء او يكون مشابها بالحرف وهو لا يخ اما ان يكون مشابها بامر المخاطب او بالماضي وعلى كلا التقديرين يلزم المحذور المذكور لما مر من ان المشابه للمشابه الشيء مشابه لذلك الشيء وفيه نظر لانه انما يكون ذلك باطلا اذا اتحد وجه الشبه لم لا يجوز ان يكون مغايرا وتدبر ( قوله مبنى الاصل ) اي المبني من اصل وضعه وهو الحرف و الماضي و الامر بغير اللام (قوله والامر بغير اللام ) وانما لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا وفي تقييده الامر بغير اللام اشارة الى انه لا امر في عرف النحاة الا بغير اللام فلا يرد ح ماذكره مولانا عصم من انه لا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر في عرف النحاة الا بغير اللام انتهى كلامه ( قوله هو هذه المناسبة ) اى المراد بالمشابهة المذكورة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة بقرينة ذكر المناسبة في تعريفه وقيل لم لا يجوز ان يراد من المناسبة المذكورة في تعريفه هو المشابهة بقرينة ذكر المشابهة في تعريف المعرب قلنا المناسبة اعم من المشابهة لوجودها فيما تضمن معنى المبنى الاصل فانه خالية عن المشابهة فلو اريد من المناسبة المشابهة فيخرج من تعريف المبني ما يكون له مناسبة اليه ولكن لا يكون له مشابهة اليه ثم المراد من قوله هذه المناسبة هو المناسبة المرادة في تعريف المبني لان المناسبة يجري في المعاني الكثيرة فلا يرد ح ماذكره مولانا عصم من ان الاولى هو المناسبة لا هو هذه المناسبة فافهم تم كلامه ولعل قوله فافهم اشارة الى ماذكرنا ( قوله ولقد فصل صاحب المفصل الخ ) وهذا الكلام لدفع ما يقال ان المراد من المناسبة اما المناسبة المطلقة اعم من ان يكون مؤثرة في بناء الاسم اولا او يراد المناسبة المؤثرة للبناء او يراد المناسبة القوية والاول ظاهر البطلان واما الثاني فلانه يستلزم الدور لان اخذ المعرف في المعرف يستلزمه ولا سبيل الى الثالث لان للقوة مراتب متعددة فلا يعلم ان المراد ماذا فاجاب بان المناسبة اما يتضمن الاسماء ( قوله فانه يتضمن معني همزة الاستفهام ) لاقتضاء كل منها صدر الكلام والهمزة حرف ( قوله كالمبهمات ) والمراد منها الموصولات واسماء الاشارة فانها يشبه الحرف في الاحتياج فان الموصولات يحتاج في التعين الى الصلة لانها مبهمة واسماء الاشارة يحتاج في التعين الى الصفة او الى الاشارة الحسية والحروف يحتاج الى المتعلق في الدلالة فقوله اوشبهه عطف على التضمن ( قوله اوغيرهما ) وهو الاشارة الحسية كذا ذكره مولانا عصم ( قوله كنزال ) فانه مبني وقع

موقع انزل واما فجاز فهو مشابهة ينزال في الوزن (قوله او اضافته) اى الاسم المبني الى المبنى الاصل سواء كانت الاضافة بواسطة او بلا واسطة كما في قوله يومئذ فان اليوم مبني مضاف الى مدخوله وهو اذ وهو مضاف الى المبنى الاصل الذي هو الجملة اعني كان كذا فانها مبنية عند صاحب المفصل (قوله فيمن قرء بالفتح) وانما قال ذلك لما قال المصنف في بحث الظروف ان الظروف المضافة الى اذ المضافة الى الجملة يجوز بناءها على الفتح (قوله او وقع غير مركب مع غيره) قيل التعريف المذكور اعني قوله ما ناسب مبني الاصل لم يشتمل مبنى اصل لانه اخذ الاسم في تعريفه فلا يكون التعريف جامعا واجيب بان قوله او غير مركب شامل له فبعض افراد المبني يشمله قوله ما ناسب مبنى الاصل وبعض الاخر يشتمله او غير مركب مع غيره لا يقال قوله او غير مركب انما يشمل مبنى الاصل الذى لا تركيب فيه ولا يصدق على ما هو مركب مع غيره لانا نقول لا نسلم عدم صدقه لان المراد من قوله غير مركب مع غيره هو غير المركب الذي يتحقق معه عامله فيكون له فردان احدهما ما لا يكون مركبا اصلا كزيد وعمرو او كان مركبا ولكن لم يكن معه العامل فيدخل ما هو مركب مع غيره لانه ليس معه العامل لعدم اقتضاء مبنى الاصل الاعراب قيل الاصوات التي لا تركيب فيها لا يدخل في القسم الاول لعدم صدقه عليها فيكون داخلة في القسم الثاني واما الاصوات المركبة فلا يدخل في شيء من القسمين كغاق في قولهم غاق صوت الغراب واجيب بان الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعات فليست كلمات وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها واجيب ايضا بان المراد من المركب هو الذي قصد به اللفظ والمعني فيصدق على الاصوات المركبة غير مركب بهذا المعني واجاب بعضهم بعبارات لطيفة بان غاق صوت الغراب غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبنى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصاد لا ما يرمي به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا (قوله اما بانتفائهما) اي البناء يتحقق بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما وهو التركيب او عدم المشابهة والاول كهولاء واين اذا كانا غير مركبين لانتفاء التركيب وعدم المشابهة لانهما يشابهان لمبنى الاصل والثاني كزيد وعمرو فان التركيب منتف فيهما دون عدم المشابهة لانهما غير مشابهين لمبنى الاصل والثالث كهولاء واين اذا كانا مركبين فعدم المشابهة منتف فيهما لانهما مشابهان له (قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو) وليست للشك لينافي التعريف وليست لمنع الجمع لما عرفت ان البناء كما يكون بانتفاء احد شرطي الاعراب يكون بانتفاء كليهما فهما يجتمعان كهولاء واين اذا كانا غير مركبين لان كلا منهما مناسب لمبنى الاصل وغير مركب (قوله ايسارا) اي اختيار التقدم ما يكون مفهومه وجوديا في كلا التعريفين على ما يكون مفهومه عدميا وانما اختار هذا لشرفه وقيل في وجه الاختلاف ان بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وبحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة

لا باعتبار علام التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر (قوله والقابه ) اي القاب المبني وانما ذكر في الاعراب الانواع وفي البناء الالقاب اذ الاعراب مابه الاختلاف وكل من الرفع واخويه نوع من الاختلاف والبناء عبارة عن صفة في المبني لا عن الحركات والسكون وكل من الضم واخويه ليس نوعا من البناء بل هو اسم لما في اخر المبني من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون كل واحد منها بناء كما في انواع الاعراب (قوله من حيث حركات اواخره ) اي القاب حركات آواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر ووقف والكوفيين يطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس وانما قال من حيث حركات الخ لدفع شيئين احدهما ان كلا من الضم والفتح والكسر والوقف ليس نفس المبني وهو ظاهر بل لقب احوال اواخره وثانيهما ان هذه الاربعة ليست القاب احوال الاواخر مطلقا بل هي القاب احوال الاخر التي هي الحركات والسكون فان الضم واخويه والوقف والسكون القاب الحركات وانما قلنا ليس الضم والفتح الخ القاب احوال الاواخر مطلقا لان الالف والواو والياء ايضا من احوال اواخره مثل يازيدان ويازيدون ويارجلين مع انه لا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع هذا الاطلاق مجازا كما ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا تسمية للنائب باسم المنوب (قوله ضم وفتح وكسر ووقف ) سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين مثل قولنا زيد بالتنوين وسمي الفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والانفتاح كشاده شدن وسمي الكسر كسرا الانكسار الشفة السفلي في التلفظ به وسمي الوقف وقفا وسمي السكون وقفا لتوقف النفس ينتج الفاظ الجري (قوله وبالعكس ) يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية ( قوله والمراد ان الحركات الخ ) وهذا الكلام دفع ما قيل ان كلام المص يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني حيث قال القابه الخ لان لقب الشيء ما يختص به مع انها لا يكون مختصة بالحركات والسكنات البنائية فان البصريين يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا وحاصل الجواب ان هذه الامور كما يكون القابا بالحركات المبني يكون القابا لغيرها ايضا اي لا يكون هذه الامور القابا بالحركات المبني مخصوصها فاذا عرفت هذا فلا يرد ما هو المشهور بينهم من انه وقع من الشم حيث لم يفرق بين الضم والفتح والكسر بدون التاء وبينها بالتاء حيث قال كما مر في صدر هذا الكتاب حيث قال بالضمة الخ مع ان القاب المبني ما يكون بدون التاء وهو مخصوص بالمبني وما هو بالتاء مشترك بينه وبين المعرب قال مجد المحشي قوله حيث قال بالضمة رفعا الخ فلا نيافش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليس معه انتهى كلامه وفيه ما ذكرنا آنفا (قوله لانهم ) اي البصريين كثيرا ما يطلقون اي هذه الالقاب على الحركات الاعرابية ايضا كما يطلقونها على الحركات البنائية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة (قوله على ... ) لقائل ... لا يحتاج

الى هذا القول لانه يعلم غير الحركات الاعرابية من قوله ايضم في قوله على الحركات الاعرابية ايضم
ويمكن ان يجاب بان قوله ايضم بالنظر الى الحركات البنائية التي في اخر المبني لان الضم والفتح
والكسر يطلق على ما هو في اخره بقرينة قوله ووقف فح يكون الضمير في قوله وعلى غيرها راجعا
الى الحركات الاعرابية والبنائية التي في اخره سواء كان اطلاق الالقاب على غيرها في المعرب
او المبني ( قوله ان لا يختلف اخره ) فالاسماء قبل التركيب من حيث انها مبني لا يختلف
اخره لاختلاف العوامل فح لا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان هذا الحكم لا يصدق على المبني
الذي لم يتركب مع غيره كالاسماء قبل التركيب فانه يختلف اخرها باختلاف العوامل قيل هذا
اما ان يتعلق بالنفي او بالمنفي ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس
بمعلول اختلاف العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه النفي الى القيد وبقاء الفعل منفيا
فيفسد المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت
وثبوت اختلاف الاخر لا يكون بقاء بل هو جائز الثبوت في المبني نحو من الرجل ومن زيد
ثم الظاهر ان اللام بمعنى الوقت اي لا يختلف اخره وقت اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق بالنفي
ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد ( قوله نحو من الرجل اه ) قال مولانا عصم ان المختلف في هذه
الامثلة هو آخر كلمة من وهي من المبني الاصل مع ان المعرف خاص وهو اسم المبني فلا
يكون الامثلة موافقة للممثل اقول ولا هذه المناقشة في المثال وهي ليست من داب المناظرة
لانه يصح ان يمثل مثال اخر مثل هولاء الرجال كذا بجعل الرجال صفة لهولاء ومثل هولاء
القائمون كذا وثانيا انا لا نم ان المعرف مخصوص بالاسم المبني لانه ذكر فيما سبق ان مبني
الاصل داخل في قوله او غير مركب وان لم يدخل في قوله ما ناسب مبني الاصل ( قوله والتانيث
باعتبار الخبر ) دفع مناقشة لا يخفى ( قوله والكنايات ) قال محشي الاولى ان يقول وبعض
الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة اقول القول بانه حكم البناء بالكل تغليبا للاكثر على
الاقل لا يدفع الاولوية ثم اعلم ان الكناية لفظ مبهمة وضع لان يعبر بها عن عدد معلوم وحديث
معلوم ( قوله بالرفع ) اي قوله والاصوات مرفوع معطوف على اسماء الافعال وعدم عطفه على
الافعال لان المصنف صدر بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وعدم تصديره
باسماء الاصوات لان كلا من غاق ونخ صوت لا اسم صوت قيل في رفعها نظر لان الصوت ليس باسم لعدم
الوضع فيه فكيف يذكر في الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء المبنية جارية مجراه
في البناء وان لم يكن اسما في الحقيقة لعدم الوضع وعلى هذا لا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية ( قوله
لتصديره بحث الاصوات اه ) قيل كما صدر المصنف بحث الاصوات بها لا باسماء الاصوات كذلك
صدر بحث الموصولات والمركبات والكنايات بها لا باسمائها فالاولى ان يقول الشارح بالرفع فيه

بان يقع الموصولات بالرفع عطف على اسماء الاشارة لا على الاشارة لتصلا يره اقول ماذكره المعترض اسلوب مشهور بينهم واما ما اختاره الشم اسلوب من اساليب جديد فانهم قد يذكروا الاحكام في الثاني فيكتفون الاول به ايسار القولهم كل جديد بشير اليه ولقائل ان يقول ان المصم وان صدر بحث الموصولات والمركبات والكنايات بها لا باسمائها ولكن اطلاق الاسم عليها جائز كما لا يخفى على المتأمل فيها (قوله لان جميعها ليست بمبنية) قيل كذلك ليس جميع المركبات مبنية كبعلبك لانه غير منصرف فيقع ه أيت بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك بجعل الجر تابعا للنصب بخلاف خمسة عشر فانه مبني وكذلك الكنايات فان قولنا فلان وفلانة معرب وكذلك الموصولات كاي واية اذ اكانتا غير مضافين بالضمير لانهما اذا كانا مضافين به فهما مبنيين فالاولى ان يقول بعض الموصولات وبعض المركبات وبعض الكنايات (قوله فهذه ثمانية ابواب) قيل الحصر بط لان المنادي المفرد المعرفة ليس داخلا في شيء منها وكذلك الاسماء المعدودة واسم لا لنفي الجنس مثل لا رجل في الدار ونعم اسم لا معرب بشرائط ذكر فيما سبق بقوله وافلان معرفة اومفصولا بينه وبين لا اه وكذلك كلمة ما ومن فانهما اذا كانتا موصولتين فهما داخلتان في الموصولات واذا كانت كلمة ما للشرط اوالاستفهام اوالصفة اوتامة لا يكون داخلة في شيء من الثمانية المذكورة وكذلك كلمة بل الشرط اوالاستفهام ليست داخلة في شيء منها واجيب عن كلمة ما ومن بانهما داخلتان في الموصولات فانها اعم من الحقيقي والحكمي فانهما جاريان مجرى الموصولات وهذا هو الجواب عن فعال الذي ليس بمعنى الامر فانه ايضا جار مجرى الفعال الذي هو مبني فيكون مبنيا (قوله لان الاصل في الاسماء الاعراب) فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبنائه من علة (قوله للحركة المعينة) كالضمة مثلا (قوله انها) اي الحركة المعينة لما اختارت ولم لم يختر حركتين الباقيتين (قوله المضمر) انما قدم على البواقي من المبنيات لانه اعرف المعارف اولانه ليس النزاع في بنائه وليس في شيء منه اعراب وعلة بنائه هي الاحتياج اي المشابهة بالحرف لكن الحرف يحتاج الى المتعلق في الدلالة واما المضمر فان كان الضمير غائبا يحتاج الى تقدم الذكر مثل ضرب زيد غلامه وان كان الضمير متكلما او مخاطبا يحتاج الى الحضور اي التكلم والخطاب (قوله ما وضع) اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل الكاف في ذلك لانه لفظ وضع لمخاطب لكنه ليس باسم بل حرف (قوله من حيث انه متكلم) قيل ان اياي في اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل موضوع للمكني عنه مع قطع النظر من حيثية التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها بان يقع آياي واياك واياه واجيب بان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع [illegible] انه مشترك لفظي في المتكلم والمخاطب والغيبة وتلك

اللواحق لتعين المراد (قوله يحكي عن نفسه) بان يقول انا (قوله يتوجه اليه الخطاب) مثل انت (قوله وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به الخ) اي المضمر ما وضع ليتكلم به وليخاطب به (قوله فان انا موضوع) اي انا موضوع للذات هو يتكلم بها وانت موضوع للذات هو مخاطب بانت (قوله ويخرج بهذا القيد) اي بقيد الحيثية على تقدير الحل الاول او بقيد يتكلم به ويخاطب به على تقدير الحل الثاني اما خروج لفظ المتكلم من تعريفه بقيد الحيثية لانه ليس باسم وضع للمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه وان صدق عليه قوله اسم وضع لمتكلم فان ما يحكي عن نفسه هو لفظ انا لا لفظ المتكلم واما خروجه بقيد يتكلم به فلانه ليس اسم وضع لمن يتكلم به لان المتكلم ليس بلفظ المتكلم بل بلفظ انا واما خروج لفظ المخاطب من تعريفه بقيد الحيثية فلانه وان كان اسما وضع لمخاطب ولكنه ليس من حيث انه يتوجه اليه الخطاب لان توجه الخطاب انما وقع بلفظ انت لا بلفظ المخاطب واما خروجه بقيد يخاطب به فلانه ليس اسما وضع لمن يخاطب به بل وضع له لفظ انت لا لفظ المخاطب هذا حاصل ما قال مولانا عصم ثم اعترض الفاضل المذكور بان المراد من المتكلم والمخاطب في كلام المصنف هو افرادهما فيخرج لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان لمفهومهما لا لافرادهما فلا يحتاج الى قيد الحيثية لاخراجهما انتهى اقول هذا مدفوع على ما حقق مجد المحشي حيث قال في تفسير قوله يتكلم به ويخاطب به اي لفظ المتكلم والمخاطب يخرجان بالقيد المذكور من الحل الثاني لا بقيد الحيثية وبهذا اي انت متكلم وانا مخاطب فهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب ذاتهما مع ان لفظ المتكلم والمخاطب موضوعان لمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمي بزيد عن نفسه بزيد اي من له اسم زيد اذا قال زيد فهو اسم وضع لمتكلم لكن لا من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه لان ما يحكي عن نفسه هو لفظ انا لا لفظ زيد وقس عليه حال المخاطب بان قيد الحيثية يخرج الاسم الذي يكون المخاطب مسمي بذلك الاسم اذا ادعي المتكلم له بهذا الاسم انتهى حاصل ما قال مجد المحشي فظهر منه دفع ما قال مولانا عصم كما لا يخفى واجيب عن لفظ المتكلم والمخاطب بان كلمة ما كناية عن الاسم المبني وبان المراد ما وضع على سبيل الكناية وهما موضوعان لهما صريحا وبان المراد ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيه جهة الغيبة وبان المراد ما وضع لهما مادة ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان لهما صيغة لا مادة وفيه نظر لان لفظ انا موضوع بصيغته للمتكلم لان الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق فلا يكون لفظ انا بمادته موضوعا لمتكلم واجيب بان المراد بالصيغة هو الهيئة الاشتقاقية وليس في انا هيئة اشتقاقية (قوله فان الاسماء الظاهرة كلها) سواء كانت لفظ المتكلم او المخاطب او غيرهما موضوعة للغائب مطلقا سواء تقدم ذكر الغائب اولا اقول لنا ان نناقش بانهما يخرجان

بقوله ماوضع لمتكلم او مخاطب لما مر انهما موضوعان للغائب فلا يحتاج الى قيد الحيثية ولا يجعل المتكلم والمخاطب مشتركان لفظيان بين المتكلم والغائب والمخاطب وبعبارة اخرى بان فيهما كما يكون جهة الغيبة يكون جهة المتكلم والخطاب ايضا فيكون معني قوله فان الظاهرة ان الاسماء الظاهرة موضوعة لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا يقول يا تميم كلهم نظرا الى اهل المنادي وذاته ويقول المسمي بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم نظرا الى دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم ليتم زيد ضربت (قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة اذا كانت اه) قيل اذا اريد من الوضع الوضع على سبيل الكناية يخرج الاسماء الظاهرة فلا يكون قوله تقدم ذكره داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير واجيب بانه لم يخرج بعض الاسماء الظاهرة بالوضع على سبيل الكناية لصدقه على كم وكذا فلا بد منه لاخراجه (قوله اراد بالتقدم اللفظي اه) قيل تقسيم التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديري يدل على ان التقديري قسم للفظي وداخل فيه وهذا خلاف دأب المص لانه جعله مقابلا له كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب واجيب بان تفسير التقدم اللفظي كما ذكره يدل على انه على لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصد ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه (قوله ما يكون المتقدم) كلمة ما مصدرية اي كون متقدم ملفوظا (قوله مثل ضرب غلامه زيد) وهو فاعل مقدم رتبة ثم ان كلمة او لمنع الخلو لا شك فلا ينافي التعريف ولقائل ان يناقش بان التعريف صادق على الالف واللام للعهد الخارجي ما وضع لغائب تقدم ذكره الا ان يتم قدم ان عبارة عن الاسم ويمكن ايضا ان يقال لا نم وضع فيها لان الدلالة لا يستلزم الوضع (قوله وبالتقدم المعنوي) عطف على قوله بالتقدم اللفظي له من حيث المعني لا من حيث اللفظ) اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصود لفظا مستعملا له فيه والا فمعني اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا (قوله امامفهوم من اي من لفظ المتقدم بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام وقال بعضهم ان المذكور بطريق الالتزام داخل في قسم الثاني وهو الذي يفهم من سياق الكلام (قوله بان مرجع الضمير مدلول اه) فيكون العدل مذكورا ضمنا لانه جزء في اعدلوا (قوله فكانه) اي كان لفظا العدل متقدم جل المعني ونقدمه معني كانه اللفظ العدل وقوله من حيث المعني متعلق والا فينبغي قول فكانه متقدم من حيث اللفظ (قوله فكانه تقدم ذكره معنى) اي من حيث المعني فيكون من حيث المعني تعليق والا فينبغي ان يقول فكانه تقدم ذكره لفظا كما عرفت من ذلك فلا يرد ما ذكره ولا باعتبار الظ فكانه تقدم ذكره لفظا (قوله او من سياق الكلام) عطف على قوله من لفظ بعينه اي او مفهوم من سياق الكلام الذي هو سابق على الضمير كقوله تع ولا بويه

فان قوله ولابويه ذكر الميراث فيدل على المورث فيكون الضمير راجعا اليه وهو مفهوم من فحوى الكلام (قوله فانما جاء في ضمير الشان الخ) قال مولانا عصام انما الحصر اي لا يكون تقديم الحكمي الا في ضمير الشان والقصة وهذا الحصر باطل لان تقديم الحكمي يكون في نعم رجلا وربه رجلا وليس هذا ضمير الشان والقصة كما ذكره بقوله وكذا الحال فهو انتقاض الحصر بالنسبة الى الدليل اي دليل المدعي اي التقدم الحكمي ما جاء في ضمير الشان والقصة الا لقصد التعظيم القصة الخ فلذا قال فوله لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره مستغنيا عن الاحتياج اليه على ان الحصر ايضا في حيز المنع انتهى حاصل كلامه اقول قوله قصد التعظيم القصة لا يكون من متعلقات الحصر اي التقدم الحكمي لا يكون الا في ضمير الشان والقصة قصدا اي التقديم الحكمي في ضمير الشان والقصة يكون لقصد التعظيم فيكون قصد تعظيمه علة لكون تقدم الحكمي فيهما اي انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره لفظا ومعنى (قوله فيكون ذلك) اي ذكرهما اولا مبهمة ثم تفسيرها ثانيا ابلغ من ذكرها اولا على سبيل التفصيل والتفسير (قوله وصار) اي ضمير الشان كانه في حكم الخ (قوله وكذا الحال في الخ) فان في نعم ضمير يكون قوله رجلا مميزا عنه ومبينا له وزيد مخصوص بالمدح وكذلك رجلا في قوله ربه رجلا تمييز من الضمير في ربه (قوله بالنظر الى ما قبله قسمان) وانما قال بالنظر الى ما قبله لان الاستقلال وعدم الاستقلال انما يكون بالنظر اليه في المتصل والمنفصل (قوله فالمنفصل) الفاء للتفسير (قوله بل هو كالاسم الظ) اي الظاهر فكما ان الاسم الظ يكون الظ مستقلا بنفسه غير محتاج الى كلمة قبله بحيث كان جزءا منها (قوله سواء كان) اي سواء كان المنفصل مجاورا اي واليا لعامله او غير مجاور له فان انت في مثل ما انت منطلقا ضمير منفصل ويلي عامله وهو لفظة ما بخلاف ما ضربت الا اياك فانه غير مجاور له فيه لان عامله هو لفظ ما وهو غير مجاور لها (قوله ليتصل به) اي ليتصل الضمير المتصل بعامله بحيث يكون جزءا منه فظهر لك مما ذكر ان المستقل وغير المستقل ههنا بمعنى الاستقلال وعدم الاستقلال في التلفظ وليس الاستقلال وعدم الاستقلال بمعنى الاستقلال وعدمه في الدلالة واذا عرفت هذا فلا يرد ان الضمير قسم من الاسم وهو مستقل فيكون الضمير ايضا مستقلا سواء كان متصلا او منفصلا فلا يصح قوله والمتصل غير المستقل بنفسه اما عدم الورود فظ لان المراد من استقلال الاسم بنفسه هو الاستقلال في الدلالة والضماير مستقلة في الدلالة فلا تنافي (قوله لقيامه) اي لقيام المضمر مقام الظ وانقسام الظ الى المرفوع والمنصوب والمجرور فاذا كان المضمر قائما مقام الظ فيكون المضمر ايضا منقسما اليها (قوله فالاولان) وهو تغليب لان الاول هو المرفوع فقط وقد فصلناه في بحث التاكيد (قوله كل واحد منها) انما اول قوله الاولان بقوله كل واحد منها لدفع المناقشة عن عبارة المص بانه ينبغي ان يقول متصلان ومنفصلان لئلا يلزم افراد الخبر مع كونه

المبتدا مثنى فان قوله الاولان مبتدا ولا يجوز ان يكون قوله متصل خبرا له (قوله الاولان
لم يلزم المطابقة) لان يقدر الموصوف اي ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامد (قوله
لمانع من الاتصال) انما يكون الضمير منفصلا اذا كان مانع من الاتصال لانه اصل كما سياتي
من قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل (قوله والثالث) قيل الاحسن ان يقول والثاني
مرفوع قوله والثالث لان جعل المرفوع والمنصوب اولا تغليبا فيصير الضمير المجرور ثانيا كما
قال في بحث التاكيد والاولى ان هذا من باب التفنن فصح ان يقال له ثالث كما يصح ان يقال له ثان
(قوله لانه لا مانع) قيل من الموانع الفصل ولم يقع الفصل بين المضاف والمضاف اليه واجيب
بانه لا يقع الفصل بينهما اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح (قوله اي المضمر)
اشارة الى ان مرجع قوله ذلك يكون بعيدا فيكون مرجعه المضمر لا المرفوع والمنصوب
والمجرور بتاويل المذكور (قوله ضمير ضربت) اشار به الى المسامحة الواقعة في قوله الاول
ضربت الخ قيل الاولى ان يقول المصنف الاول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد
المرفوع المتصل مستويات واجيب بان المراد ضربت صيغة المتكلم المعلوم ماضيا كان او
مستقبلا وبان المقصود منه التنظير لا استيفاء العدد قيل في الجوابين نظر لانه لا احتياج الى ذكر
صيغة المجهول واجيب بانه انما ذكره لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير
ودفع وهم فاسد اولى من بيان مبتدا (قوله الى ضربن) قيل كلمة الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط
فيلزم ان لا يدخل مابعدها في الحكم فان الغاية متى كانت لاسقاط ماوراءها يدخل الغاية ومتى
كانت لمد الحكم لا تدخل الغاية وفي الصوم لمد الحكم فهنا ايضا لمد الحكم لا للاسقاط وهو ظ واجيب
بان معناه يقول ضربت وما دون ذلك الى ضربن الخ فيكون الى للاسقاط فيدخل مابعدها فيما
قبلها والاولى ان نقول ان الى بمعنى حتى (قوله وبدا بالمتكلم) الصرفيون يبدؤن بالغائب
لتجرده عن اللواحق ثم يرتقون الى الاعلى للترقي وانما يكون الغائب مجردا عن اللواحق باعتبار
صيغته الاولى وهي ضرب (قوله اعرف المعارف) فانه اعرف من الضمير المخاطب والغائب فانا اذا
قلنا ضربت لا يحتمل الغير بخلاف صيغة المخاطب فانا اذا قلنا ضربت بجماعة الحاضرين لا يعلم
ان المراد منهم الا اذا اشار الى واحد معين فيتعين بالاشارة لا بالخطاب وكذلك ضمير المخاطب
اعرف من الغائب فلذا قدمه عليه وكذلك ضمير المتكلم الواحد اعرف من المتكلم مع الغير لان زيدا
اذا بين جماعة وقال ضربنا لا يعلم ان المراد منه مبهم الا انه يتعين بالاشارة لذا اورد المص
صيغة المتكلم الواحد دون مع الغير (قوله لانه دون الكل) اي في الاعرفية (قوله اجماعا) اي اجماع
البصريين لا اجماع النحويين فان الكوفيين فيه خلاف فقال الفراء ان الضمير هو مجموع انت وقال
بعضهم ان الضمير هو التاء وحدها كما ان لواحق اياك واخواته ضماير عند الكوفيين وايا

هما ولا يقع اذا كان المرفوع المنفصل هو ان في انت عند البصريين فيكون غير مستقل لاحتياجه
الى التاء لانا نقول المراد هو عدم الاحتياج الى العامل وهو لا يحتاج اليه (قوله ضربني ضربنا)
فان الياء ضمير المنصوب المتصل للمتكلم الواحد و لفظ نا ضمير المنصوب المتصل للمتكلم
مع الغير اعلم ان لفظ نا كما يكون ضميرا متصلا منصوبا كذلك يكون ضميرا متصلا مرفوعا ولكن على
تقدير الاول ما قبله متحرك مثل ضربنا بفتح الباء لان معناه معنى المفعولي وعلى تقدير الثاني
يكون ما قبله ساكنا لان معناه معنى الفاعلي (قوله المتصل بغير الفعل) اي بان يكون متصلا
بالحرف (قوله انه الى انهن) اي انه انهما انهم انها انهما انهن (قوله الى انتما) والاول للمتكلم
الواحد والثاني للمتكلم مع الغير (قوله اياه الى اياهن) اى اياه اياهما اياهم للغائب المذكر
اياها اياهما اياهن للغائبة المونث (قوله والنوع الخامس) اي المجرور المتصل فانه متصل بالاسم
والحرف لا بالفعل (قوله غلامي غلامنا الخ) غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكن
غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن (قوله ولي لنا الخ) اي لي لنا لك لكما لكم لك لكما
لكن له لهما لهم لها لهما لهن (قوله وكان القياس ان يكون الخ) اى القياس ان يكون ضمير المتكلم
ستة ثلثة للغائب المذكر وثلثة للغائب المونث و هكذا القياس ان يكون ضمير المخاطب ايضا
ستة لا خمسة لان واحدا منها مشترك بين صنفين وكذلك في الغائب (قوله كضربتما ضربتما) فانهما
لفظان يدلان على ستة معان الاول يدل على اثنين منها والثاني يدل على اربعة منها كما ذكره
(قوله اربعة غير مشترك) وهي انت وانتم وانت وانتن (قوله والواحد مشترك) هو انتما وقس
عليه الغائب (قوله هو الالف المشتركة) فيكون ضمير فيهما مشتركة كما في انهما (قوله وبقية
الانواع) وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل فظهر لك من ذلك
ان الكلام الذي ذكره بقوله وكان القياس ليس مخصوص بالمرفوع المتصل كما يدل عليه تمثيله
بقوله ضربت ضربنا الخ (قوله اثني عشرة كلمة) خمسة للغائب وخمسة للمخاطب واثنان للمتكلم
(قوله لثمانية عشر معنى) لما عرفت من ان كلا من المتكلم والمخاطب يدل على ستة وان
(قوله ستين كلمة) لانه يحصل من ضرب اثنا عشرة في الخمسة اي في خمسة انواع ستين عددا
(قوله لتسعين معنى) لانه يحصل في كل من الخمسة ستة كما عرفت فيحصل لنا خمسة ستة فالحاصل
من ضرب الخمسة في الستة هو ثلثين فاذا ضمها الى ستين يحصل تسعين معنى (قوله لتلك الامور)
هي لاعطاء كل ضمير على صيغة مخصوصة كما صرح به صاحب المراح وغيره (قوله خاصة) مصدر
اي خص الاستتار خاصا وحال من الضمير في يستتر (قوله في باب الضمائر التي وضعها للاختصار)
اي المذكور في هذا الباب الاختصار اما اولا فلتاخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلول لانها
لئلا يحتاجوا الى الاعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانه

اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمايهما وجدت فالبان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فيهدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة وذلك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الخامل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا وهو بعد ما سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا كان ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل (قوله استتار الفاعل) قيل ليس الاستتار من مقولة الحرف والصوت ولا ادري من اي مقوله هو (قوله ويكون فيما بقي دليل الخ) اي يكون فيما بقي من الكلمة المشهورة دليل على ما حذف منها وهو نقصان الكلمة المشهورة فلا يرد ان كلمة في زائدة فينبغي ان يقول ويكون ما بقي دليل الخ (قوله في جميع الصيغ) اي في جميع افراد المتصل المرفوع (قوله مثل زيد ضرب) بخلاف ضرب زيد لانه مسند الى الظاهر (قوله لا الضمير المرفوع) اي ان كان التاء ضميرا مرفوعا فهي لم يجتمع مع الفاعل ولكنها اجتمعت معه فلم يكن ضميرا مرفوعا فهو استدلال من رفع التالي الى رفع المقدم (قوله في الفعل المضارع للمتكلم) اي المرفوع المتصل يستتر في المضارع وقوله للمتكلم صفة المضارع وقوله مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قال الشم من انه بيان للمتكلم وكذلك الحال في قوله وفي الصفة مطلقا (قوله سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا الخ) قال مولانا عصم قوله مثني او مجموعا مستدرك فكانه سهو من قلم الناسخ لان قوله او فوق الواحد يجري مجراه اقول ليس قوله او فوق الواحد في كثير النسخ فلا يكون قوله مثني او مجموعا مستدركا ولكن الاولى في العبارة ان يقول سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا (قوله وللواحد المخاطب) عطف على قوله للمتكلم (قوله اذ لم يكونا مسندين الى الظ) وانما لم يقل في المتكلم والمخاطب اذ لم يكونا مسندين الى الظ لانهما لا يكونان مسندين الى الاسم الظ فلا يقال اضرب انا ونضرب نحن وكذا في المخاطب (قوله وفي الصفة) اي يستتر في الصفة مطلقا باعتبار تاويل الصفة بالوصف ولهذا قال سواء كان اسم الفاعل الخ ولم يقل سواء كانت وقال سواء كان مفردا الخ ولم يقل سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة او مونثة وبعبارة اخرى بان التانيث اذا كان في لفظ ومعناه مذكر ايصح ارجاع الضمير المذكر اليه كالعلامة (قوله في النصب والجر) مثل رايت ضاربين ومررت بضاربين (قوله لا يتغير) قال مولانا عصم والصواب ان يقول لا تغيرت بصيغة الماضي وكانه سهو من الناسخ انتهى كلامه وذلك لان جزاء كلمة لو يكون ماضيا مع اللام كقوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اقول جزاء ها قد يكون مضارعا نحو لو اكرمت زيدا يكرمك وقد يكون جملة ايضا نحو لو انت تكرم زيدا فهو يكرمك وفي صحة هذين التركيبين مما لا ريب فيه (قوله والعامل) اي العامل المعنوي منهما اي في الصفات مطلقا (قوله حرف التمنية) قال مولانا عصم ولما قال فهما فالاولى في العبارة

ان يقول حرفا بصيغة التثنية اقول لما حصر قوله فيهما بقوله اي الالف والواو ايراد قوله حرفي بصيغة الواحد يكون بقاول المشهور بينهم وهو كل واحد منهما ( قوله اي لا يجوز ) اي لا يجوز ايراد الضمير منفصلا اذا جاز ايراده متصلا لان من ايراد الضمير هو الاختصار وهو في المتصل لا في المنفصل ففي الموضع الذي لا يجوز ايراد المتصل جاز ايراده منفصلا والمواضع التي لم يجز فيها ايراد المتصل بينهما بقوله وذلك اذا ( قوله لاجل شيء ) اشار به الى ان المستثنى مفرغ فيكون المستثنى منه مقدرا والى ان اللام في قوله لتعذر للاجل فاذا كان للعلة فيكون المستثنى منه هو قوله لاجل شيء فهذا القول لرد من قال ان اللام فيه يحتمل ان يكون للاجل ويحتمل ان يكون للتوقيت ويترجح احدهما على الآخر فان كون اللام للاجل اولى من كونها للتوقيت لان كون اللام للاجل حقيقة وكونها للتوقيت مجاز فترك الحقيقة والرجوع الى المجاز مع جواز الحقيقة غير جائز واذا كانت اللام للتوقيت يكون المستثنى منه هو قولنا في وقت من الاوقات اي لا يجوز الضمير المنفصل في وقت من الاوقات الا في وقت تعذر المتصل ( قوله والمتصل اخصر ) فضلا اذا كان مستترا فانه اخصر من المتصل البارز ( قوله اي بعذر المتصل ) اي تعذره في مواضع متعددة احدها بالتقديم اه والاضافة فيه اضافة المصدر الى الفاعل ولا يحصر صورة الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم ( قوله اذ الاتصال انما يكون بآخر العوامل ) لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير ( قوله او بالفصل ) اي بين الضمير وعامله نحو ما ضربك الا انا ( قوله الواقع لغرض ) قدر الواقع لحصول المتعلق للظرف وهو قوله لغرض قال مولانا عصم لا احتياج الى هذا التقدير لانه جاز ان يكون العامل فيه هو قوله بالفصل لانه مصدر فهو شبه الفعل اقول قوله بالتقديم و قوله او بالفصل وكذلك جميع المعطوفات يحتاج الى هذا المتعلق وهو واشار بقوله الواقع الى ان قوله لغرض [illegible] يحتاج الى هذا المتعلق لان وقوع الفصل انما يكون لغرض لا لذاته ( قوله لا يحصل الا به ) اي لغرض من الاغراض التي لا يحصل الا بالفصل بين الضمير وعامله مثل ان يكون الضمير تابعا او واقعا بعد الا وانما قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز الانفصال بالفصل الذي لا فائدة فيه فانه لا يجوز ضرب زيد اياك اذ لا غرض منه لان قولك ضربك زيد بمعناه فمثله الظ ان التقديم والحذف ايضا كذلك فلا وجه للتخصيص لان التقديم يفيد الاهتمام وهو غرض من الاغراض وكذلك الحذف يكون للتخفيف كما في الترخيم و قلت تقديم المفعول لا يفيد الاهتمام فانه قد يكون لاتساع الكلام قلت تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم ( قوله اي حذف عامله ) نحو اياك والشر اي اتق نفسك والشر ( قوله لا يوجد ما يتصل به ) اذا حذف الفعل بقي الضمير

واما اذا حذف مع الضمير فلا يصدق قوله لا يوجد ما يتصل به كما في قولنا زيد ضربته فانه حذف الفعل فيه مع الضمير اي ضربت زيدا ضربته فحذف المفسر مع ضميره (قوله لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى) اي لامتناع اتصال امر الملفوظ وهو الضمير بالامر المعنوي وهو العامل (قوله حرفا) عطف على قوله معنويا (قوله والضمير المعمول) والواو للحال مثل ما انت قائما لانه لو اتصل لوجب ان يستتر ولا يجوز الاستتار في الحرف (قوله اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف) لا يقال هذا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر فانه لا يتصل الا بالفعل (قوله خلاف لغتهم) اي تتبعا واستقراء (قوله بخلاف المنصوب) فانه يتصل بالحرف مثل انه وانك فان قلت لم لم يتعرض لضمير المجرور فانه ايضا يتصل بالحرف نحو لي قلنا اكتفي فيه بما ذكر فيما قبل ان الضمير المجرور لا يكون الا متصلا اي بالاسم والحرف نحو لي والك ولكما وغيرها (قوله صفة) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا والجملة صفة لقوله صفة معناه انه لو لم ينفصل الضمير بل كان متصلا بالصفة يصير الصفة جارية على غير من هي له بان يصير الصفة خبرا او صلة او حالا عن غير من هي له مثل زيد عمرو وضاربة هو فانه لو لم ينفصل الضمير المستتر في الصفة يلزم الالتباس في هذه الصورة فانه لا يعلم ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر وهو الضمير المرفوع فالصفة جارية على غير من هي له فانها خبر عن عمرو ومع انها صفة لزيد في الاصل (قوله على خلاف الظ) لان الظ هو الاتصال فالانفصال خلاف الظ فيعلم منه ان لزيد مرجعه ايضا خلاف الظ (قوله والا لا حاجة اليه) اي وان لم يكن مرجعه خلاف الظ لا حاجة الى المنفصل الذي هو ايضا خلاف الظ وانما قال ان مرجعه خلاف الظ لان المتبادر ان يكون المرجع هو عمرو كما ذكره (قوله حمل عليه ما لا التباس فيه) كما في نحو هند زيد ضاربة هي فانه لو قيل هند زيد ضاربة بدون الانفصال لا التباس فيه (قوله كما هو الظ) ليكون اشمل فان كلمة ما عامة يشمل ذوي العقول وغيره بخلاف كلمة من فان غير من هي له لا يكون مخصوصا بذوي العقول لكن لما كان الاصل هو ذوي العقول فاقتصر بها اقول لقائل ان يقول اذا لم يكن المسند الى الضمير صفة المذكورة ايضا يتعين الانفصال والا يلزم الالتباس مثل زيد عمرو يضربه هو فانه لو قيل زيد عمرو يضربه بدون الانفصال لا يعلم ان الضارب زيد او عمرو فلم خصه بالصفة ويمكن ان يجاب بانه فرق بينهما بان في الصفة حمل ما لا التباس فيه على ما التباس فيه في انفصال الضمير وفي الفعل انفصل الضمير فيما فيه التباس ولم ينفصل فيما ليس فيه التباس بل تترك له على حاله مثل زيد تضربه لعدم الالتباس واذا عرفت ذلك فما قال بعض الشارحين من انه لا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه هو ونحو هند زيد تضربه لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن

العامل ههنا قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثمه مجموع الامرين وههنا ضعف العامل وجه
الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا ليس بشي لانه على تقدير ان يكون اسم الفاعل عا
ضعيفا لا دخل لضعف العامل في تعذر اتصال الضمير ولو سلم فالالتباس مستقل في تعذر الاتصال
ولا حاجة في اجتماع ضعف العامل اليه (قوله مثل اياك ضربت) ولما فرغ عن تعدد الاسباب الموجب
لتعذر الاتصال اورد امثلتها على ترتيب المذكور فيقدم مثل اياك (قوله وهو التخصيص)
الغرض ههنا هو تخصيص الضرب اليه ثم الفصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما مثال الاول
ماضربت الا اياك ومثال الثاني مثل انما اضربك لانما انه في قوة ماضربك الا انا (قوله اي اتق نفسك ا
فانه في الاصل اتقاك والشر ولكن ايراد المضمر في الكلام لئلا يتوهم جواز اتصال ضمير الفاعل
الذي هو في اتق وجواز اتصال ضمير المفعول معا ويكون المراد منها شيئاً واحدا وهو المخاطب
يعني پرهيزكن توخود را وشر را مع ان ذلك لا يجوز في غير افعال القلوب نحو علمتني فان
تاء المتكلم وكلمة نى متصلان ويكون المراد منهما شيئاً واحدا وهو المتكلم فلما حذف
الفعل فحذف النفس ايضا لعدم الاحتياج اليها فلم يبق شئ يتصل به الضمير فصار منفصلا
والمعنى اتق نفسك ان تعرض للشر واتق الشر ان يهلك (قوله مثال كون العامل معنويا) لان
قوله انا مبتداء وزيد خبره فيكون العامل فيهما الابتداء (قوله اسند اليه) اي الى الضمير صفة
جرت على غير من هى له وهى الضاربة فانها صفة لهند في الاصل مع انها صارت جارية على زيد
لانها خبر له والواو في قوله وهى صفة لهند للحال فهند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربة خبر
لمبتداء الثاني وهذا الخبر مع المبتداء الثاني خبر لمبتداء الاول فان قلت كيف يصح ان يقع
الضاربة خبرا عن زيد فان الخبر اذا كان مشتقا لابد من المطابقة بينه وبين المبتداء قلت لا يكفي
في المطابقة كون الخبر من المشتقات فقط بل لابد فيها من ان يكون في الخبر ضمير يعود الى
المبتداء وههنا ليس كذلك (قوله وانما يصح ذلك) اي صفة جرت على غير من هي له اذا كانت
كلمة هي في المثال المذكور فاعله للضاربة لا تاكيدا لها (قوله والا) اي وان كان كلمة هي تاكيدا
لها لكان المثال المذكور داخلا في صورة الفصل لغرض اي لغرض التاكيد لان الفصل لغرض على
نوعين الاول ان يكون بين العامل والضمير فاصلة كالمثال المذكور والثاني ان يكون ايراد
الضمير المنفصل لغرض سواء كان لغرض التاكيد او البدل او العطف وههنا هو الاول (قوله ولكنه)
اي هي تاكيد للضمير علم ان قوله وانما يصح ذلك الى قوله لا فاعل اعتراض على المص حيث
اورد مثالا ليس هو موافقا للممثل لما عرفت انه تاكيد لا فاعل ثم الظاهر ان يكون توصيف التاكيد
باللازم لدفع مايتوهم لا يجوز ان يكون للضمير حيثيه الفاعلية والتاكيدية معا وتمثيل المص كان
باعتبار الاول فالتوصيف المذكور جواب عنه ولكن لا يخفى ان قوله وروي عن الزمخشري

المؤيد لاعتراضه ولا يظهر منه ان لا يكون له حيثيتان المذكورتان فتأمل حتى يظهر لك
ما يزيله (قوله بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن) فان نحن الثاني تأكيد لنحن المستتر في
ضاربوهم وهو فاعل وضمير هم مفعول فكذلك هي تأكيد للضمير المستتر في ضاربة والدليل على
انه تأكيد لا فاعل انه لو كان فاعلا له لا حاجة الى ايراد قوله ضاربون بصيغة الجمع بل لا بد ان
يقال ضاربهم كما ذهب اليه الزمخشري ثم اعلم ان نحن الاول مبتداء والزيدون مبتداء ثان
وضاربوهم خبر للمبتداء الثاني فهذا المبتداء والخبر خبر المبتداء الاول (قوله وروي عن
للزمخشري انه) والزمخشر بلدة من بلاد خوارزم ويقال وهو جار الله اي جار بيت الله اي جار
بيت عبادة الله بتقدير مضافين لان صاحب الكشاف صفة رجل في المكة فهو كان جار بيت
الكعبة وايراد هذا الكلام لتقوية اعتراضه بانه تأكيد لا فاعل لانه لو قيل نحن الزيدون
ضاربهم نحن يكون نحن على هذا التقدير فاعلا لا على تقدير ان يقال ضاربوهم نحن لا يقال لا بعد
في ان يكون نحن فاعلا مع كون ضاربوهم بصيغة الجمع لان الالف والواو في الصفة علامة للتثنية
والجمع وليستا بضميرين كما سبق في قوله والمرفوع المتصل خاصة يستتر فالفاعل هو الضمير
لانا نقول ان الالف والواو اذا كانتا علامتين لهما فلا يحتاج الى ايراد نحن بعد صيغة الجمع
لوجود امتيازهما (قوله واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها) لان من الامور البينة ان قوله
ضاربة صفة لهند لكن اورد هذا المثال ليثبت الحكم المذكور في صورة اللبس مثل زيد عمرو
ضاربه هو بطريق الاولى كما لا يخفى قيل ان الحصر المذكور في الاقسام المذكورة باطل لانه
اذا كانت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام ايضا لا بد من ايراد الضمير منفصلا مع انه ليس
داخلا في شيء من الاقسام المذكورة مثل اقائم انتم وما قائم انتم وايضا الضمير الذي هو فاعل
المصدر يكون منفصلا ولا يكون مستترا واجيب عن الاول بانه داخل في الفصل لغرض لانه
لولا ايراد انتم في قولنا اقائم انتم بل يكتفي بالضمير في اقائم لا يعلم ان الفاعل مخاطب
او غائب فالغرض في ايراده منفصلا دفع الالتباس واجيب عن الثاني بانه انما يرد اذا لم يوجد
مصدر كان مضافا الى ضميره وهو في حيز المنع فانه وجد مصدر كذلك فيكون الضمير متصلا قطعا.
(قوله وليس احدهما مرفوعا) اي لم يكن شيء منهما مرفوعا اذ الاضافة ح استتر فيه (قوله عن نحو
اكرمتك). فان الاول ضمير مرفوع وانما احترز عنه لان المرفوع كالجزء (قوله فيجب اتصاله)
اي ضمير الثاني لان وضع الضمير للاختصار وكمال الاختصار في الاتصال (قوله عند اذا تساويا)
بان كانا معا غائبين او مخاطبين او متكلمين كما هو الظاهر من كلامه ولكنهم قالوا انهما اذا كانا
غائبين يجوز اتصال الثاني لكن الانفصال اولى والمبرد جوز هذه المعاملة في ضمير المخاطبين
والمتكلمين ايضا بناء على الغائبين (قوله حيث يجب الانفصال) في الضمير الثاني اذ لا يترتب

الحكم وهو قوله فلك الخيار فيجب الانفصال مثل اعطاه اياه او اعطا ها اياه واذا اورد الضمير الثاني متصلا فيقم اعطاهه او اعطاهاه ومعنى الاول داد زيد درهم را خالد را ومعني الثاني داد زيد درا هم زا خالد را (قوله من غير مرجح) ان فيما هو كالكلمة الواحدة مثل اعطاهاه واما اذا اورد الثاني منفصلا لا يلزم ترجيح احدهما علي الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل لا المنفصل قيل انباب اعطيت مفعولان وفي المفعم الاول معني الفاعلية وفي الثاني معني المفعولية فان الاول آخذ والثاني ماخوذ فالاول راجح بالتقديم فلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر والجواب ان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعني لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار اللفظ ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد انه يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر في بادي الراي فان رجحان المذكور وهو الفاعلية في المفعم الاول من باب اعطيت انما يوجد بعد التامل نحو اعطيته اياك فان ضمير الاول غائب والثاني مخاطب فليس الاول اعرف من الثاني فيجب الانفصال فلا يقم اعطيتك او اعطيتكه (قوله ليعذر المتكلم في تاخير لا عرف) فلو كان الضمير الثاني متصلا لا يعذر له فيه لانه يلزم تاخير الاعرف عن غير الاعرف فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف ما اذا كان منفصلا (قوله ولا يلحقه طعن الخ) اقول والقائل ان يقول ولو قال ولا يلحقه طعن بايراده علي خلاف الاصل لهم لا يحتاج الى قوله في اول الوهلة لجواز تاخير الاعرف فيما ليس كالكلمة الواحدة ويمكن الجواب بان عند ايراده منفصلا ايضا يلحق عليه طعن في تاخير الاعرف بانه لم لم يورد الاعرف متصلا مقدما على غير الاعرف بايراد غير الاعرف منفصلا فقوله اول الوهلة لدفع ذلك لانه اذا كان متصلا يلحقه طعن في اول الوهلة واما عند الانفصال ليس كذلك بل يلحقه طعن بعد تحقق النظر بالتامل فيه (قوله وحكى سيبويه) اي عن النحاة تجويز الاتصال اي اتصال الاعرف مع كونه متاخرا عن غيره (قوله فلك الخيار) ولقائل ان يقول ان ثبت تعذر الاتصال والانفصال في الضمير الثاني فيقدح والا فلا بد من تحقق احد النقيضين لا محالة فلا بد من تحقق الاتصال لدامر ان وضع الضماير للاختصار وكمال الاختصار في الاتصال فلا وجه للخيار ويمكن الجواب بان ثبوت الخيار لوجود جهتي الاتصال والانفصال فيجوز الوجهان لرعاية الموافقة (قوله بماهو متصل) والباء للسبب وكلمة ما عبارة عن الضمير البارز الذي هو الكاف او عبارة عن الكاف والتاء جميعا فان الكاف في المثال المذكور ذو جهتين لان فيه ملاحظة للمعنى فباعتبار اللفظ متصل وباعتبار المعني منفصل لانه فضلة في الكلام وكذلك التاء فانه متصل باعتبار اللفظ منفصل باعتبار المعنى لانه في الحقيقة ليس جزءا من الفعل فاذا اعتبر ملاحظة اللفظ فكان الحكم لم يفصل بين الفعل والضمير الثاني شيء (قوله بما هو فضلة)

او الضمير المستتر راجع الى ما والبارز الى الضمير الثاني (قوله وان كان متصلا) والضمير في كان الى ما (قوله ونحو ضربتك) وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا واشار قدس سره الى ايرادهما بقوله فانه اجتمع فيه ضميران الاول ياء المتكلم والثاني كاف الخطاب والاول اعرف من الثاني (قوله بالاضافة) اي باضافة الضرب اليه (قوله وذلك لفصل الخ) وفي بعض نسخ المتن واعطيتك اياه وضربني اياك كما هو الظ (قوله والا اي وان لم الخ) بما نتفاء كل واحد من الشرطين المذكورين حصل كون الضمير منفصلا (قوله احدهما اعرف) نحو اعطيتك اياك او اعطيتني اياي او يكون احدهما اعرف ولكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك (قوله بلا مرجع) وقد مر ما فيه (قوله هو ضمير المخاطب) فلو قيل اعطيتك يلزم ما مر من تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف ما قبل اياه (قوله في خبر كان الخ) اشارة الى ان المراد بباب كان هو الافعال الناقصة (قوله كما يقول كان زيد قائما الخ) وايراد مثل اي قوله كان زيد قائما لحصول المرجع لقوله اياه في قوله كنت اياه فانه راجع الى قائم والا فليس المقصود الا قوله كنت اياه (قوله لان عامله معنوي) واذا كان عامل الضمير معنويا يجب ان يكون الضمير منفصلا لانه خبر وحق الخبر ان يكون منفصلا قيل ليس ههنا عامل معنوي لان الافعال الناقصة من نواسخ المبتداء والخبر فكيف يكون بقاء اثره وهو انفصال الضمير واجيب بان العامل المعنوي يكون باق معنى ولكنه معدوم لفظا ولكن الناسخ على عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قايما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي (قوله ويجوز ان يكون الخ) اي المستتار منفصلا او متصلا فيجوز الاتصال ايضا (قوله لانه شبيه بالمفعول) اي الضمير شبيه بالمفعول في النصب وضمير المفعول في مثل ضربته وضربتك واجب الاتصال لما سبق من ان المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيجب اتصاله (قوله لان رعاية الاصل اولى) فهو في الاصل خبر المبتداء فيكون عامله معنويا فيجب الانفصال على ما سبق (قوله لكون ما بعد لولا مبتداء الخ) فيكون الضمير ح مبتداء وخبره محذوف فيكون العامل معنويا والضمير منفصلا قالوا ان ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر وهو معمول عامله مقدرا او معمول عامله هو لولا فعلى الاول يفصل الضمير لان العامل ح معنوي وكذا على الثاني لما سبق آنفا من ان عامل الضمير اذا كان محذوفا يتعذر الاتصال فيكون منفصلا وكذا على الثالث لما سبق ان العامل اذا كان حرفا يتعذر الاتصال فيكون منفصلا (قوله وكان الاوفق بما سبق ان يقول الخ) بان يقدم المتكلم على المخاطب وهو على الغائب لكن غير الاسلوب المذكور تنبيها على ان الترتيب بوجه المذكور ليس بضروري قال مولانا عصم ولما غير الاسلوب فالاولى ان يغيره على وجه

الصرفيين بان يقدم الغائب على المخاطب وهو على المتكلم اقول يمكن ان يقال انما غيره بهذا الوجه اشارة الى ان ما ذهب اليه الصرفيين ايضا ليس بضروري واعلم ان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل والمراد بقوله الى اخرها هو من اوله الى اخره فيشمل ضميري المتكلم مع فلا يكون ضميرا المتكلم خارجين قبل ( قوله عسيت له ) اي عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عسا عسا عسا هما عساهم عسا عساهما عساهن عسيت عسينا وكذلك لولاك وعساك قيل لو قال المص لولا انت وعسيت الى اخرهما لكان اخصر واجيب بانه انما قال كذلك لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال فان انت ضمير منفصل ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك بالاتصال والانفصال اعتبر لهما غاية واحدة واجيب ايضا بانه لو قال كذلك يتوهم ان استعمالهما معا واجب مع ان كل واحد منهما يستعمل بدون الآخر لا يقال هذا التوهم دائر في قوله لولاك وعساك الى اخرهما لانا نقول لا يلتبس المقصود بغير المقصود بعد ما وقع التوهم بايراد كل واحد من لولا انت وعسيت منفصلا ( قوله وجاء في ) فيكون بين لولا انت وعسيت وبين لولاك وعساك فرق بين لان الضمير في لولا انت مرفوع منفصل وفي عسيت مرفوع متصل وفي لولاك مجرور متصل وفي عساك منصوب متصل كما ذكره فلس سره ( قوله ضمير مجرور ) لان لولا في حكم حرف الجر لانها يقع موقع حرف الجر لانها لانتفاء الثاني لوجود الاول مثل لولا زيد لهلك عمرو اي عدم هلاك عمرو لوجود زيد فيقع لولا موقع لام الجارة ) قوله وقع موقع المرفوع ) لانه مبتدأ علما سبق من ان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر في اكثر الاستعمال ( قوله مع انه ضمير مرفوع ) لانه خبر وقع موقع المجرور ولانه مجرور بالكاف التشبيه ( قوله في هذا المقام ) اي مقام اتصال الضمير حرف جر قيل فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق ومتعلقه ح غير ظاهر واجيب بان متعلقه يكون جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك ( قوله والكاف ضمير مجرور واقع ) موقع المجرور لا المرفوع كما هو مذهب الاخفش فان لولا حرف جر عنده ( قال الاخفش تصرف فيما بعد لولا ) اي في معموله وسيبويه تصرف في نفس لولا لانه قال لولا حرف جر فالاخفش غير حال ما بعد لولا حيث قال ما بعد لولا مجرور وقع موقع المرفوع فان الظاهر انه لم يكن له معمولا وكان لولا من الحروف الغير العاملة ( قوله ضمير منصوب ) بانه ضمير واقع موقع المرفوع لانه فاعل ( قوله وسيبويه ) اي ذهب سيبويه الى ان عسى محمول على لعل اي بمعناها في انتصاب ما بعدهما لتقاربهما في المعنى لان عسى ولعل معا للرجاء والطمع ( قوله فهينا ) اي الاخفش تصرف في عسى ايضا في الضمير اي غيره ظاهره لان الظاهر انه كان منصوبا فقط وسيبويه تصرف في نفس عسى لانه جعل بمعنى لعل مع ان الظاهر انه كان على فعليته ( قوله ونون الوقاية ) ويسمى ايضا نون العماد كما ان العماد يحفظ السقف عن السقوط كذلك يحافظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسرة ( قوله لازمة في الماضي ) مثل ضربني وضرباني وضربوني

مبحث نون الوقاية

ومثلها الحق الياء اي ياء الضمير المتكلم والماضي نون الوقاية لانه تقي الفعل من دخول الجر كما ذكره قدس سره فسميتها بنون الوقاية لانها سبب الوقاية اولا نها للوقاية وانقلت كما يحفظ نون الوقاية اخر الفعل كذلك يحفظ اخر الحروف ونون الوقاية حرف فلابد ان يحفظ اخرها قلت نعم لكن نون الوقاية ليست في الاخر لكونها على حرف واحد والاخر مما يكون له اول بخلاف ما لو دخلت اخر الفعل (قوله مريا) بالياء المشددة على وزن فعيل فان نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة نون الاعراب بخلاف نون جمع المؤنث فانها ضمير كالواو في الجمع المذكر (قوله اي عن نون هي اه) فالاضافة بيانية و لاضافة في نون الوقاية من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء بفتح السين بالفارسية فمكين كردن وانقلت كيف يصح دخول نون الوقاية في سواحداني ويعطيني مع عدم الكسرة فيهما فالمحافظة ح مفقودة قلت دخولها فيهما لاطراد الباب اوتكون الكسرة مقدرة فيهما كما في عصاي وكذا في قاضي بتشديد الياء وانقلت لم تركت النون في عسي بالياء المشددة وكذا في عصاي ولا يقال عصيتني وعصا بني بالنون وقد جوز واعساني ايضا قلت حمله على لعل حيث يقال لعلي بدون النون و قوله مريا عن نون الاعراب اي سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد اولا وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون التاكيد لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها (قوله بخلاف كسرة تضربين) دفع دخل تقريره ان اخت الجر موجودة في اخر الفعل كما في تضربين وتقرير الجواب ان هذه الكسرة ليست في الاخر لان ياء المخاطبة فاعل فصارت كالجزء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكما بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول (قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين اه) دفع دخل تقريره ان هذا الكسرة موجودة في اخر الفعل كما في لم يكن وقل في قوله لم يكن الذين وقوله وقل الحق وتقرير الجواب ان الكسرة فيهما ليست اخت الجر بل هي كسرة عارضية وايرادها لدفع التقاء الساكنين لان اخر النون في لم يكن ساكن مثل لام الساكن يتحرك بالكسر وكذا اللام في قل الحق ساكن لانه امر اخره حرف صحيح قيل هذا الدليل اي قوله لعروضها لو صح يلزم ان لا يكون الكسرة التي في نون الوقاية كسرة اخت الجر لانها ايضا بسبب ياء المتكلم فيكون عارضية وما قيل في جوابه ان الحق ان يقال ان اللام والنون في قوله قل الحق وقوله لم يكن الذين لا يكونان متحركين بل هما ساكنان و لا اعتبار لحركتهما و الا لزم عود الواو فيهما لان حذف الواو لالتقاء الساكنين فلو كان حركتهما اصليا لا بد عودها فيهما ليس بشي لان مراد الشارح من قوله لعروضها ليس الا هذا كما لا يخفى على المتامل فالجواب بالفرق بين الكسرتين فان الكسرة في اللام والنون في قل الحق ولم يكن الذين المرم عروضها من الكسرة في نون الوقاية لانها في نون الوقاية كجزء الكلمة لانها بانضمام شي متصل بخلاف الكسرة

فيهما قائما بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة (قوله وانت) الخطاب مخاطب غير معين وهو
المسمي بالخطاب العام وقوله مع النون ظرف زمان لقوله مخير وقوله فيه صفة النون وقوله
ولدن عطف على النون وقوله الاعرابية اشارة الى ان الالف واللام في النون للعهد اي انت
مخير في المضارع اذا كان مع النون الاعرابية بين اتيان نون الوقاية عليه وتركها منه مثل يضربانني
بكسر النونين ويضربونني بفتح النون الاول وكذا انت مخير في لدن وفي ان واخواتها بين
الاتيان والترك (قوله للمحافظة الخ) اي ايراد نون الوقاية لمحافظة حركات البناء قبل الحركات
التي في اخر ان واخواتها بنائية لانها مبنية واما حركات التي في اخر النون في المضارع الذي مع
النون الاعرابية ليست بنائية بل اعرابية الا ان يحمل على التغليب لان اكثرها بنائية لان ما
يكون فيه حركة اعرابية اقل مما ذكره فانه ثلاثة وهي المضارع مع النون التثنية والجمع والواحدة
المخاطبة وانقلت ان الحركة التي في اخر النون التثنية في المضارع مكسورة سواء كان مع ياء الضمير
اولا فالمحافظة ح مفقودة قلت هذا محمول على التغليب اي تغليب الاكثر على الاقل او نقول
الكسرة الاعرابية التي في نون التثنية غير الكسرة التي في نون الوقاية فيكون ح حافظة لها (قوله
تحرزا عن اجتماع الخ) قيل ليس اجتماعها في لدن وكذا في المضارع بل فيهما اجتماع النونين
واجيب بانه محمول علي التغليب او المراد من النونات مافوق الواحد (قوله لقرب اللام
من النون) اي بالنون فيلزم ثلاث نونات حكما وقيل هو في قوة اربع نونات بمقارنته لام الاولى
في لعل لان الواسطة بين اللامين حرف واحد فيكون قليلا فكانها غير موجودة (قوله وحملا)
عطف على قوله تحرزا دفع دخل تقريره ان في ليت ليس اجتماع النونات لا حقيقة ولا حكما
فكيف يصح ان يقال ليتي بدون النون تقريرا لجواب انها محمولة علي اخواتها عند عدم ادخال
نون الوقاية على اخواتها (قوله ويختار) اي الاولى لحوق نون الوقاية في ليت واما لعل
فالاولى فيها تركها قيل هذا ينافي قوله وانت مخير لان التخيير هو التساوي في الطرفين فاذا كان
احد من الطرفين مختارا فلا يكون متساويين فالاولى ان يراد بقوله واخواتها هو ما سوى ليت
ولعل بقرينة ذكرهما بقوله ويختار الخ واجيب بان ادخالهما في الاخوات لحكم التغليب او المراد
من التخيير هو جواز الامرين سواء كان بطريق التساوي اولا وانقلت في لدن ايضا ايراد نون الوقاية
اولى من تركها كما قالوا قلت الحكم تبع فيه الى مذهب الجزولي حيث ذهب الى التسوية
ويؤيده انه لم يذكره مع ليت (قوله لعدم مانع في ذاتها) اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل
التضعيف (قوله وفي من وعن الخ) اي يختار لحوقها في من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال
مني وعني وقدني وقطني بمعنى كفاني (قوله مع قلة الحروف) فلا يلزم التثقل بدخول نون الوقاية
على من وعن وقد الخ وقيل يختار اثبات النون في ليت لشبهها بالفعل وعدم اجتماع النونات

وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنده ما لكونهما حرفين وجواز اتصال الياء بالحروف من غير
نون الوقاية نحو لي وني ويختار ابهم في قد وقط ثبات النون لحفظ سكونها مع جواز حذفه
عنه ما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي (قوله لثقل
التضعيف) وقيل لكونها حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن
فيلزم اجتماع النونات فحذف النون الاولى في لعني فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما ثبات
النون فبشبهه بالفعل (قوله ويتوسط بين المبتدا اه) قيل الظان يقول ويقع بين المبتدا اه
لان قوله يتوسط بمعنى بين فاصله هما كاف او يقول يتوسط المبتدا بان كان المبتدا والخبر مقدم
مالم يسم فاعله لقوله يتوسط فالجواب ان ايراد بين بعد التوسط لتجريده عن معنى التوسط من معنى
بين فيكون ح بمعنى يقع او يقوم قوله بين تاكيد لقوله يتوسط وانما احتيج الى التاكيد لان الاصل
ان لا يقع بين المبتدا والخبر فاصل فاذا كان الفصل خلاف الاصل فهذا الموضع يحتاج الى
التاكيد (قوله قبل العوامل) صفة المبتدا والخبر وظرف ليتوسط والمراد من العوامل العوامل
اللفظية لا العامل المعنوي لوجوده فيهما كما في زيد هو القائم (قوله وبعدها) اي بعد دخول
العوامل اللفظية نحو كنت انت الرقيب فان تاء الخطاب مبتدا في الاصل وقوله الرقيب خبره
وقوله انت صيغة مرفوع منفصل بينهما قيل يلزم بين المبتدا والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز
اذ المراد منهما في قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر بعد العوامل هو المبتدا والخبر مجازا واجيب
بان الجمع بين الحقيقة والمجاز جائز عند المص باختلاف الجهة فيهما وهي قبل العوامل وبعدها
او يقول بعموم المجاز بان يكون المراد من المبتدا هو الجزء الاول من الجملة الاسمية ومن الخبر
هو الجزء الثاني منها وهما يصدقان على المبتدا والخبر الحقيقتين والمجازيين وكذا يصدقان
اذا اريد منهما المسند اليه المقدم والمسند به المؤخر بالرتبة قال بعض الشارحين في الجواب
عن الشبهة المذكورة بان المبتدا والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رايت هذا الشباب في شبابه
وصباه وانه حقيقة انتهى كلامه وقوله في شبابه وصباه مثل قوله قبل العوامل وبعدها قيل
فيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر وما نحن فيه وهو قوله ويتوسط بين المبتدا
اه ليس من قبيل الوصف الحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فيكون نظيره رايت شابا في شبابه
وصباه لا رايت هذا الشباب في شبابه وصباه فيكون في ايراده النظر خبط (قوله لمكان الاختلاف)
اي لعدم تحقق كونها ضميرا للاختلاف في انها ضمير او حرف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون
فيه اختلاف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب طرفيها اعني المبتدا والخبر لانها في الاصل
جيء بها للمبتدا والخبر ثم ايرادها منفصلا لتعذر الاتصال (قوله مطابق للمبتدا) لكونه
عبارة عنه ومن الواجب المطابقة بين العائد والعائد اليه نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور

الرحمن وما زيد هو الكريم قال محمد المحشي وقد يكون صيغة المرفوع مطابقة للخبر مثل قوله المرفوعات هو ما اشتمل فان قوله المرفوعات مبتدا وكلمة ما خبره وقوله هو ضمير منفصل مرفوع بينهما مطابق للخبر دون المبتدا انتهى حاصله قال مولانا عصام الدين قال كذا فيه سهو لان معنى قوله مطابق للمبتدا ان الضمير لا يكون مطابقا للخبر فقط لا يصح ان يقع الضمير في قوله المرفوعات هو ما اشتمل صيغة مرفوع لانه مطابق للخبر اقول قول الفاضل المذكور انما يتم اذا كان المقصود من قوله مطابق للخبر لا المبتدا هو الحصر اي مطابق له فقط وهو في حيز المنع فلم يصح ما قال محمد المحشي وانقلت ينبغي ان يكون مقصود المص الحصر لان المقام مقام التخصيص المبتدا بالمطابق قلت جاز ان يكون التخصيص به لقلة المطابقة دون الحصر (قوله يسمى فصلا) اي فارقا بين كون الخبر خبرا ونعتا لان عند عدمه يحتمل ان يكون القائم في زيد القائم صفة لزيد او خبرا له واما عند وجوده لا يحتمل ذلك لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت كما فصله بقوله ليفصل بين الخ وهو يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية (قوله وذلك التوسط ليفصل) اشار به الى ان قوله ليفصل الخ علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا وبعبارة اخرى بان اللام في قوله ليفصل بمعنى كي فيكون ما قبله وهو التوسط سببا لما بعده وقوله نعتا حال عن المضاف اليه وكذا خبرا كذا قيل وانه لم يجعل علة التسمية لانه لا دخل للتسمية في كونها فاصلا بين كونه نعتا وخبرا لان الفصل بينهما موجود بدون التسمية لا يقال لم لا يجوز ان يكون علة للفصل لانا نقول حق العبارة ح ان يقال لانه يفصل او لانه فاصل بين كونه الخ موضع قوله ليفصل كما لا يخفى على المتامل (قوله فيما يصلح لهما) اي الفصل بين كونه نعتا وخبرا في شيء يصلح لهما واما فيما لا يصلح لهما لا يحتاج الى هذا التوسط لكن ايراده ح لاطراد الباب كما ذكره بقوله ثم اتسع فادخل الخ فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قيل ان الدليل يستدعي ان لا يكون الفاصل الا فيما كان فاصلا بين كونه نعتا وخبرا مع انه يكون في غيره ايضا لانه يقع في زيد قائم زيد هو قائم مع انه لا يحتمل النعت ح فالاولى ان يقول في الدليل وذلك الفصل لتاكيد الاختصاص اي اختصاص الصفة بالموصوف فان هذا الاختصاص لا يكون الا اذا كانا معرفتين الخ فتامل ما قيل (قوله وذلك) اي عدم اللبس عند اختلاف اعرابهما مثل ان زيدا هو القائم فيمتنع ان يكون القائم ح صفة له لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في الاعراب (قوله يكون المبتدا) اي عدم الالتباس مثل كون المبتدا ضميرا وغير ذلك مثل كون الخبر ضميرا لانه قد سبق ان الضمير لا يقع موصوفا ولا صفة حيث قال والمضمر لا يوصف الخ (قوله بشرط ان يكون الخبر معرفة) اي صيغة المرفوع لا يكون فاصلا بينهما الا بشرط كون الخبر ... كون المبتداء

معرفة شرط له ايضا فلم لم يذكره اجيب بان العلم بكون المبتداء معرفة حاصل من الشرط المذكور لان الخبر لا يكون معرفة الا اذا كان المبتداء معرفة غالبا قيل المبتداء والخبر اذا كانا نكرتين ايضا يحتاج الى الفصل لدفع الالتباس مثل ولعبد مومن خير من مشرك وما احد خير منك واجيب بانهم لم يعتبروا الفصل بين النكرتين لان صيغة الفصل يفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معني زيد نفسه هو القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا يوكد ولقائل ان يقول فح بقي التباس الواقع بين النكرتين فكيف يرتفع الالتباس من بينهما فالاولى ان يقال في دليل الاشتراط ان نقل الضمير الى هذا المعني اي الى كونه فاصلا بين كونه نعتا وخبرا خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر علي مورد السماع ومورده ليس الا كون الخبر معرفة (قوله او افعل من كذا) عطف علي قوله معرفة اي شرطه ان يكون الخبر اسم التفضيل بمن لانه ملحق بالمعرفة ومشابه لها في امتناع دخول الالف واللام عليها وقوله كذا عبارة عن المفصل عنه (قوله لامتناع اللام) اي على اسم التفضيل المستعمل بمن لما عرفت لا يقال اذا امتنع دخولها على المعرفة فكيف يصح طاب الزيدان وطاب الزيدون لانا نقول لانم ان يكون زيدان وزيدون معرفة فان المراد بهما هو المسمى بهما (قوله واقتصر على مثال ا ه) اي اقتصر المص على مثال افعل من بعد دخول العوامل اللفظية عليه ولم يورد مثالا لكون المبتداء والخبر معرفة مثل زيد هو القائم وكذلك لم يورد مثالا لافعل من اذا كان قبل دخول العوامل مثل زيد هو افضل منك فلا بد ان يذكر ثلثة امثلة وحاصل الجواب انهما مستغنيان عن المثال لاشتهارهما وكثرتهما واجيب بوجه اخر بان من ايراد المثال له يلزم مثالهما بطريق الاولى لانه اذا كان ايراد الفصل بعد دخول العامل لازما مع كون اعراب الخبر مغايرا لاعراب المبتداء فايراده قبل دخوله مع كون اعرابهما متطابقين اولى (قوله ولا موضع) اي لا محل له من الاعراب عند الخليل لانه حرف عنده ولكنه على صورة الضمير (قوله لا مقتضي فيه من الاعراب) كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله الغاء الاسم) بان لم يكن للاسم محل من الاعراب (قوله اي يستعمله) فقوله بجعله بمعني يستعمله لا بمعنى يحكمه لان العرب لا يعرف المبتداء والخبر بل يعرف النحاة لهما (قوله وما بعده خبره) وكلمة ما موصولة وقوله ما بعده بالنصب عطف على ثاني مفعولي يجعله وهو قوله مبتداء او عطف على اول مفعولي يجعله (قوله على انه خبر) اي خبرا ما قبله (قوله والجملة حال) اي الجملة الملتبسة بالواو والضمير وهي مبتداء وخبر حال من المفعم الاول بمفعولي بجعله (قوله او منصوب عطفا ا ه) فقوله ما بعده عطف على المفعم الاول بمفعولي يجعله وقوله خبره عطف علي المفعم الثاني بحرف عطف واحد لكن العامل متحد فيكون جائز (قوله جعله) اي جعل ضمير الفصل مبتداء منه اذا قرء

العرب ما بعده بالرفع فالرقيب بالرفع خبر وانت مبتداء ويمتنع ان يكون المبتداء
ضمير استكلما لا يكون مجردا عن العوامل اللفظية (قوله الرفع متعين) بالخبرية عن المبتداء
لان جواز النصب كان لاجل العطف فلما طرح آلة العطف فلم يبق احتمال النصب فتعين الرفع
(قوله ويتقدم قبل الجملة) والمراد من الجملة الجملة الاسمية الا اذا دخلت عليه
نواسخ المبتداء فيجوز ان يكون فعلية كقوله نع فانها لا يعمي الابصار ولا بد ايضا ان يكون
الجملة الاسمية خبرية لان الجملة الانشائية لا يقع مفسر الضمير الشان (قوله وايراد لفظة
قبل اه) دفع دخل تقريره ان قوله يتقدم بفيد افادة لفظ قبل فانهما بمعنى واحد فلا بد
ان يقول ويتقدم الجملة اي على الجملة ضمير غائب وتقرير الجواب انه لتاكيد قوله يتقدم
ويكون ههنا موضع تاكيد لان تقديم الضمير على معاده غير معهود بينهم فان الضمير راجع
الى الجملة بعده (قوله ولا يبعد ان يقم اه) هذا وجه اخر لايراد لفظ قبل ومحصوله ان معنى كلام
المص وهو قوله ويتقدم فقط بدون قوله قبل الجملة كما يشعر به كلام الش انه يقع الضمير
الغائب متقدما من غير ان يتقدم مرجع عليه وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون الضمير
قبل الجملة او بعدها لان حاصل معنى قوله ويقع متقدما من غير سبق مرجع الى الضمير الغائب
يتقدم على مرجعه وهذا بحسب المفهوم اعم من ان يكون مرجعه جملة اولا فقوله قبل الجملة
يخرجه عن الاعمية فلما قيد قوله ويتقدم بقوله قبل الجملة فيخرج كلام م من وحه وجيه نتهى كلامه
قال مولانا عصم قال بعض الناس هذا الوجه وجه وجيه مع انه وجه بعيد لانه لا بد لنا من التزام
الامرين فيه الاول تجريد صيغة التقدم عن مقتضاها لان مقتضاها ان يكون هناك متاخر مع انه
على تقديرهذا الوجه لا يكون له متاخر لما مران قوله ويتقدم بمعنى انه يقع متقدما من غير سبق
مرجع والامر الثاني تجريد التركيب وهو قوله ويتقدم قبل الجملة عن مقتضاه لان هذا القول
يقتضي ان يكون صيغة التقديم مسندا الى قوله قبل الجملة مع انه على تقدير هذا الوجه ليس
كذلك على ما يفهم من بيان معناه اقول في دفع الامر الاول ان المتاخر موجود على تقدير هذا الوجه
ايضا وهو قوله من غير سبق مرجع لانه بمعنى من غير تقدم مرجع وصيغة التقديم يقتضي ان يكون
لها التقدم وهو يستلزم التاخر والامر الثاني من الامرين المذكورين كلام عجيب من الفاضل
المذكور فاقول فيه ان قوله يتقدم اذا كان متضمنا بمعنى يقع فيكون يقع موضع يتقدم مسندا
الى قوله قبل الجملة وبعبارة اخرى بان قوله يتقدم مسند الى قوله قبل الجملة باعتبار تضمنه
معنى يقع قال مولانا عصم ان من الوجه الثاني ظهر ان قوله قبل الجملة لاخراج الاعمية بحسب
المفهوم من قوله ويتقدم لما مر ان معناه يقع متقدما من غير سبق مرجع فلا يكون قيدا احترازيا
بان كان احترازا عن الضمير الشان الذي لا يكون قبل الجملة ح فلا بد ان يجعل قيدا احترازيا

يجعتر وبه عن الضمير الشان الذي لايكون قبل الجملة كالضمير في نعم رجلا وربه رجلا انتهى
حاصل كلامه اقول كون الشيء قيدا احترازيا للشيء لا ينافي ان يكون ذلك الشيء لاخراج الاعمية
بحسب المفهوم ايضا الاترى ان كل واحد من الوضع والمعنى المفرد في تعريف الكلمة احتراز
عن شيء مع ان كل واحد منهما يخرج اللفظ المذكور في تعريفها عن الاعمية بحسب المفهوم ويقول
رجلا في نعم رجلا وربه رجلا ماؤل بالجملة لان المراد به هو الكامل في الرجولية قال الفاضل
المذكور فالاولى ان يتم ان ايراد لفظ قبل للاشارة الى عدم الواسطة بين الضمير ومرجعه انتهى
اقول ان الفاضل المذكور كانه ادعى ان المتبادر من القبلية والبعدية هو القبلية والبعدية بلا
واسطة فاقول لو سلم ذلك في البعدية ولكن القبلية ليست كذلك ويكون للمنع فيه مجال ( قوله
وذلك بحسب المفهوم اعم اه ) اقول المراد انه بحسب المفهوم مع قطع النظر من الخارج اعم من
ان يكون اه فلا يرد ان الضمير اذا وقع متقدما من غير سبق مرجع فيكون متقدما على الجملة
لزوما لان هذا الامر اللازم من الامور الخارجية ثم اقول لا يتم ان الكلام في لفظ قبل فقط لا لفظ قبل
الجملة فاذا قيل ويقع متقدما على الجملة ضمير غائب فهذا الكلام صحيح لا يستدعي لفظ قبل لانا نقول
المقصد ههنا تصحيح كلام المصنف بعدما وقع او نقول مراده من قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب
هو تقديم الضمير عليها وقولنا ويقع متقدما على الجملة ضمير غائب لا يفيد ذلك لان قولنا متقدما
حال فيه ومعنى الحال يابى عنه كما لا يخفى ( قوله اي قبل هذا الجنس من الكلام ) فيكون المراد
من قوله هذا الجنس من الكلام هو الجملة فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقام هذا النوع مقام هذا
الجنس قلت ان علماء العربية لم يفرقوا بين الجنس والنوع ( قوله رعاية للمطابقة ) اي ضمير
الغائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا لرعاية المطابقة بين ضمير الشان وبين ما هو عمدة
في الجملة المفسرة مثل هو زيد قائم فان العمدة فيه هو زيد فالضمير راجع اليه ( قوله لان الضمير
راجع اليها ) اي لا يكون تسمية الضمير بالشان لرجوعه بالشان كما في ضمير الغائب و ضمير
المخاطب وضمير المتكلم وانما قال اليها دون اليه بتاويله بالقصة ( قوله وضمير القصة ) اي يسمى
ضمير القصة اذا كان مونثا وذلك ليحصل المناسبة بين ضمير القصة وبين ما هو عمدة في الجملة
( قوله ويحسن تانيثه ) والمراد من الحسن هو الحسن المتحقق في ضمن الوجوب فانه يتحقق في ضمن
الفرض والواجب والسنة فلا يرد ينبغي ان يقال يجب موضع يحسن واعلم ان المراد من الضمير
الغائب هو الضمير الشان والقصة وهو ما يكون مفردا غائبا فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة
تانيث الفصل فانها عبارة عن المبتدا فلا بد من مطابقته له كما ذكر ونقل عن الشيخ الرضي
انه تانيث هذا الضمير قياس وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا لان ذلك باعتبار القصة لكن لم
يسمع وقد قال ان الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب ولا يكون له محل من

الاعراب وضمير الشان لا يكون الا غائبا ويكون مرفوع المحل ومنصوبه وقيل لضمير الشان شروط احدها ان يكون ضميرعائدا الى مذكور والثاني انه لا يجوز اظهاره البتة والثالث لا يجوز ان يعطف عليه او يبدل منه او يوكد والرابع ان يفسر بجملة اسمية او فعلية والخامس ان لا يجوز ان يتقدم عليه هذه الجملة والسادس ان لا يكون في هذه الجملة عايد يعود الى المبتداء الذي هو ضمير الشان ( قوله اي بهذه الجملة ) تفسير لقوله بالجملة بعده فيكون المراد من الجملة ههنا موحدة من الجملة وفردها واما المراد من الجملة المتقدمة هو الجنس وفايدة هذا التفسير دفع الاعتراض عن عبارة المص تقريره انه ينبغي ان يقول المص بها موضع قوله بالجملة فاجاب الشم عنه بان المراد من الجملة المتقدمة غير ما يراد من الجملة المتاخرة كما عرفت (قوله جملة معترضة) هذا الدفع ما قال بعض الشارحين من ان قوله يسمى ضمير الشان صفة لقوله ضمير غائب لانه اذ كان صفة تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك لانه لا دخل لبيان التسمية في هذا الحكم المبين بقوله ويتقدم قبل الجملة اه فيكون جملة معترضة دخلت بين الموصوف الذي هو قوله ضمير غائب وبين صفة التي هي قوله يفسر الجملة بعده ( قوله ويضم يلزم اه ) عطف على قوله فانه لا دخل اه اما لزوم الاستدراك فلانه اذ كان قوله يسمى ضمير الشان وصف لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبيانا للواقع بل كان داخلا في القاعدة يلزم الاستدراك لانه يفيد حاية قوله يفسر بالجملة بعده لذكر ضمير الشان في قوله يسمى ضمير الشان وهو لا يكون الا بان يكون الجملة المفسرة بعده وحيث لما قال ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان بجعل التسمية صفة لضمير غائب فيكون الجملة المفسرة ح بعد ضمير الشان لا محالة ولقايل ان يقول ان اللازم مما ذكر ليس الا كون الجملة بعده ولا يلزم منه كونها مفسرة له فقوله يفسر بالجملة بعده لبيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدراك ح ويمكن ان يجاب بان اللام في الجملة في قوله قبل الجملة عوض عن المضاف اليه اى الجملة المفسرة فح يلزم الاستدراك لا يقم اذا لم يكن قوله يسمى ضمير الشان داخلا فيها ايضم يلزم الاستدراك لما مر ان الجملة المفسرة لازمة بعده لانا نقول التسمية به بعد الدخول في القاعدة يوجبه الجملة بعده والا فلا كما لا يخفى على المتامل وان قلت قوله بعده مستدرك لقوله قبل الجملة قلت ذكره للتاكيد لما مر من ان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ( قوله يعني هذا ) اي على تقدير عدم دخول قوله يسمى ضميرا في القاعدة لا ينتقض القاعدة لقولنا الشان زيد قايم لان لفظ ضمير الشان مذكور فيها ح فلا يصدق القاعدة ح على الضمير الذي في قولنا الشان هو زيد قائم كما لا يخفى ثم اعلم انه لما كان توجيه الشم فيما سبق في قوله ولا يبعد ان يتم الخلاف المتبادر من عبارة المص فاراد توجيه بما ... ام ملزمة القاعدة اي لو لم يكن قوله يتقدم

معنى الذي ذكرناه بقولنا ولا يبعد اه يلزم ان يكون الضمير في قولنا الشان هو زيد قائم
ير الشان لانه يصدق عليه اي على الضمير في قولنا الشان هو زيد قائم انه ضمير غائب تقدم
ى الجملة ويكون مفسرا بالفتح بالجملة بعده (قوله فانه باعتبار رجوعه اه) دفع دخل تقريره
ن الضمير المذكور لا يحتاج الى التفسير لوجود المرجع له وهو الشان وتقرير الجواب ان فيه
بهاما مع كونه راجعا الى الشان ايضا فيرتفع الابهام بالكلية بقولنا زيد قائم قال مولانا عصام ان كلام
م انما يصح اذا كان التركيب المذكور من العرب ولم يكن مصنوعا وهو في حيز المنع بل هو
نوع لعدم الاحتياج اليه لانه يحصل المقصود اذا قلنا الشان هو قيام زيد يعني جاز ان يكون
التركيب العرب الا ذالك فح لا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده لعدم الجملة بعده ح اقول
قايل ان يقول ان قيام زيد اذا كان صادقا على الشان فيكون زيد قائم ايضا صادق عليه لانه
تلزم زيد قايم فيكون زيد قايم لازما مساويا له فصدقه يستلزم صدق زيد قايم لان صدق احد
متساويين يستلزم صدق الاخر ولو سلم انه مصنوع ولكن التركيب المصنوع غير معتبر بينهم اذا
يكن مطابقا لمسائل علم العربية وان كان مطابقا لها فلا نم عدم اعتباره ومطابقته لها غير منتف
ن الشان مبتداء وهو مبتداء ثان وزيد قايم خبر المبتداء الثاني وهذا والخبر خبر المبتداء
ول وليس المراد بالموافقة المذكورة الا هذا وايضا التركيب المستعمل بين العرب لا يكون
تبرا الا للموافقة المذكورة فتدبر (قوله بجملة زيد قايم) والعايد كون الخبر مفسرا للمبتداء
قوله ويكون متصلا ومنفصلا) اي يكون ضمير الشان والقصة منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد
ايم لان عامله معنوي ح ويمتنع اتصال الضمير بالعامل المعنوي ويكون متصلا مستترا ان كان عامله
علا وهو مرفوع نحو كان زيد قايما لوجوب استتار ضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل بلا
صل ويكون متصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قايم لامتناع استتار
ضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار الضمير في المنصوب واليه اشار بقوله على
سب العوامل اي انفصاله بارزا واتصاله مستترا انما هو على حسب العوامل فما قال مولانا عصام
ن الاولى ايراد قوله مستترا وبارزا بين قوله متصلا ومنفصلا لئلا يتوهم ان المستتر والبارز
يدان لقوله منفصلا ليس بشيء لانه حين توسطهما بينهما يتوهم انهما قيدان للاتصال فقط مع
ان البارز قيد للانفصال ايضا (قوله واذا كان متصلا) اشار به الى ان قوله مستترا وبارزا قيدان
جميعا للمتصل بخلاف المنفصل فانه بارز فقط فلو لم يذكره يتوهم انهما قيدان للمنفصل
كونهما يليه (قوله كان منفصلا) لان كون عامل الضمير معنويا يكون من مواضع الانفصال
لامتناع اتصال الضمير بالعامل المعنوي قال مولانا عصام ان الشم لم يات بحق التفصيل وحقه
ان يقال ان كان عامله معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا

والا فبازرا انتهى كلامه اقول قد مر هذا التفصيل في ضمن بيان كلام المصنف فلهذا اقتصر ( قوله باضماره ) اي بابقائه في النية ( قوله لكونه عمدة ) اي اذا كان ضميرا لشان مرفوعا لا يجوز حذفه اصلا لا بطريق الضعف ولا بغيره لكونه عمدة ح وحذف العمدة غير جايز قيل هذا غير مسلم لان حذف المبتداء جايز مع انه عمدة واجيب بان حذف العمدة غير جايز عند عدم قيام القرينة وههنا كذلك لان الخبر كلام مستقل والمراد من الخبر ههنا الجملة التي يقع بعد ضمير الشان نحو زيد قايم في قولنا هو زيد قايم فلو حذف منه ضمير الشان وقيل زيد قايم فلم يكن في هذه الجملة الخبرية شيء يدل على الضمير المحذوف المذكور لان الجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها واليه يشعر قوله فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه اه ( قوله على صورة الفضلات ) لانه منصوب وانما قال على صورة اه لانه في الاصل مبتداء فيكون عمدة مالا ( قوله لان الخبر كلام مستقل ) هكذا قيل وفيه نظر لان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما اه فالقرينة فيه ان نواسخ المبتداء لا تدخل على كلم المجازات قيل لا نم ان يكون كلمة من ههنا من كلم المجازات لم لا يجوز ان يكون من حروف الايجاب كنعم وبلى اجيب بان جملها عليه فيه بعيد غاية البعد ( قوله مثاله ) اي مثال حذف ضمير الشان المنصوب للضعف ان من يدخل الكنيسة يوما اه فان كلمة من ههنا من كلمة المجازات فيكون تقديره انه من يدخل الكنيسة اه والقرينة على حذفها عدم دخول ان على كلم المجازات كما عرفت آنفا قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر بمد الالف جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية انتهى وفي بعض النسخ في الحاشية ظباء جمع ظبي والكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوزر على وزن برشن او جوزور على وزن فعلول وهو ولد البقر الوحشية واعلم ان اللام في قوله من يدخل في الاصل ساكنة بدخول كلمة من للمجازاة لكنها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين فان الساكن اذا حرك يحرك بالكسر و قوله يلق بفتح الياء وكسر القاف في الاصل بالالف ولكنها حذفت بكلم المجازات لانه جزاء الشرط واعلم ان الكنيسة معبد النصارى كما ان البيعة معبد اليهود والظباء بكسر الظاء جمع ظبي بفتحها بالفارسية اهويره ( قوله واخر دعويهم اه ) المقصود بالتمثيل هو ان المحققة المخففة على الحمد فانه في الاصل ان بالتشديد بفتح الهمزة فخففت لثقلها فحذف ضمير الشان منها لازم ( قوله وذلك ) اي لزوم حذف ضمير الشان في ان المفتوحة المخففة عن المثقلة ( قوله اقوى شبها بالفعل اه ) وكون ان المفتوحة اقوى شبها من المكسورة لانها بالفتح تشابه الفعل من حيث اشتراكهما في ثلاثة احرف ومن حيث فتح الحرف الاول والثاني معا بخلاف ان بكسر الهمزة فانها تشابهها في الثلاثية فقط قال مولانا عصام لا يكون ان بالفتح اقوى شبها من المكسورة لان المفتوحة مشابهة بمد وفودهد والمكسورة مشابهة بغير صيغة

الامر اقول الجواب ومن المشابهة المشابهة باقوى الافعال وهو فعل الماضي فلا اشكال ح (قوله لئلا يزيد المكسورة) قيل ومع ذلك يلزم زيادة المكسورة على المفتوحة عملا لان المكسورة يعمل في ضمير الشان الملفوظ بخلاف ان المفتوحة المخففة فانها تعمل في المقدر والاول اولى واجيب بان عمل المفتوحة دائما يكون في المقدر بخلاف المكسورة فان عملها ينفك عن الملفوظ (قوله لئلا تفوت التخفيف) لان المجي من ان المشددة الى المخففة ليس الا للتخفيف فلو ظهر الضمير تعود الثقل بزيادة الضمير لان ثقله يقوم مقام ثقل المشددة واليه يشعر قوله كما يدل عليه حذف الضمير من المشددة (قوله اي اسماء) وانما فسره بالاسماء لا بالاسم ليطابق المعرف لان الاسم لا يكون محمولا على اسماء الاشارة فيلزم التعريف للا فراد بالافراد اما الاول فلان المعرف باسم المفرد جمع واما الثاني فكذلك ايضا واجيب بان الجمعية مقحمة فيهما فالمراد هو الطبعية لكن ايراد صيغة الجمع في المعرف لجامعية التعريف وايراد ما في التعريف لمانعيته قيل هذا التعريف يستلزم الدور لان معرفة الاشارة بتوقف على معرفة التعريف ومعرفته يتوقف على معرفة المشار اليه ومعرفته يتوقف على معرفة الاشارة لان معرفة المشتق يتوقف على معرفة المشتق منه فيلزم توقف معرفة الاشارة على نفسها وهو توقف الشي على نفسه اجيب بان المراد من الاشارة الماخوذة في المعرف معناها الاصطلاحي ومن الاشارة في التعريف معناها اللغوي فلا دور ولو سلم ان المراد منهما المعنى اللغوي لكنه انما يتم اذا كان توقف معرفة جميع اجزاء المعرف على معرفة التعريف ضروريا وهو في جزء المنع بل معرفة المعرف وهو مجموع اسماء الاشارة متوقف عليه ولا يلزم من توقف هذا المجموع توقف كل واحد من اجزايه اذ ربما يكون بعض اجزائه معلوما بغير ذلك الحد قيل ان اريد بالمشار اليه الاشارة الاصطلاحية اي الحسية يلزم تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في الحد وهو اصطلاحية وان اريد به الاشارة المعنوية اي العقلية لا يتم التعريف لاشتماله على ضمير الغايب فانه يشتمل على الاشارة الاصطلاحية واجيب بان المراد هو الاول لكن التعريف لفظي اي تعريف لفظ بلفظ اجلى منه وقيل لا يكون التعريف ضروريا وبما هو اخفى منه او بما هو مثله لان تعريف الاسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم ثم اذا كان المراد من الاشارة في قوله المشار اليه هو الاشارة الحسية اي الاشارة بالجوارح والاعضاء لا العقلية فلا يرد بنحو المضمرات والمعرف باللام لان الاشارة فيه عقلية ولا يحتاج الى التقييد لان المطلق حقيقة في الحسية فعلى هذا الاصل ان لا يشار بها الا الى محسوس مشاهد فاذا اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمحسوس المشاهد وانما قال وضع كل واحد منهما اي فسره به لان المفسر بالفتح بحسب الظ هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزايه (قوله وامثاله) اي كلما شجر به الى

الغايب كالالف واللام (قوله ومثل ذلكم الله) دفع دخل تقريره ان اسم الاشارة فيه اشارة الى الله تع مع انه لا يكون المشار اليه بالاشارة الحسية تقرير الجواب ان مثل ذلك اى الذي لا يكون الاشارة فيه حسية فهو محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شئ الا وبدل عليه (قوله العامل في الحال ١٥) دفع دخل تقريره انه اذا كان قوله للمذكر حالا من ذا فلا بد ان يكون ذا فاعلا اومفعم مع انه خبر للمبتداء وتقرير الجواب ان ذا معمول الفعل الذي يفهم من نسبة الخبر الى المبتداء وهو ينسب اي ينسب ذا بايماء الاشارة حال كونه للمذكر وبعبارة اخرى لان ذ ليس بخبر بل جزء خبر على تحقيقه وجاز ان يكون جزء الخبر فاعلا اومفعولا قال محشي مولانا عصـ ان قوله ذا جزء للخبر على تحقيقه قلنا مرة فان نظيره البيت مقت وحدد ران ولا يجوز ان يكون جزء الخبر مسندا بالتحقيقه بل المسند هو المجموع فم كيف يصح قد له من نسبة الخبر الى المبتداء انتهى حاصل كلامه اقول ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون علام اجزاء الحكم اللفظى على جزالخبر ككونه مسندا مثلا في منطوق الكلام وصريحه دون فيما يفهم من فحوى الكلام ولو سلم فنقول لا يجوز ان يكون جزء الخبر مسندا من حيث انه جزء الخبر لم لا يجوز ان يكون جزء الخبر مسندا من حيث انه فاعل اومفعم وايضم جزء الخبر اذا كان مستقلا بالمفهومية فلا نم ان لا يقع مسندا وههنا جزء الخبر وهو ذا مستقل لانه اسم من اسماء الاشارة واذا عرفت هذا التفصيل فظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان ذا ليس خبر ا بل الخبر هو المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حالا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع وقيل خبر هي محذوف اي خمسة انتهى كلامه (قوله مع ما عطف عليه ١٥) انما قال ذلك لان ذا منفرد لا يصلح ان يقع خبر الانه لا يصلح حمله على هى لعوده الى الجميع وقيل الخبر مقدر اي هي خمسة وقوله ذا ١٥ بيان للخمسة وقيل ذا خبر بتقدير المعطوف اى وهى ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتداء محذوف اي هو للمذكر وعلى هذا التقدير يلزم مع حذف المبتداء حذف المعطوف وهو قليل وقيل قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتداء الاول بتقدير عايد اب وهي ذا منها للمذكر (قوله مفيدا) اي حال يكون كل واحد منها اي مع ما عطف عليه مقيدا بحال ويكون هذا المقيد بها خبرا للمبتداء (قوله الرفع والنصب والجر) وهذه الثلثة يكون بالحركات الثلث اما الرفع فبتقدير اهذا اي احدها الرفع والنصب والجر واما النصب بتقدير اعنى واما الجر فلانها بيان المدخول وهي مجرورة (قوله على احد الوجوه) وهو ان يكون ان مخففة عن المثقلة فيكون من الحروف المشبهة بالفعل فهذان اسمها ولساحران خبرها فيكون هذان م منصوبا وهذا هو الوجه الموافق الـ ... في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم ... ه ... ف لا يبرانه هذان لساحران انتهى

وهذان الوجهان يكونان مطابقين للمقام لان هذان مبتداء ح فيكون مرفوعا (قوله لم يتن منها) اي من لغات المونث الا نا فيكون اصلا والتثنية فرع فيكون تاوني وذي وته وذه وتهي وذهي يشار بها الى المونث الواحدة عاقلة وغيرها وتان الى المثني المونث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر (قوله بارا ء ذا) اي ذي مقابل لذا الذي هو للمذكر فينبغي ان يناسب ذي لذا بحسب اللفظ ايضا كما يناسب بحسب المعنى وارجاع ضمير المونث الى ذا وذي بتاويلهما باسماء الاشارة او بالاسماء المبنية (قوله لفرعيتها) اي لفرعية مايرها (قوله بقلب الالف ياء) فان الياء قد يكون علامة للتانيث نحو تضربين واحدة المخاطبة (قوله وته وذه بقلب الالف والياء هاء) اي الالف من ذا والياء من ذي فالاظهر والياء (قوله بغير وصل الياء بهاء) وهيه لطافة ونما يكون قلبهما لانهما يقعان ماء لان الهاء قد يكون مبدلة عن تاء التانيث في الوقف (قوله بوصل الياء بهاء) جمعا بين العوضين (قوله ولايتثني من لغاته) اي من لغات المونث الا تا ولا يراد من التثنية التثنية المتعارفة لان المعرفة لا يثنى الا اذا انكر ولا ينكر اسم الاشارة (قوله على صورة المعرب) باختلاف اخرها (قوله لوجود علة البناء) وهي مشابهته بالحروف (قوله تكتب بالياء) كاولي واذا كان بالمد يكتب بالالف كاولاء واشار بهما الى جمع المذكر والمونث جميعا سواء كانا عاقلين او غير (قوله يعني يدخل على اوايلها) اي المراد من اللحوق هو دخول حرف التنبية على اوايل اسماء الاشارة لاعلى اواخرها لكن ايراده بصيغة اللحوق اشارة الى ان الاصل هو اسماء الاشارة وليس حرف التنبيه جزءا منها بل يدخلها على سبيل العروض ويعبارة اخري بان المراد من اللحوق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون اللحوق اتصالا بالاخر وانما اختار هذه العبارة لدفع مافيه يتوهم من ان ها جزء لاسم الاشارة (قوله كقولك ها زيد قايم) فيكون ها فيه تنبيه على نسبة القيام الى زيد (قوله حال المخاطب اه) بان المخاطب مفرد او مثني فيقول هذا هذان وها تا ها تان هولاء (قوله لامتناع وقوع الظ موقعه) فيه ان ضمير افعل ولا نفعل مما يمتنع وقوع الظ موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناه غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك انت اي انك تقول في معناه انت بسكون التاء في ترجمة ذلك انت بمد الهمزة وسكون التاء واجيب عنه بان الكلام فيما يكون من مقولة الحروف والمنوي ليس كذلك (قوله مثل ضربتك وبك) اى ضربتك ومررت بك فان الكاف فيهما اسم فيصح وقوع الظ موقعه فيقال ضربت زيدا ومررت بزيد بخلاف الكاف في ذلك (قوله وهي اي حروف الخطاب) وفي بعض الشروح قوله وهي اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه امامذكر واما مونث وعلى التقديرين امامفرد واما مثني واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث فيكون خمسة الفاظ وانفاظ الدلالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة وارجاعه الى

حروف الخطاب لقربها (قوله والقياس يقتضي الستة) الاول المفرد المذكر والثاني المفرد المونث والثالث لتثنية المذكر والرابع لتثنية المونث والخامس لجمع المذكر والسادس لجمع المونث لكن المجيء الى خمسة لان الكاف الخطاب للتثنية مشتركة بين المذكر والمونث ككاف كما في ذاكما مثلا يقم فالى ذاكما ذاكن وانما قال وهي خمسة ولم يقل خمس بدون التاء مع ان مميز الخمسة مونث وهو حروف الخطاب لان المص ذهب الى مذهب من قال ان الحروف مذكر لا مونث فلذا قال خمسة بالتاء لان اسماء المعدودة من الثلثة الى العشرة على خلاف القياس (قوله لاشتراك جمعهما) اي رجوعهما الى خمسة لاشتراك جمعهما وهو اولاء بالمد والقصر فانه مشترك بين المذكر والمونث فان كل واحد منهما يكون للمذكر والمونث (قوله لان افراده) اي اشخاص انواع الواحد وهو المفرد المونث مثلا ستة وهي ذي وتي وته وذه وتهي وذهي فيكون اشخاص سبع الانواع كثيرة لا يقم ان ذا ايضا من افراده فيكون افراده سبعة لانا نقول قد عرفت ان المونث هو تا اوذي على اختلاف المذهبين فاذا كان احدهما اصلا لم يكون افراده ستة (قوله اي نلك الخمسة) فيقول قولنا ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن راجع الى خمسة كما عرفت جهة الاشتراك فكل واحد من الانواع ذا رجع الى خمسة يصير المجموع خمسة وعشرين (قوله اذا اشرت) اي اذا اشرت هذا الى مذكر وخاطب الى مذكر بالكاف فيكون معني ذاك بالفارسية انت يعني ان تووان شماد وكس امكان الاشارة الى اثنين وعلى هذا القياس (قوله وعلى هذا القياس) اي ذاك يكسر الكاف ذاكما ذاكن فان الخطاب مونث فيها وكذا البواقي (قوله وتانك وتينك) لا يقم لا وجه لايرادهما فانهما معا تثنية لانا نقول الاول في حال الرفع والثاني في حال النصب والجر (قوله ولما راي المص كثرة) هكذا قال الشيخ الرضي وقال مجد المحشي ومولانا عصم ان استعمال كل من هذه الكلمات الثلثة مقام الاخر انما يكون بالتاويل والمجاز كما ذكر في علم البلاغة فهذا لا ينافي ان ياخذ المص هذا الفرق مذهبا ويقول ذا للقريب اه فاحاله هذا الفرق الى القوم بايراد صيغة يقال ليس على ما ينبغي اقول انما قال الشم كثرة الاستعمال للاشارة الى ان الكثرة باعثة لذلك فان كثرة الاستعمال صارت بمنزلة الحقيقة (قوله لمثل كلمة ذلك) اي مع قطع النظر عن كونها من الاسماء الاشارة بخلاف ما اذا كان كلمة ذلك اشارة الى ذلك المذكور ما بقي في المتن فان المنظور فيه ح هي خصوصية اسم الاشارة لان كلمة ذلك من اسماء الاشارة فيكون بين الوجهين فرقا واشار الى الوجه الثاني بقوله ولا يبعد ان يجعل اه (قوله وامام بفتح الثاء وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم (قوله خاصة) اي خصوصا خاصة ذكرت للتاكيد (قوله لا تستعمل اه) اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل في غير المكان الا معارا كقوله

ثم هنالك الولاية اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها ( قوله اي اسم لا يتم من الخ ) اشار به الى ان قوله جزءا تمييز عن نسبة الفعل وهو يتم الى ضمير الراجع الى ما وقد عرفت ان التمييز عن النسبة اما فاعل او مفعول وهو فاعل ههنا اي ما لا يتم جزئيته لكن الشارح بين حاصل المعنى ( قوله ان كان جزءا تمييزا ) قيل كونه حالا بعيد لان معناه ح ان الموصول اسم لا يتم معناه حال كونه جزءا الا بصلة وعائد وهذا المعنى لا يلائم المقصود ( قوله انكان يتم من الافعال الناقصة ) لان الافعال الناقصة غير منحصرة كما ذكره في بحث الفعل ولكن المختار انها منحصرة فيه قال مولانا عصام ان كون يتم من الافعال الناقصة لا يستدعي ان يكون بمعنى صار اي من اين يعلم انه بمعنى صار لم لا يجوز ان يكون بمعنى كان انتهى حاصل كلامه اقول اولا الاشياء من الافعال الناقصة لم يجيء بمعنى كان واما كونها بمعنى صار كثير شائع وثانيا ان قوله بمعنى صار مما يحصل به ربط في الكلام بخلاف ما اذا كان بمعنى كان كما لا يخفى على من راجع وجدانه وانما بني الموصولات لمشابهتها من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة فالمشابهة بينهما هي كون كل منها محتاجا الى غيره واعلم ان قولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا بصلة يخرج الاسماء التي يصير جزءا تاما من الكلام من المسند والمسند اليه كزيد ورجل وقولنا عائد يخرج مثل اذا واذ فانهما وان لم يكونا جزء من الكلام الا مع الصلة ولكنهما بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزء لكن لا يصير جزءا تاما ( قوله والمراد بالجزء التام ) حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما يتسابق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزءا الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان لا تجعله جزء الجملة بل كان فضلا من الكلام لم يكن ايضا الا بصلة فلهذا صرف الشارح الجزء التام عن ظاهره ( قوله ينحل اليه المركب اولا ) بيان للجزء الاول مثل زيد قائم ابوه فان ما ينحل اليه المركب اولا هو زيد وابوه قائم لان الخلاف له الى ابوه وقائم ثانيا فالموصول ح ما يحتاج الى امر اخر وهو الصلة والعائد فالشارح قدس سره فسر الجزء التام بالجزء الاولي حتى يتناول المفعول كالفعل والفاعل مثل ضربت زيدا فان زيدا ايضا جزء اولي كالتاء ضربت في المثال المذكور بخلاف الشيخ الرضي فانه فسره بالركن من الكلام وهو الذي بعد حذفه من الكلام لم يبق الكلام كلاما ولكن يتوجه عليه انه لا وجه للتخصيص بالركن لان المفعول ايضا جزء تاما لكن لا على ما قال الشيخ الرضي لان بعد حذف المفعول في مثل ضربت زيدا يكون الكلام كلاما بخلاف حذف الفاعل او الفعل فانه يختل الكلام ( قوله الى انضمام امر اخر اليه كالجملة الخ ) فان كل واحد منهما جزءا اوليا ينحل اليه المركب اولا قيل يرد على قول الشارح انه يدل على ان الفاعل هو مجموع الموصول مع صلة في مثل قولنا جاءني الذي ضربته مع ان الفاعل

فيه هو الموصول فقط والصلة لبيان الابهام الذي فيه فان وروده ناش من لفظ الانضمام لان
الموصول يحتاج الى الانضمام ثم قيل هذا يرد اذا كان الانضمام بمعنى الماخوذ الذي هو يستدعي
الجزئية بخلاف ما اذا كان بمعنى المقارنة التي هي غير مستدعية لها فانه لا وروده ح ( قوله
لا خبر/مطلقا ) اي لم ينف اصل الجزئية ايضا ( قوله معناه اللغوي ) وقد ينسب له الى المصـ ومعنى
اللغوي للصلة هو الجملة المذكورة بعد شئ لا يتم ذلك الشئ بدون هذه الجملة قبل الفاظ
التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال الا
بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه اختار طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا ليتقرر
في الذهن هذا ما قال محمد المحشي اقول وحمل الفاظ التعريفات على المتبادر واجب عند
عدم القرينة والقرينة ههنا قوله كما ذكره قدس سره ويرد عليه ان التعريف مقام التفصيل
لا الاجمال كما قالوا وايضا رعاية الاجمال والتفصيل انما يصح اذا كانا معا في التعريف مع ان الاجمال
ههنا في التعريف والتفصيل في خارجه ( قوله موقوفة على معرفة الموصول ) ومعرفته يتوقف
على معرفة الصلة فيلزم ان يتوقف معرفة الصلة على نفسها وهذا دور ( قوله لكان هذا القول
مستدركا ) لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر
فانه لا يحتاج الى عايد لانا نقول الموصول الحرفي خارج عن تعريف الموصول قبل ذكره
اي الموصول الحرفي لانه لا يكون جزءا تاما اصلا لا بضميمة ولا بغيره نعم الجزء التام هو المأول
بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي ( قوله لانه لاخراج
مثل اذ وحيث ) فانهما يحتاجان الى الصلة اللغوية لانهما يكونان مضافين الى جملة ولا يحتاجان
الى عايد فلو كان المراد من الصلة معناها الاصطلاحي يخرج اذ وحيث على ما عرفت من معنى
الصلة اصطلاحا فاخراجهما بالعايد اخراج مخرج فيكون مستدركا ( قوله ولقائل ان يقول
يمكن ان الخ ) قال محمد المحشي بل لقائل ان يقول يجب ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة الخ ولابد ان يراد بالصلة معناها الاصطلاحي لا اللغوي
وهو الجملة المذكورة بعد شئ لانه لو اريد منها معناها اللغوي يلزم ان يكون الشرطية
موصولا نحو من تضربه فانه يصدق عليه انه جملة مذكورة بعده وهي تضربه ولا يتم ايضا بدون
هذه الجملة ولكن لم يصدق عليه معناها الاصطلاحي لعدم كون الجملة بعد الموصول انتهى
حاصل كلامه قال مولانا عصم ان تعريف اللغوي للصلة لا يصدق على الشرطية لعدم صدق قوله
لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة لان كلمة من يتم بدون الجملة التي بعده لانه مقدم لقوله
نضربه فان الضمير في نضربه راجع الى من فهو مفعول للفعل فمن قال ليس المراد من الصلة معناها
اللغوي بل المراد معناها الاصطلاحي فقد سهى سهوا ظاهرا انتهى حاصل كلامه

الشي مفعولا لشي لا ينافي احتياجه الى ما يليه بل هو بدونه لانه يسند مي الفعل ولا يتم بدونه
و قد عرفت ان المفعم ايضا جزء اذا ما كطب ت والنداء في قوله انداء ربت زيدا (قوله ولا يلزم الدور)
لعدم اعتبار الموصول في تعريف الصلة (قوله وذكر العايد) عطف على قوله المراد والحاصل
ان العايد ماخوذ في تعريف الصلة الاصطلاحي فم يكون ذكر العايد فيه تصريح بما علم ضمنا
وهذا التصريح للمبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث قال مولانا عصم كما يكون العايد
مذكورا في تعريف الصلة الاصطلاحية كذلك قوله مالايتم جزءا ماخوذ في تعريفها فيكون
ذكره لما القول مستدركا به ولا يصح ان يقم فيه التصريح بما علم ضمنا اقول على تقدير التسليم
فعدم التصريح به فيه مم (قوله ولما كانت الصلة اه) يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو
الشوق حتى يرد ان التعريف غير مانع (قوله ولايكون بحسب اه) والواو للحال كالواو
في قوله والواجب (قوله والعايد) عطف على قوله الصلة قيل العايد في الصلة قد يكون وضع
المظهر موضع المضمر ولكن حكم الشم على الاغلب قال مولانا عصم قال المالكي ان العايد في
الصلة هو العايد الذي في المبتداء فيكون ضميرا وغيره فالضمير ههنا اعم من ان يكون ضميرا
او في معناه (قوله عينهما) جزاء للشرط اي عين كون الصلة جملة خبرية وكون العايد ضميرا بقوله
وصلته اه (قوله اي صلة مالايتم اه) و يصح ارجاعه الى الموصول ولكن جعل الضمير راجعا الى
مالايتم لقربه (قوله او ما في معناه كاسمي الفاعل والمفعم) فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعم بمنزلة الاستثناء ثم المراد هو اسم الفاعل او المفعم مع مرفوعهما
فانهما في حكم الجملة الخبرية (قوله والعائد ضمير لا غير ضمير) الا نادرا فانه قد يجيئ الظاهر
موضع المضمر وفيه ما عرفت انما يجب ذكر العائد ليرتبط الصلة بالموصول (قوله وصلة الالف
واللام اه) اي الالف واللام فيهما الموصول وصلتهما اسم الفاعل او المفعم مع مرفوعهما (قوله تشبه
اللام الحرفية) اي لام التعريف وعلم ان اللام في اسم الفاعل والمفعم للموصول حقيقة لكنها تشبه
لام التعريف وقوله تشبه اشارة اليه ثم ان كون اللام فيهما للموصول حقيقة وللتعريف تشبيها
لاجل انهم يرجعون الضمير الذي الى اللام فيهما فلو لم يكن حقيقة لام الموصول وتشبيها لام
التعريف لم يصح ارجاعه اليه وان اولت بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بان يقم جاءني الذات
الذي هو ضارب او مضروب فنقول ارجاعه اليه خلاف المتبادر فالحاصل ان الدليل المذكور
على كون اللام فيهما للموصول حقيقة بناء على تبادر الكلام واذا كان كذلك فلا يرد انه جاز ان يكون
الضمير في مثل ذلك الموضع راجعا الى لفظ الالف واللام وهو مذكر لانه ايضا خلاف المتبادر
(قوله فخالفت صلتها) اي صلة الالف واللام فيهما هي اسم الفاعل والمفعم انها يكون جملة
فعلية ومفردا صورة لان ضارب زيد في قولنا الضارب زيد بمعنى ضرب زيد على صيغة المعلوم

ومضروب زيد في قولنا المضروب زيد بمعنى ضرب زيد على صيغة المجهول فيكون جملة معنى واما كونه مفردا صورة فلان مدخول لام التعريف لا يكون الا اسما وهذا معنى قوله عملا بالحقيقة والشبه اى بحقيقة اللام وشبهها فيقع صلته جملة لرعاية حقيقة اللام ويقع مفردة لرعاية شبهها (قوله وهي اي الموصولات) لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر لان الموصول متعدد فاخذ المرجع وهو الموصولات من سياق الكلام ليصح حمل الخبر المتعدد عليه كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه (قوله التي) بقلب الدال تاء (قوله واللذان واللتان) قد يشدد النون فيهما بدلا من الياء في المفرد (قوله ويكونان) اي الذى والتي بالالف الخ فيكون اللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث والذين لمثنى المذكر واللتين لمثنى المونث في حال النصب والجر قيل اصل الذي لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف ساير الموصولات (قوله على وزن العلي) بضم العين وفتح اللام وانما قال هذا لئلا يقرء الالى بالواو (قوله والذين كالالئين لجمع المذكر) مخصوص باولي العلم والذون في الرفع وهذيلة وقد يحذف النون من اللذان تخفيفا ومن الذين ايضا (قوله لجمع المذكر) اي يعبر منه به ولذلك رعاية هذا المعنى في الجميع (قوله اجزاء للوصل مجرى الخ) اي سكون الياء اجراء الوصله بما بعده من الصلة مجرى الوقف (قوله نحو عرفت ما عرفته) فعبر كلمة ما عن غير ذوي العقول اي عرفت الذي عرفته والاول صفة المتكلم والثاني صفة المخاطب (قوله والسماء ما بناها) والواو للقسم اي قسمي بالسماء فيكون كلمة ما بمعنى من (قوله بمعنى الذي) وكذا بمعنى فرعيه اعني اللذان والذين وكذا في قوله بمعنى التي ثم ان اي يكون مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة (قوله بمعنى التي) فيعبر عنها بالمونث (قوله وذو الطائية اى المنسوبة الخ) اي واذا كان ذو منسوبا الى قبيلة بني طي يكون من الموصولات والا فلا وهذا معنى قوله لاختصاصها الخ قلبت في النسبة احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات (قوله اي التي حفرتها والتي طويتها) فيكون ذو في الموضعين بمعنى التي والطوى بالفارسية ... است و... والضمير في حفرتها وطويتها ضمير عائد الى الموصول لكنه حذف لانه قد يحذف العائد المفعم كما سياتي في قوله وقد يحذف العائد المفعول ويجوز حذفه (قوله الكائنة للاستفهام) فيكون قوله للاستفهام ظرفا متعلقا بقوله الكائنة وقدر الكائنة واشار الى ان قوله للاستفهام صفة لكلمة ما فان كون الجار والمجرور صفة انما يكون باعتبار المتعلق قيل فيه يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة

الالف واللام في اسم الفاعل للموصول وبعض الصلة وهو قوله للاستفهام غير محذوف فانه فاعل للكائنة وقد سبق ان اسم الفاعل مع مرفوعه صلة للموصول وكذا اذا كان ذا بعد من الاستفهامية فانه ايضا بمعنى الذي وذلك مشروط بان لا يكون ذا زائدة وهي التي بعدها اي بعد ذا لفظ الذي والا لا يكون زائدة كقوله تع من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا ففي الاية وقع ذا بعد من الاستفهامية لكنه زائد لوقوع لفظ الذي بعده فلو كان ذا بمعنى الذي يلزم التكرار في ذا اعلم ان المص ذهب الى مذهب البصريين وعند الكوفيين يكون ذا وغيره من الموصولات بمعنى الذي سواء كان بعد ما ومن الاستفهامية اولا ( قوله اي مجموعهما ) اي مجموع الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول لا الالف فقط ولا اللام كذلك لاختلاف الواقع فيهما في ان اداة التعريف هي المجموع او اللام او الهمزة ( قوله او المثنى والمجموع ) اي مجموعهما بمعنى المثنى والمجموع في المثنى والمجموع مثل الضاربان والضاربون ( قوله والعائد المفعول يجوز حذفه ) هذا اذا لم يكن الموصول هو الالف واللام لانه ح لا يجوز حذف العائد الذي هو المفعول لان عند حذفه لا يعلم ان الالف واللام للموصول اولا لانه يشبه اللام الحرفية فيحتمل ان يكون للتعريف وقد سبق ان واحدا من الادلة التي يدل على كونه الموصول لا التعريف وهو رجع الضمير اليه لانه لو كان للتعريف لا يصح رجع الضمير اليه فلا يجوز حذفه وكذلك لا يجوز حذفه اذا كان العائد متعددا وان كان احدهما للمفعول مثل الذي ضربته في داره زيد فان قولنا ضربته في داره صلة للموصول والضميران راجعان اليه والاول للمفعول فهو مبتداء وزيد خبره وانما لا يجوز الحذف اي حذف احدهما لعدم وجود القرينة عليه فاذا حذف احدهما يتبادر الذهن الى ان الضمير العائد واحد ولم يتبادر الى المحذوف هذا حاصل ما قال محمد المحشي اقول قوله اذ لم يمنع مانع ليس الا لما ذكره المحشي لان عدم العلم وعدم القرينة مانع يمنع الحذف ( قوله الا اذا كان فاعلا ) يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا هكذا ذكره مولانا عصم وانا فصله في هذه الصفحة ( قوله ما يشاء من نشاء ه ) والضمير فيه عائد الى المفعول ولقائل ان يقول كما يجوز حذف عائد المفعول كذلك يجوز حذف عائد المرفوع اذا كان مبتداء وكذا يجوز حذف عائد المجرور مثل قوله تع كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فلا وجه لتخصيص الحذف بالعائد المفعول ويمكن الجواب بان هذا التخصيص لكثرة حذف عائد المفعول وقلة حذف غيره ويمكن الجواب ايضا بان التخصيص اضافي فالمراد انه لا يحذف عائد الفاعل ويدل عليه قوله لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة وفي بعض النسخ الا اذا كان فاعلا فهذا لا ينافي حذف عائد غير الفاعل كالمبتداء والخبر والمجرور ويمكن ان يقال المراد انه لا يحذف عائد المجرور منفردا فهذا لا ينافي حذفه مع الجار فلا اشكال ح ( قوله باب الاخبار بالذي ) اي باب الذي يخبر به بكلمة الذي ( قوله اوما

يقوم مقامها) يجوز ان يراد من قوله اوما يقوم مقامه هو الالف اللام وماهو بمعنى الذي من الاسماء الموصولة كمن وما والذان وغيرها ويجوز ان يراد منه ايضا هو الالف واللام فقط واليه يشير قوله وكذلك الالف واللام و ـ يكون المراد من قوله باب الاخبار بالذي هو الاخبار بالذي وفروعه حتى يدخل ماهو بمعنى الذي (قوله تمرين المتعلم) التمرين التمكين بمعنى محكم كرد انيدن ( قوله فيما تعلمه ) من باب التفعيل والضمير المستتر فيه الى المتعلم والبارز الى ماو كلمة من لبيان ما وقوله ونذكير عطف على التمرين والضمير في انهم الى النحاة ( قوله في الجملة الفلانية) اي الجملة الاسمية او الفعلية (قوله الى هذا الباب) اي باب الاخبار بالذي (قوله اي اذا اردت ان تخبر ) وانما عبر عبارته بتقدير الارادة لان عبارته يدل على ... التصديرية غير التصديرية مع انه عينه (قوله فان الباء) اي الباء في قوله بالذي للاستعانة لا للصلة ... الذي مخبر عنها اي بحسب الذكر لا الحقيقة فان ذات المخبر عنه هو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد ا (قوله لا مخبر بها) فان الباء اذا كانت صلة الاخبار فيكون كلمة الذي مخبر بها فيكون خبرا عن مبتدا ء مع انها مبتداء (قوله الجملة الثانية) وهي قوله الذي ضربته زيد فالجملة الاولى قوله ضربت زيدا قيل قوله وصدرتها يدل على ان تصدير كلمة الذي واجبا مع كونه مبتداء فيجب تاخير الخبر فلم لم يجعل المصنف ايضا قسما اخر من مواضع وجوب تقديم المبتدا على الخبر ولم يجعل من مواضعه ايضا احد من النحويين واجيب بانا لا نم ان يكون ذلك من مواضع وجوب تقديمه عليه لم لا يجوز ان يكون من المواضع التي يكون الاصل فيها تقديم المبتدا عليه وقوله وصدرتها لا ياتي عنه ( قوله اي في موضع ماهو مخبر عنه )وانما فسره به لتصحيح عبارة المصنف لانه لم يجعل الضمير موضع المخبر عنه وهو الذي بل جعله موضع زيد في ضربت زيدا ومن ذلك ايضا لم يجعل الضمير موضع المخبر بالذي في الجملة الثانية لان موضع المخبر عنه بالذي يكون في الجملة الاولى لا الثانية فلذلك قال يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى وقوله الذي كان ... لقوله موضعه والضمير في كان راجع الى الموضع وفي قوله له الى المخبر عنه لا يقم ولما احتاج الى التفسير بن المذكورين فلم لم يقل اولا اي موضع ماهو مخبر عنه بالذي في الجملة الاولى لانا نقول قوله المخبر عنه في قوله وجعلت موضع المخبر عنه بمعنى المخبر عنه بالذي والضمير في قوله ضميرا لها راجع الى كلمة الذي فيكون كلمة الذي في الجملة الثانية لا الاولى فلهذا فسره اولا بقوله في الجملة الثانية ليطابق التفسير اولا عبارة المصنف ( قوله ضميرا لها) وانما جعلت موضعه ضميرا لها لان المط ان تصف الموصول بالوصف الذي كان هذا الوصف لذلك المخبر عنه بلا تغير شيء من الجملة الاولى ولا يمكن ان يكون الموصول الذي هو المخبر عنه لمتصف ... مبتداء فلا بد ان يكون ... وهو الضمير العائد اليه مكانه ( قوله لانه) لانها

خبر وحق الخبر التاخير ( قوله نصب على الحال ) من ضمير اخرته فانه مفعم ( قوله اوضمن اخرته معنى جعلته ) هذا حل اخراة وله خبرا بان يكون قوله خبرا مفعولا ثانيا لقوله اخرته بتضمينه معنى جعلته لعدم كونه من باب المفعولين بخلاف الجعل ( قوله متاخرا ) صفة لقوله خبرا اي المخبر عنه يكون خبرا متاخرا عن الضمير ( قوله والمراد بموضعه ) هذا حل اخر لقوله وجعلت موضع المخبر عنه ضمير الها اي انك جعلت الضمير في محل الذي كان هذا المحل في الجملة الاولى وهو محل المفعم من ضربت لان زيدا مفعم في ضربت زيدا فانت تضع الضمير موضع المفعم وكذا اذا كان فاعلا فقوله ضمير الذي موضع قوله ضمير الها وقوله اخرت المخبر عنه اه موضع قوله واخرته خبرا ( قوله اي مثل الذي الالف واللام ) بان تخبر عن جزء جملة بالالف واللام فيقال في قام زيد اذا اخبرت عن زيد القايم زيد اي الذي قام هو زيد ( قوله في الجملة الفعلية خاصة ) اي الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية دون الاسمية لا يقع هذا الاخبار جايز في الجملة الاسمية ايضا بان يقع في زيد قائم القائم زيد اي الذي قام هو زيد كما يقع في قام زيد القايم زيد عند الاخبار عن زيد فلا فرق بين الاسمية والفعلية فكيف يصح قوله خاصة لانا نقول لا يصح ذلك الاخبار في الاسمية فلا يصح ان يقع في زيد قائم القائم زيد عند الاخبار عن زيد لان قايم في زيد قايم مفرد مع ان الصلة يجب ان يكون جملة فلا يدخل الالف واللام عليه لا يقع في قايم ضمير راجع الى زيد فيكون المعنى زيد قايم زيد فيكون الصلة جملة في قولنا الذي قايم هو زيد لانا نقول قايم زيد في تاويل قيام زيد فيكون مفردا ( قوله ليصح بناء اسم الفاعل اه ) فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل والمفعم مع مرفوعهما فانقيل لم لا يصح بناء اسم الفاعل والمفعم من الجملة الاسمية اذا اشتمل خبرها على فعل نحو زيد يقوم او كان احد جزءيها اسم الفاعل او المفعم قلنا ان اسم الفاعل او المفعم مع مرفوعهما انما يكون بمعنى الجملة الفعلية دون الاسمية ( قوله متصرفا ) بان يشتق منه امثلة كاسم الفاعل والمفعم ( قوله عن زيد في ليس زيد منطلقا ) فانهم لم يشتقوا من ليس اسم فاعل او مفعم حتى يدخل الالف واللام عليه ( قوله وبشرط ان لا يكون اه ) اي بشرط ان لا يكون في اول هذا الفعل حرف لا يستفاد معنى هذا الحرف من الاسم الفاعل والمفعم كالسين اه مثل سيقوم زيد وما يقوم زيد وايقوم زيد اذ لا يصح الاخبار عن زيد في قولنا سيقوم زيد باللام بان يقع القايم زيد لانه يفوت ح معنى السين وهو الزمان وكذلك النفي والاستفهام قال مولانا عصم يصح الاخبار عن زيد في قولنا سيقوم زيد باللام وان فات معنى السين وهو الزمان لانهم اخبروا عن زيد في الجملة الفعلية باللام كقام زيد فيقولون القايم زيد مع انه يفوت الزمان ايضا من قام فلو صح ما ذكر وصح هذا ايضا ولو لم يصح هذا لم يصح ما ذكروه ايضا ثم قال الفاضل المذكور يصح ان يخبر عن زيد اذا كان في اول

الفعل حرف النفي مع بقاء معنى النفي مثل لا يقوم زيد بان يدخل الالف واللام على اسم الفاعل المعدولة كقولنا اللاقايم زيد انتهى حاصل ماذكره اقول في دفع الشبهة الاولى بان بينهما فرق بين وذلك لان معنى السين وهو الزمان مقصود في قولنا سيقوم زيد فلابد من قصد الزمان في قولنا القايم زيد واما الزمان في قام زيد فليس بمقصود فعدم قصده في القايم زيد غير مضر لنا على ان الزمان لو كان مقصودا من قام زيد جاز ان يقصد من قولنا القايم زيد اي الذي قام هو زيد وفي دفع الشبهة الثانية بان الكلام في اسم الفاعل الذي يدخل الالام عليه وفي قولنا اللاقايم زيد انما دخلت على حرف السلب فان المتبادر من الدخول ان يكون بلا واسطة ولقائل ان يقول في دفع الشبهة الثانية بان قولنا للاقايم زيد يكون اثبات اللاقايم لزيد لا سلبه عنه مع انه لابد من بقاء معنى السلب كما هو المفهوم من بيان الشبهة فانه لا فرق بين الموجبة المعدولة والموجبة المحصلة فمعناه الذي لاقايم هو زيد وان قلت السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة فيكون فيها سلب قلت لا يكون في الموجبة المعدولة سلب من حيث انها موجبة معدولة نعم ينعقد السالبة البسيطة في مادة الموجبة المعدولة وهذا غير مضر فيما نحن في صدد بيانه كما لا يخفى تامل لا يقال في دفع الشبهة الثانية انه يمتنع دخول الالف واللام على اسم الفاعل المعدولة لانه مركب من المستقل وغير المستقل وهو حرف السلب فيكون غير مستقل فلما لم يدخل لام التعريف على غير المستقل كذلك لا يدخل على ما يشابهها لانا نقول ان حرف السلب ليست جزءا في المعدولة باعتبار معناها الاصلي بل عدلت عن معناها الاصلي الى المستقل ثم صارت جزءا منها فلا يكون غير مستقل ح (قوله فان تعذر امرا منها) جاز ان يكون الامر بمعنى شيء اي اذا تعذر شيء منها وجاز ان يكون الامر بمعنى المامور (قوله هي تصدير الموصول) وهذا الامر يشتمل امرا اخر وهو ان يكون الجملة صلة له كما ان كل واحد من الامر الثاني والثالث يشتمل امرا اخر فان الامر الثاني يشتمل ان يكون الضمير راجعا الى الموصول والامر الثالث يشتمل ان يكون الاسم الموخر خبرا عن الموصول (قوله تعذر الاخبار) اي الاخبار عنه بالذي (قوله في ضمير الشان) في قولك هو زيد قايم قيل لو قال في ضمير المبهم لكان اعم فائدة لانه يشتمل ح مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا فان هذان الضميران ايضا لا يصح ان يخبر بهما بالذي لانه لا يقع شيئا منهما مخبرا عنهما لانه لو وقع مخبر عنه فلابد من اقامة ضمير العائد الى الموصول موضع الضمير المبهم فلا يكون مبهما لوجود المرجع له وهو الموصول اولانه يلزم وقوع الجملة الانشائية صلة لان رب لانشاء التنكير ونعم لانشاء المدح مع ان الصلة لا تكون الا جملة خبرية الا ان يقال المراد من ضمير الشان هو ضمير المبهم من قبيل ذكر الخاص وارادة العام (قوله لامتناع تصدير الجملة اه) اي لو وقع ضمير الشان مخبر عنه فلابد من ايراد كلمة الذي في اول الجملة وتاخير ضمير الشان حال كونه خبرا عن الجملة مع ان ضمير

الشان ... ن يكون بعده جملة اولانه لو وقع ضمير الشان مخبرا عنه فيلزم ان يقع ضمير الشان مسندا مع انه لا يقع الا مسندا اليه (قوله وكذلك امتنع في الموصوف) اي امتنع الاخبار بالذي عن الموصوف منفردا بان يكون الموصوف منفردا مخبرا عنه وكذلك الصفة ولكن يجوز الاخبار به من مجموعهما فيقم الذي ضربته زيد العاقل (قوله لاستلزامه وقوع) فان زيدا في ضربت زيدا العاقل يكون موصوفا فلو وقع الضمير موقع زيد فيلزم ان يقع الضمير موصوفا واذا وقع الضمير موقع العاقل يلزم وقوع الضمير صفة وقد سبق ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به (قوله في المصدر العامل) بان يعمل النصب واحترز به عن المصدر الغير العامل كما يقع في رايت ضربك التي رايته ضربك قيل الاولى ان يقع في العامل بدون المعمول سواء كان العامل مصدرا او اسم الفاعل او مفعول او صفة مشبهة لاشتراك الدليل وهو لزوم كون الضمير عاملا (قوله لانه يودي ان يعمل الخ) لان ما قام مقام العامل الاصل فيه ان يعمل في معموله لان شيئا اذا وقع موقع شيء يكونان مشتركين في صفة وهي العاملية ههنا الا ترى ان حاصل او حصل في زيد حاصل او حصل في الدار يعمل في الضمير المستكن فلما حذف الفعل واقيم في الدار مقامه يعمل الظرف فيه (قوله عاملا) اي حال كون دق المضاف الى القصار عاملا فقوله عاملا متعلق بقوله دق القصار اي دق المضاف اليه وقوله في الثوب متعلق بقوله يعمل (قوله بخلاف الذي الخ) بان يخبر عن العامل والمعمول معا فانه جايز ولهذا قيل انما يمتنع الاخبار عن المصدر العامل لو لم يخبر المصدر مع معموله (قوله في الحال) بان يكون الحال مخبرا عنه قيل الاولى ان يقول وكذلك امتنع في كل شيء هو نكرة سواء كان حالا او غيرها ليتناول التميز فانه نكرة ايضا فلا يصح ان يقع الضمير موقعه لان الضمير اعرف المعارف فلا يصح كونه حالا او تميزا (قوله في الضمير المستحق الخ) اي في الضمير المستحق لان يعود الى غير كلمة الذي بان كان ذلك الغير مبتداء وخبره جملة مشتملة على عائد للمبتداء مثل زيد ضربته لامتناع الضمير مكانه اي مكان الضمير في ضربته ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول الذي هو مبتداء ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عائد مع انه لا بد للخبر الجملة من عائد به تبطه الى المبتداء (قوله لامتناع تصدير) اي فلما كان الضمير يستحق ان يرجع الى غيرها فيمتنع تصدير الذي ح لاستلزام ذلك اى تصدير الذي عود الضمير اليها ليوافق ما افاده المص بقوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضمير الها فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصام من ان الاولى في الدليل على ما قال في قوله وكذلك في الاسم المشتمل عليه بانك اذا جعلت الضمير الى الموصول بقي المبتداء بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتداء بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وذلك لان ما قاله الشم ههنا هو على الاصل موافقا للقاعدة المذكورة في المتن

ثم اختار الترديد في دليل المسألة الثانية لارخاء العنان تنبيها على انه يصح اجراء هذا الترديد في المسئلة الاولى ايضا كما يصح اجراء الدليل الجاري في المسئلة الاولى في الثانية ايضا على انه لقايل ان يقول لا يصح اجراء الترديد المذكور في المسئلة الاولى لانك اذا جعلت موضع المخبر عنه ضمير الهافيقام زيد ضربته اياه اي الذي زيد ضربته اياه بجعل الضمير المتصل منفصلا لما مر من انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل فيمتنع ارجاع الضمير في ضربته الى غير الموصول لعدم صحة المعنى ح قوله نحو زيد ضربت غلامه فزيد مبتداء والجملة وهي ضربت غلامه خبرا له والعائد هو الضمير في غلامه واما العائد في قولنا الذي زيد ضربته غلامه وهو الضمير في ضربته دون الضمير في غلامه لانه خبر للموصول ليس داخلا في الجملة الخبرية (قوله فانها اي ما الحرفية اما كافة) وما الحرفية قد تكون مصدرية وقد تكون زايدة ايضا فالمراد بقوله اما كافة هو كافة مثلا (قوله موصولة) وذكر غير الموصولة كالاستفهامية والشرطية بالتتبع فلا يرد ما قيل لما كان البحث للموصولات فالحق ان يذكر ما لموصولة فقط (قوله استفهامية) قد يراد منه التحقير والتعظيم والانكار والتعجب (قوله بما معجب لك) فقوله معجب اسم فاعل فيكون مفردا (قوله ربما يكره النفوس) وهي موصوفة بجملة وقوله من الامر بيان لما وقوله فرجة بفتح الفاء والراء صفة الامر لان اللام فيه للعهد الذهني ومعنى الفرجة ازنكي ودشواري بيرون آمدن كذا في الصراح وكراهية ناپسند داشتن قيل جاز ان يكون ما في قوله ربما تكره النفوس كافة الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهما قوله من الامر مقامه وذلك قليل والموصوف المحذوف هو شيء اي ربما تكره النفوس شئاء من الامر فقوله من الامر لبيان الشيء قيل لم لا يجوز ان يكون من فيه للتبعيض ومجرورة نكرة كما في اخذت من الدراهم اي اخذت شيئا من الدراهم فيكون معناه ربما تكره النفوس شيئا من الامر له فرجة (قوله كحل العقال) الحل كشادن والعقال بكسر العين ريسماني كه با ورانوي شتر مي بندند وجمعه عقل بضمتين (قوله نكرة) والضمير الموصول مفعم بحور حذفه (قوله وتامة) اي غير محتاجة الى صلة وصفة فنعم مسند الى مضمر وما نكرة مفسرة له والمخصوص بالمدح وهو هي وقال سيبويه ان ما ههنا معرفة اي فنعم الشيء هي وانما سميت تامة لما ذكرنا من عدم احتياجها الى الصفة ولا الى الصلة (قوله اي ضربا اي ضرب كان) اي ضربا عظيما وحقيرا لان ما التي للصفة قد يكون للتعميم وقد يكون للتنويع اي نوع خاص من الضرب فان التوصيف لما اما للتعظيم وللتحقير او للتنويع او للتعميم ويتفاوت معناها بحسب المقامات ثم اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير والتعظيم والتنويع (قوله كفى بنا فضلا الخ) المعنى

بالمثلة مثيل هو كلمة من في قوله من غيرنا وقوله غيرنا صفة مفردة لمن وقوله بنا جار ومجرور بمعنى لنا وقوله فضلا تمييز عن نسبة كفى الى بنا وقوله على من جار ومجرور جره على وحب المضاف الى النبي فاعل لكفى وهو مصدر مضاف الى المفعول وقوله ايانا مفعم لهذا المصدر ومعناه بالفارسية كفايت ميكند مارا فضل وبزرگي بر كسي كه غير ما است دوست بودن نبي كه محمد است مارا ( قوله فان كلمة من لا تجي تامة الخ ) اعلم ان ما يقع لما يعلم ويقع لما لا يعلم تغليبا وما في الغالب يقع لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سوال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيرها في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشي ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية (قوله اضرب ايهم لقيت ) اي لقيته فالعايد محذوف لانه مفعول ( قوله اياما تدعو ) وهو بمعني متى وقوله تدعوا فعل الشرط وقوله فله اه جزاء له ( قوله يا ايها الرجل ) فالرجل صفة لاي (قوله رجل عظيم ) اي مررت برجل عظيم ( قوله يسال ) فالسوال يدل على كونها استفهامية اي يساءل من حال الرجل لا يعرف حاله كل واحد ( قوله اي كل واحد من اي واية ) فيكون ضميرهي راجعا الى اي واية بتا وبل كل واحد فلا يرد انه ينبغي ان يقول وهما معربة (قوله بالاتفاق) وانما زاد هذا لدفع ما يقال ان قوله وحدها ليس على ما ينبغي لانه كما يكون اي واية معربة كذلك اللذان واللتان وذو الطائية وتقرير الدفع ان في اعرابهما اتفاق وفي اعراب اللذان واللتان وذو الطائية خلاف قال مولانا عصام ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارته وهي قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها عند المص بخلاف اللذان و اللتان وذو الطائية فانها غير معربة عنده انتهى ولا يخفى ان حاصل كلام الفاضل المذكور راجع الى كلام الشارح مآلا لان حاصل كلام الشارح ان المص متفق مع النحاة في كونهما معربة واختلف في اعراب اللذان و اللتان وذو الطائية وبظهر من بيانه ايضا ان اعرابهما غير مخصوص على مذهب المص بل النحاة ايضا اتفقوا فيه ولا يظهر هذا من بيان الفاضل المذكور فما ذكره الشارح انفذ مما ذكره الفاضل المذكور ( قوله وانما اعربت ) اي اي واية اي كل واحد منهما لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي يكون تلك الاضافة منافية للبناء لانه من خواص الاسم المتمكن وهو الذي كان با لحركات الثلث ولما قيد الاضافة بالمفرد لا يرد حيث واذ واذا ولدن وكذلك لا يرد الكم الخبرية مثل كم رجل بقيد الالتزام اما الاول فلان حيث واذا واذ يكون مضاف الى الجملة لا الى المفرد واما الثاني فلعدم التزام الاضافة فيه حيث يقال كم رجلا بالنصب ايضا كما يقال كم رجل بالاضافة (قوله الا اذا كانت الخ) اي اي واية معربة الا اذا كانت موصولة اي موصولة حذف جزء الاول من صلتها بشرط ان يكون صدر صلتها ضميرا راجعا الى الموصول كما في قوله تعالى لننزعن الاية ( قوله فيمن قرء بالضم)

دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى
ان اي هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار
القول اي كل شيعة مقول فيه ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن كما يقال اكلت من كل طعام
فيكون من للتبعيض (قوله وانما بنيت) اي اي واية اي كل واحد منهما حال كونها موصولة
عند حذف صدر صلتها التاكيد مشابهتها بالحرف في الاحتياج فاذا حذف صدر صلتها يصير المشابهة
ح قوية لانه ح يحتاج الى غير الصلة ايضا وهو القرينة لان الحذف لا يكون بغير قرينة فتاكد المشابهة
بالحذف قيل قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغى ان لا يبني مع حذف صدر صلتها
فان كثرة الاحتياج لا يرفع المنافات وعلى تقدير رفع المنافات كان ينبغي ان يبني مع قطعها عن
الاضافة لازدياد الاحتياج وهو الاحتياج الى امر هو غير الصلة كما عرفت واجيب بانه قد مر ان لزوم
الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذفت صدر صلتها يبقي في صورة المضاف
الى الجملة واجيب ايضا بان المنافات امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي
(قوله وبنيت) اي كل واحد من اي واية تشبيها لها بالغايات والمراد بالغايات ما هو من الظروف
الزمانية المنقطعة عن الاضافة مثل قبل وبعد وهما يستعملان مع الاضافة فهما معربان ح ويستعملان
بدون الاضافة ايضا وح حذف المضاف اليه فان كان حذفه من اللفظ والنية معا فحكمها هو الاعراب باقتضاء
العامل كما في حالة الاضافة وان كان حذفه من اللفظ دون النية فهما مبنيان وتسميتهما بالغايات
لافادة معنى الغاية فيهما (قوله لانه حذف منها) اي من كل اي واية بعض ما يكون موضحا لها
وموصلا الصلة لان الضمير راجع اليها فيكون موضحا (قوله ولم يستثن الخ) اي المص لم يستثن
كل واحد من اي واية الموصوفة للبناء كما استثنى اي واية الموصولة للبناء فان الموصوفة
ايضا مبنية (قوله مثل يا ايها الرجل) فان ايها موصوفة بالرجل (قوله منادى معرفة) فقد سبق انه
مبني فلا حاجة الى بيان بنائها ثانيا (قوله وبناء الموصوفة) اي لكونه منادى مفردا معرفة لا لكونه
موصوفة والرجل صفة له (قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي) قد سبق ان ذا اذا كان بعد كلمة
ما الاستفهامية يكون بمعنى الذي (قوله اي صنعته) بحذف ضمير الموصول وهو مفعول والصنعة
بالفارسية پيشه (قوله وما بعده خبره) اي الموصول مع الصلة خبره (قوله او بالعكس) ولكن تقديم
الخبر لتضمنه بما له صدر الكلام وهو الاستفهام (قوله وح جوابه رفع) اي على الوجه الاول يكون
الجواب عن قوله ماذا صنعت رفع اي اسم مرفوع على انه خبر فتفسير الرفع بالمرفوع لصحة الحمل
ويمكن جوابه بان يقال اعراب جوابه رفع او جوابه ذو رفع بتقدير المضاف وقوله رفع على صيغة
الماضي المجهول وقوله محذوف بكسر الفاء صفة للمبتداء ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه
صفة الخبر او صفة لكل منهما على سبيل التنازع (قوله كما اذا قلت) في جوابه الاكرام بالرفع على

انه خبر والمبتدا اي الذي صنعته الاكرام فيكون الجواب جملة اسمية كالسوال (قوله عبارتان) اي
اعتباران (قوله والظاهران موادهما واحد) اي الظاهران يكون مآل كلتا العبارتين واحدا
بان يكون الاول راجعا الى الثاني كما يشعر به قوله فان معنى اذا (قوله لكون كلمة ذا زائدة) لايتم
على تقدير زيادة كلمة ذا لا يكون لها معنى اصلا فكيف يصح قوله ليس لكل منها معنى بالاستقلال
لانا نقول هو سالبة وهي لا يقتضي وجود الموضوع فزيادتها لا ينافي صدقه واعلم ان كلمة
ما للاستفهام دون ذا فاذا كان يكون قولنا اي شيء معنى كلمة ما فقط فاضافة المعنى الى مجموعهما
باعتبار احد جزئيه وهو كلمة ما واليه يشعر قوله فالمفهوم من مجموعهما ايها المفهوم منه هذا
وان كان فهمه من المجموع باعتبار احد جزئيه وهو ما واذا عرفت هذا فما قيل لانم ان يكون
الظاهر ما ذكر قدس سره بل الظاهر من قوله انها بكذا انها بمعنى اي شيء ان يكون لكل منهما دخل
فيه لا ان يكون ذا زائدة ليس على ما ينبغي (قوله الاكرام) بالنصب اي صنعت الاكرام
فالجواب مطابق للسوال ح فالسوال قولنا اي شيء صنعت فهو جملة فعلية مثل قولنا اقام زيد
لانه في الاصل آصنعت هذا ام ذاك لا أهذا صنعت ام ذاك لان الاستفهام بالفعل اولى (قوله
لفوات المطابقة) لانه على تقدير الاول يكون السوال جملة اسمية والجواب جملة فعلية
وعلى تقدير الثاني بالعكس (قوله اسماء الافعال ما كان اه) قيل كلمة كان يحتمل ان تكون
ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر المخاطب
والماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي (قوله اي اسم كان)
وانما فسر كلمة ما بالاسم دون الاسماء مع ان المعرف بصيغة الجمع اشارة الى ان المعرف هو الاسم
الذي يستفاد من الجمع لا الاسماء والا يلزم التعريف للافراد فظهر ضعف ما ذكره مولانا
عصم من ان الظاهر اسماء كانت انتهى (قوله من اقسام مبني الاصل) لان الحروف ايضا من مبني
الاصل (قوله لكونها مشابهة لمبني الاصل) لانها بمعنى الماضي او الامر المخاطب وكون الشيء
بمعناهما من المشابهات التي هي موجبة للبناء (قوله فما قيل اف) بضم الهمزة وتشديد الفاء
وكسرها وقوله اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء وهذا دفع دخل تقريره ان اف
واوه من الاسماء الافعال مع انهما بمعنى المضارع وهو اتضجر واتوجع وتقرير الجواب ان المراد
من قوله اتضجر هو تضجرت ومن قوله اتوجع هو توجعت وهما صيغة الماضي المتكلم لكن
عبر عنهما بالمضارع بمعنى الحال وقوله تضجرت بالفارسية تنكدل شدم من وقوله توجعت متالم
شدم من (قوله لان المعنى على الانشاء) قيل لو كان المعنى على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة
الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى فيه على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ
الرضي هو انها بنيت لكونها اسماء اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي

ولامر اوخرج عنه كالة ارع فعلي مثل الاحاجة الى التقدير المذكور (قوله مثل رويد زيدا) اعلم ان من
حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء ورويد
مثلا مبتداء وفاعله سد مسد الخبر وهو مرفوع محلا قال مولانا عصام ان كونه بمعنى الفعل يابى
عن ان يكون مبتداء بالرفع المحلي انتهى كلامه اقول كم ذلك فان شبه الفعل كما في القسم
الثاني من المبتداء بمعنى الفعل مع انه مبتداء والفاعل سد مسد الخبر ورويد مثلا بعينه قسم
الثاني من المبتداء وانقلبت فينبغي ان يكون الماضي مثلا مبتداء يرفع المحلي قلت بينهما
فرق بين لان الاسماء مطلقا لا يابى عن الاعراب بخلاف الماضي مثلا قيل رويد في الاصل تصغير
رواد بكسر الهمزة مصدر ارود اي ارفق ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وتسكين الواو
بمعنى الرفق على الى المفعم به مصدرا واسم فعل لتضمنه معنى الامر وجعله بمعناه (قوله
مثال لما هو بمعنى الامر) وهو متعدي مستعمل فيما نقل عنه نحو رويد اريد اي ارواده كما
ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين
اشارة الى اقسامها (قوله وهيهات ذلك) اي بعد ومنهم من قال ان هيهات مثلا مصدر اي
مفعول مطلق لفعل محذوف فبنائها لاطراد الباب لان بعضها من اسماء الافعال مبني كصه فانه
من الاصوات وهي كلها مبنية (قوله والذي حملهم الخ) اي الشيء الذي بعث هذا الشيء
للنحاة على ان قالوا ان اسماء الافعال ليست بافعال مع انها تودي معاني الافعال هو امر لفظي
فقوله امر لفظي مقول القول (قوله وهو) اي الامر اللفظي ان صيغ هذه الكلمات وامثالها
من الاسماء الافعال مخالفة لصيغ الافعال اي لصورتها وقوله وانما عطف على قوله ان صغيها اي انها
لا يتصرف كتصرف الافعال (قوله لانها موضوعة الخ) اي الذي حملهم على ان قالوا ليس انها
موضوعة لصيغ الافعال وصورتها بان كان رويد مثلا موضوعا للفظ امهل لا لمعناه فقوله على
ان يكونه في ذيل النفي (قوله قال الشيخ الرضي) وهذا التائيد لنفي المستفاد من قوله لانها
موضوعة (قوله للفظ الفعل) وهو لفظ اسكت (قوله بشيء) اي ما قال بعضهم ليس بشيء (قوله
اذ العربي القح) بفتح الهمزة وضم القاف وسكون الحاء المهملة قال الشيخ في الحاشية القح الخالص
انتهى والمراد منه هو العربي الفصيح (قوله يقول صه) ويريد منه معنى اسكت مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت بل لم يسمع لفظه اصلا فيكون صه مثلا موضوعا لمعنى الفعل لا للفظ الماضي
(قوله ولهذا) اي ولاجل انها موضوعة لمعني الفعل لا للفظه قال اسماء الافعال ما كان بمعنى
الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي اي ما كان معناه لفظ امر ولفظ الماضي (قوله
هذا بحسب الوضع) اي المتبادر من كون اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي ان يكون هذا المعاني
موضوعا بالقياس اليها فلا يرد ان الضارب في قولنا الضارب امس من اسماء الافعال لانه ليس

موضوعاً لمعنى الماضي بل هو دال عليه بحسب القرينة فتقرير الشبهة ان الضارب فيه بمعنى ضرب فيلزم ان يكون من اسماء الافعال (قوله وفعال بمعنى الامر) اي فعال على انواع احدها ما يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل بكسر الهمزة لا بفتحها لانه بفتحها من المزيد كاكرم وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه والثاني والثالث والرابع ما ذكره المصنف فقوله فعال مبتداء وقوله قياس خبره (قوله المشتق من الثلاثي) اشار به الى ان قوله من الثلاثي صفة للامر بتقدير المشتق فان اطلاق الصفة على الجار والمجرور انما يكون باعتبار المتعلق ولا يخفى ان تقدير المشتق البق والصق من تقدير الكاين فما ذكره مولانا عصم من ان تقدير الكاين اعرف ليس على ما ينبغي (قوله اي قياسي) بحذف ياء النسبة وحذفها شائع ويجوز ان يكون قوله قياس بمعنى ذو قياس فيصح حمل الخبر على المبتداء (قوله هو مطرد في الثلاثي) اي ما هو على وزن فعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد يكون في جميع الثلاثيات المجردة فقوله ويرد عليه اه اي يرد على كلام سيبويه فيكون لرد كلام المصنف ايضاً لان كلامه على مذهبه بانهم لم يشتقوا من قام لفظ قوام بمعنى الامر الذي هو قم ومن قعد لفظ قعاد بمعنى اقعد فلا يصح قوله هو مطرد وقوله قياس فقوله فلهذا اول بعضهم في المعنى جواب عنه بان المراد من الاطراد هو الكثرة فان كثيرا من الثلاثيات المجردة كذلك قال مولانا عصم ليس لقوله ويرد عليه اه ورود اصلا لان القياس بمعنى انه ليس سماعي فجاز ان يكون بعض من الثلاثيات المجردة على وجه كان له لفظ على وزن فعال بمعنى الامر وان يكون بعض منها على وجه لم يكن له لفظ كذلك فلا يرد النقض بقوام وقعاد ثم قال فاصل المذكور ويحتمل ايضاً ان يكون قوله قياس بمعنى ان بنائه او بنائه على الكسر قياس اي قياسي لا بمعنى ان يكون فعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي قياس فلا يرد النقض عليهما ايضاً انتهى حاصل كلامه اقول في كلامه الاول ان السماعي بمعنى انه موقوف على السماع ولا قاعدة له يعرف بها والقياسي هو ان يكون له ضابطة كلية يعرف به الجزئيات فاذا كان القياس بمعنى انه لم يكن سماعيا فيكون في القياس سلب عدم القاعدة وذلك السلب يستلزم اثبات القاعدة والضابطة في القياس لزوما فلا بد ان يكون في الثلاثيات المجردة لفظ على وزن فعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد فيمتنع ان يكون بعض من الثلاثيات المجردة على وجه كان له لفظ على وزن فعال وان يكون بعض منها على وجه لم يكن له لفظ كذلك وفي كلامه الثاني ان ارادة المعنى المذكور من عبارة المصنف بعيد غاية البعد فلا ضرورة ح ان يحمل قوله هو مطرد في الثلاثي على ان بناءه على الكسر مطرد وكذلك لا ضرورة في ان يحمل القياس على ان بنائه وبنائه على الكسر قياس (قوله واما في الرباعي اه) اي مجيء اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لا يكون الا نادرا لا بمعنى ان فعال بمعنى الامر لا يكون في الرباعي الا نادرا

كما هو الظاهر من العبارة لانه لم يجئ في الرباعي لفظ على وزن فعال بمعنى الامر اصلا فان ما جاء
من اسماء الافعال في الرباعي هو كلمتان احدهما عرعار بتكرار العين المهملة والاخر قرقار
على وزن فعلال فان عرعر بمعنى حكاية صوت الرعد وقرقار بمعنى حكاية صوت الصبيان فقالوا
عرعار بمعنى الامر الذي هو صوت وقرقار بمعنى الامر الذي هو ملاعب وهما في الاصل
عارعار وقارقار (قوله حال كونه) اى فعال مصدرا او صاحب الحال هو الضمير في مبنى وهو
فاعل له والعامل في الحال هو مبنى والحال يتقدم على عاملها اذا لم يكن معنويا كما قالوا
قيل من اسماء الافعال هو فعال بمعنى الامر لا غيره فلم اورد فعال الذي هو ليس بمعنى الامر
كفجار وفساق في بحث اسماء الافعال واجيب عنه بان ذكره فيها بالتبع لا بالاصالة واجيب
ايضا بانه انما اورده فيها اشارة الى ان ما هو على وزن فعال لا يختص باسم الفعل بل يكون في غيره
ايضا (قوله معرفة) لانه علم للمعاني نحو فجار علم للفجرة او الفجور فيكون علم جنس فقوله معرفة
صفة لقوله مصدرا او قوله كفجار صفة اخرى له ويجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف اي هو
كفجار وقوله فعال مصدرا معرفة مبتداء وقوله مصدرا منصوب على الحال وقوله صفة معطوف
على مصدر وقوله مبنى خبر لقوله فعال وان قلت كيف يصح ان يقع قوله مصدرا معرفة حالا من
فعال فانه مبتداء قلت فعال ليس بمبتداء بل هو مفعول لان معناه ما يؤذن بفعال فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر (قوله كفجار) مبنى على الكسر كقطام ويا فجار اي يا فاجرة والفجور بالفارسية
ميل كردن وذروغ كفتن وبى فرمانى وتباهى كردن كذا في الصراح (قوله اي كلواحد)
اشار به الى ان الضمير في مبنى راجع الى القسمين بتاويله بكل واحد وهو تاويل شائع فلا يرد
انه لابد ان يقول مبنيان (قوله اما عدلا فلما ذهب اه) فكما يكون نزال معدولا عن انزل فكذلك
فساق معدول عن فاسقة وفجار معدول عن الفجرة او الفجور وانما اعتبر العدل في البناء لان
المشابهة في الزنة غير كافية فيه والا لزم بناء سلام وكلام قيل لا دليل على كون فجار معدولا
من الفجرة او الفجور كما لا دليل على كون فساق معدولا من فاسقة مع انه لابد في كونه معدولا
من المعدول عنه من دليل وكون فجار بمعنى الفجرة او الفجور وكون فساق بمعنى فاسقة لا يدل ان
على كونهما معدولين عنهما لجواز ان يكون مرادفين وان قلت ان العدل فيهما تقديري
لا تحقيقي لانهما وجدا في كلامهم مبنيين فلابد من تقديره كما في منع الصرف قلت الدال على
كون نزال معدولا عن انزل ما ذا وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال في وجه
البناء ما قاله الشيخ وهو ان كلواحد من فعال مصدرا وصفة انما بني لمشابهته لفعال الامر زنة
ومبالغة لوجود المبالغة في فعال مطلقا (قوله وهذه الصيغة) اى صيغة فعال بمعنى الامر مبالغة
في الامر فيكون نزال ابلغ من انزل في الانزال فكذلك فجار وفساق كما يكون فعال وفعول للمبالغة

في فاعل يعني نيك كنند ؟ (قوله كيف) اي كيف كان لهم دليل على كون اسماء الافعال معدولة
من لفظ الفعل فان الاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج ولا يتجاوز عن النوع الذي يكون ذلك
الشئ الذي معدول عنه منه اي من ذلك النوع اي الاصل ان يكون المعدول من نوع المعدول عنه
فانكان المعدول عنه اسما او فعلا او حرفا ينبغي ان يكون المعدول كذلك فكيف يصح ان يكون نزال
معدولا عن انزل قيل هذا الاصل لا تجري في ثلث ومثلث معدول عن ثلثة ثلثة لان ثلث معدولا
عن ثلثة ثلثة مع ان ثلثة ثلثة من نوع المركب وثلث من نوع المفرد فلا يكون المعدول من نوع
المعدول عنه واجيب بان المراد من كون المعدول من نوع المعدول عنه هو ان يكون من نوع
نفس المعدول عنه او مما يلتئم المعدول عنه منه فالنوع الذي يلتئم المعدول عنه منه هو الاسم
فيكون ثلث من نوع الاسم (قوله وبين وجهها) اي بين الشيخ الرضي وجه المبالغة في اسماء الافعال
في كلامه (قوله علما للاعيان) وهو حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه
حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه لو كان حالا من كل واحد من قوله مبني ومعرب يلزم
توارد العاملين المستقلين على معمول واحد وهو باطل لان توارد العلتين المستقلتين على معمول
الواحد شخصيا غير جايز فاذا كان حالا من فعال فيكون العامل في الحال هو مبني ومعرب على سبيل
التنازع بان يجعل فعال معمولا للاول واضمر في الثاني او بالعكس (قوله لتخرج باب فساق) اي ما
موصفة وليس بعلم (قوله وذكره للتنبيه) اي ذكر المؤنث للتنبيه على ان فعال حال كونه علما
لا يكون الا مؤنثا فيكون قيدا واقعيا فقيل لم لا يجوز ان يكون احترازا عن فعال علما للمذكر واجيب
بان الكلمة التي هي على اربعة احرف لا يخرج عن التانيث بجعلها علما للمذكر فلا يصح جعله
قيدا احترازيا (قوله وغلاب كذلك) اي علم لمؤنث فانه اسم امراة كقطام (قوله عدلا وزنة) اما
زنة فظ واما عدلا فلان قطام وغلاب معدولان عن قاطمة وغالبة فكل واحد منهما مشابه لشئ
هو مناسب لمبنى الاصل كنزال وفساق (قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم
لا يفرقون بين ذات الراء وغيره بل يحكمون باعراب الكل) فمعنى قول المصنف معرب في تميم
كلهم الا ما اخره راء فانه اي ما اخره راء معرب في تميم كلهم بل عند اقلهم كذا قيل (قوله لكونه في مخرجه)
اي الراء في مخرجه الحرف المكرر فاذا قيل ر يظهر التكرار منه في بادي النظر قيل هذا
وجه بعيد ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشيخ قدس سره (قوله اذ سلوك طريق واحد) لان
ما هو مبني على الضم مثلا فهو باق عليه ولا يختلف بالعامل بخلاف الاسم المعرب فانه يختلف
(قوله اما منقوله الى باب المصادر) يعني انها يصير مصدرا ولازمت المصدرية ولم يصرح
بفعلها (قوله او لم تلزم المصدرية) لازمة لهاح والاول مثل واها بالتنوين على وزن فعلى
بفعله في وقت التعجب والثاني مثل مه وصه فانهما منقولان الى باب المصادر فانهما اذا كانا

بالتنوين بمعنى منعا وسكوتا وان كانا بلا تنوين بمعنى منع الآن وسكوتا الآن والمنع والسكوت مصدران لكن المصدرية منهما غير لازمة منهما هو (قوله اصواتا سارجة) اي مخصة فانها ح لم يصر اصواتا واسماء افعال (قوله وهي) اي الاصوات التي هي غير منقولة الى المصادر (قوله المتبادم) بالفارسية نداميت كننده (قوله وح لا يقدر) الانسان ان يحكم على الصوت الذي هو لفظ وي اي هو لا يصير محكوما عليه وبه ح (قوله كما اذا قلت غاق) اي اذا قلت غاق فانك قصدت منه اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح ايضا لا يقدر الانسان ان يحكم على غاق بشيء ويحكم به على شيء بخلاف النوع الاول من الاصوات فانه يحكم عليه بانه مصدرا ومنقولة الى المصدر اولزم له المصدرية وغير ذلك (قوله ومنها ما يصوت) اي منها ما يجري على لفظ الانسان لاجل زجر الحيوان اومنعه اولاجل دعايه كما يتم به به الطيور اولاجل اسكانه اوغيرها (قوله لاناخة البعير) بالفارسية خابانيدن اشتر ويقال في عرفنا اذهلا باختة (قوله وهذا الاقسام) اى اقسام اصوات الغير المنقولة كلها مبنية وتذكير الضمير في قوله مبنيا باعتبار لفظ الكل (قوله لانتفاء التركيب فيها) فيكون هذه الاقسام داخلة في القسم الثاني من المبنى وهو قوله وغير مركب وليست هذه الاصوات اسما لعدم الوضع فيها بل هي جارية مجرى الاسماء المبنية كما ذكره فيما سياني (قوله اوغاق صوات الغراب) اي اذا قلت قال زيد غاق عند صوت الغراب (قوله فهي في هذه الحالة) اي حالة الحكاية وهذا القول جزاء للشرط المذكور وهو قوله واذا تلفظ اه (قوله والمراد بالاصوات) اى مراد المص بالاصوات هو اصوات غير منقوله الى المصادر ولم يكن واقعة على سبيل الحكاية ولما قيدنا المراد بمراد المص فلا حدشة ح في قوله ولم يذكر المص القسم الاول (قوله وهي بهذا الاعتبار) اي الاصوات باعتبار انها غير منقوله ليست باسماء لعدم الوضع فيها (قوله وذكرها في باب اه) اى ذكر الاصوات الغير المنقولة في باب الاسماء المبنية لاجرائها مجراها اي لقيامه مقامها ولاخذها حكم الاسماء المبنية في البناء (قوله ويبنيت) اي الاصوات المذكورة لانها جارية مجري الاسماء التي لا تركيب فيها فالاسماء التي لا تركيب فيها مبنية فكذلك ما يجري مجراها وقيل انما بنيت لفقد موجب الاعراب فيها وهو التركيب الذي يقصد باجزاء المركب اللفظ والمعنى لان وضعها على ان ينطق بها مفرد وان وقعت في التركيب فالمقصود بهذا اللفظ دون المعنى فانه لا يتم جاءني غاق اوقام غاق او غيرذلك مما يراد به معنى الغاق (قوله بهذا الاعتبار) اى باعتبار كونها غير منقولة (قوله كل لفظ حكي به صوت) من الاصوات الحيوانات الجمادات ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه باخذ الصوت في حد الصوت لتغايرهما لغة واصطلاحا (قوله اى اصدر) اى الانسان يصدر هذا الصوت عن نفسه تشبيها له بصوت شئ كالغراب كما عرفت (قوله او صوت به البهائم) اى الانسان يصدر عن نفسه صوتا هو لزجر الحيوان اومنعه اولدعائه او اسكانه اوغير ذلك

الية اشار بقوله اي لاتاللفتها اه (قوله فلا يتناول ما هو للطيور ) اي لا يتناول الصوت الذي يصدر الانسان من نفسه لزجر الطيور ومنعه او دعائه وغيره ما (قوله بل ابعض افراد الانسان ) اي بل لا يتناول الصوت الذي يصدر الانسان ابتداءا اي من غير تعلقه بالغير مثل وي منه الندامة او التعجب بخلاف حلق مثلا فانه بالقياس الى الغير وهو الغراب (قوله قيل ذلك) اي فلم ذكره القسم الاول والمراد عدم ذكر بنائه والحاصل انه انما لم يذكره لانه يلزم بنائه من بناء القسمين الآخرين بطريق الاولى لانك قد علمت ان بناءها المشابهتها بالقسم الثاني من المبني وهو اوغير مركب فاذا كان كذلك فالقسمان الاخيران اللذان هما قريبان بالتركيب اذا كانا مبنيين فالقسم الاول الذي لاقرب له بذا اولى لان مشابهته الى القسم الثاني من المبني ح اشد من القسمين الاخيرين اما عدم كونه قريب بالمركب فظ لانه ليس له تعلق بالغير بل هو صوت الانسان ابتداء واما قرب القسمان الاخيران اليه فظ ايضا لان لهما تعلق الى الغير كنغ بالقياس الى البعير (قوله اي المركبات المعدودة اه) اشار به الى ان الالف واللام فيها للعهد ولما كان بعض المركبات من المعربات فلذا تعرض به وقال اي المركبات اه بخلاف الاصوات فان كلها من المبنيات فلذا لم يقل هناك اي الاصوات المعدودة من المبنيات قال مولانا عصم قوله كل اسم لا يكون محمولا على المعدود فلا بد ان يقدم المركب اسم اه وانقلت الالف واللام في قوله المركبات ليس للعهد بل للجنس فهو يبطل الجمعية فيكون المعرف ح هو المركب وهو محمول عليه قلت ح تخالف ما يليه وهو اسماء الاشارة حيث قال اسماء الاشارة اسم كذا قول هو يوافق ما يليه الذي هو اسماء الافعال حيث قال اسماء الافعال اسم كذا فان الاضافة يبطل الجمعية فيصح الحمل واعلم ان المراد بالمركب المبنى الذي سبب بناء اجزائه او بناء احد اجزائه التركيب فقولهم كل اسم بمنزلة الجنس وقوله كلمتين بمنزلة الفصل فخرج به اسماء المفردة ثم ما قيل في بعض الحواشي الاولى ان يقدم من لفظين موضع قوله من كلمتين لئلا يخرج منه المركب من المهملتين ليس على ما ينبغي لما عرفت ان المراد من المركب هنا ما يكون سبب بناء احد جزئه او كليهما التركيب والمهملات قبل التركيب الامتزاجي ما كانت مستحقة للاعراب حتى يعرضها البناء عند التركيب لان مفهوم الاعراب يقتضي ان يكون ما هو مستحق للاعراب اسم ذا والمهمل ليس باسم فظهر مما ذكرنا ان المراد بالكلمتين ما كان احدهما او كلاهما مستحقا للاعراب قبل التركيب الامتزاجي عند وجود العامل (قوله ضمين ) عم الكلمتين في تكون مجموع ح الاقسام ستة ولكن لما يكون له مادة من هذه الاقسام الستة هو ان يكون من اسمين او اسم وفعل لا اسمين الحقيقيين مثل بعلبك فانه ليس فيه نسبة لا في الحال ولا قبل التركيب واما الاسمين اللذين احدهما كلمة حقيقة والامر كلمة حكما مثل سيبويه فان الجزء الثاني فيه صوت

فهو كلمة حكما لانه جار مجرى الكلمة الحقيقية واما المركب من الاسم والفعل مثل تجمنقر
فان الجزء الاول منه اسم والثاني فعل وهو علم ملك من الملوك (قوله وجعلهما كلمة واحدة) بالجر
عطف على قوله تركيب كلمتين ولو قرء بصيغة الماضي المجهول لكان له وجه (قوله نسبة اصلا)
قيل وانما قال اصلا لرد كلام الشيخ الرضي حيث قدر قوله ليس بينهما نسبة بانه ليس بينهما نسبة
قبل التركيب فالشم نفى النسبة بالفعل ايضا ولكن تفسير الشيخ الرضي صحيح لان نفى النسبة بالفعل
يعلم من قوله كل اسم من تركيب كلمتين لان الاسم لا يكون الا علما ولا يكون النسبة فيه
بالفعل فلا يكون النسبة بالفعل مما يحتاج الى النفي اقول الشم آخذ نفى النسبة لما ليته واليه
يشعر قوله ليس بينهما نسبة ليخرج اه واراد به انه ليس بينهما نسبة قبل التركيب كما
لا يخفى فلا يكون قوله اصلا لرد كلام الشيخ الرضي (قوله ولا قبل التركيب) اي قبل تركيب كلمتين
كلمة واحدة بجعلهما اسما فقوله لا قبل التركيب بمعنى لا قبل العلمية فلا يرد ان نفى النسبة قبل
التركيب لغو لا طايل تحته لامتناع النسبة قبل تركيب كلمتين (قوله غير موضوع لمعنى) لان
الموضوع للمعنى هو الكلمة وهو ليس بكلمة لانه ليس باسم لكنه جار مجراه كما عرفت فى الاصوات
(قوله اجري مجرى اه) اي يجري مجرى الاسماء الحقيقية وهي الاسماء المبنية (قوله ليخرج مثل
عبد الله اه) ففى الاول يكون نسبة الاضافة قبل التركيب وفى الثاني نسبة التعليقية قبله لان
قوله شرا مفعولا للفعل وقوله تابط شرا علم لقضية غريبة معناه بالفارسية زير بغل دارد شر رايقم
له في محل وضع زيد مثلا اصابع يده تحت ابطه بدون ان يكون بينهما حيلولة ثم يضرب عضده
على اصابعه الموضوعة المنتشرة تحته فانه يصدر منه صوت غريب يشابه صوت بعض الاعضاء
القبيحة ويفعل من هو من الناس السوقي وانما يجب اخراج الاول لان اجزائه معربة والكلام
فى المبني واما اخراج الثاني فلان سبب بناء اجزائه ليس التركيب لان احد من جزئيه مبني
الاصل والاخر معرب (قوله وتعيين النسبة) اي ارادة النسبة من النسبة التي في قوله ليس
بينهما نسبة التي لم يكن نسبة العطف داخلا فى النسبة المذكورة اصعب من خرط القتاد
بالفارسية پوست كندن دكفك ست درخت خار دار وقال مولانا عصام الدين الشم اجاب عن عدم جامعية
التعريف بقوله والاحسن ان يقم اه على وجه يخرج هذه النسبة العطفية من النسبة المذكورة
بان يكون المنفي هو النسبة التي هي غير نسبة العطف فيكون نسبة العطف داخلا في المركب
من كلمتين فيكون التعريف جامعا واذا كان المراد من قوله والاحسن ان يقم اه ماذكرنا يضعيف
يضع قوله اصعب من خرط القتاد لما عرفت ان المفهوم من قوله والاحسن ان يقم اه تعيين النسبة
على وجه يخرج منها هذه النسبة اي نسبة العطف انتهى حاصل كلام الفاضل المذكور اقول
المراد من قوله وتعيين النسبة على وجه اه اي تعين النسبة على تقدير ان يحمل قوله ليس بينهما

نسبة على سلب الكلي على وجه يخرج منه هذه النسبة اصعب من خرط القتاد لان سلب الكلي ينافي هذا التعيين فقوله والاحسن ان يقم اه معناه ان الاحسن في تفسير قوله ليس بينهما نسبة ان يقم المراد بالنسبة المفهومة من ظاه فقوله ليس بينهما نسبة ح لا يكون محمولا على سلب الكلي (قوله نسبة مفهومة) اي لنفي هذه النسبة فيكون نسبة العطف باقية في المركب من كلمتين (قوله بين القمل) مثل تابط والمفعم مثل شر الفخرج هذا من الحد ودخل مثل خمسة عشر فيه فيكون الحد جامعا ومانعا ويمكن ان يقم في دفع هذا المانعية ان المراد من النسبة التي بغير الواسطة وتحقق النسبة في خمسة عشر انما يكون بواسطة حرف الوسط (قوله حرف عطف او غيره) كحرف الجر نحو بيت بيت اي بيتي ملاصق لبيتك فالمركب المقدر فيه حرف جر بين جزئية نسبة الجر كذا يكون المركب المقدر فيه حرف العطف بين جزئية نسبة العطف (قوله لوقوع اخره) اي اخر هذا الجزء في وسط الكلمة وليس الوسط محلا للاعرب فيكون الجزء الاول مبنيا لانه ح بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد (قوله لتضمنه الحرف) فانقيل باي شئ تعرف ما كان متضمنا واو العطف ولم يكن متضمنا له فيكون اللفظين مركبا قلت ان اريد بكل واحد منهما معنى كخمسة عشر فانه اريد بخمسة عدد وبعشرة عدد فهو متضمن لواو العطف وان لم يرد لم يكن متضمنا له نحو بادي بدا او اشباهه فانه لم يرد بكلا اللفظين الا الاولية والابتداء بالفعل و بادي وبدا في الاصل بادي بدء حذفت الهمزة من بدء فصار بدء مقصورا وابدلت الهمزة في البادي بالياء واسكنت الياء حتى ضم الثاني الى الاول (قوله يعني اخوات حادي عشر) ارجاع الضمير اليه باعتبار اشتماله على الاعداد بتاويل الاعداد (قوله او اخوات كل من خمسة اه) فح يكون الضمير راجعا اليهما بتاويل كل واحد وفي بعض النسخ واخواتهما الا ان هذه النسخة غير ملتفتة اليها ولهذا لم يلتفت الشارح اليها (قوله العدد الزايد) على العشرة والمراد من الزائد معناه اللغوي لا الاصطلاحي ففي المثال الاول يكون الخمسة عدد زايد على العشرة وفي المثال الثاني يكون الحادي اسم فاعل مشتق من العدد الزائد على العشرة وهو الواحد (قوله وفيل فيه) اي في بناء المركب الذي احد اجزائه اسم فاعل مشتق من العدد الزايد نظر لان جزء الثاني منه غير متضمن للحرف لانه لا يراد به حادي وعشر بالواو وان كان عشر معطوفا على الحادي لعدم المعنى له ح لان معناه بالفارسية يازدهم ودهم فلا يراد به هذا المعنى قال مولانا عصم الاولى ان يقم في جواب هذا النظر ان حادي عشر متضمن لان معناه ذات لها واحدة وعشر فان حادي اسم فاعل فبهذا المعنى صحيح فيه فيكون قوله وعشر معطوفا على الواحد لا على الحادي حتى لا معنى له انتهى حاصل كلامه اقول على هذا التقدير ايضا لا معنى له لانه لا معنى لقولنا ذات لها عشرة لان هذه الذات ونكانت لها واحدة ان كانت متصفة بالوحدة ولكن لا يكون متصفة للعشرة كما لا يخفى على ان المراد من قوله

اذ لا معنى له انه لا يراد هذا المعنى في هذا المقام وهو ظاهر (قوله وجزا به اه) حاصل الجواب ان المراد من تضمن الجزء الثاني من المركب للحرف هو تضمن نفس الجزء الثاني منه له او تضمن اصل الجزء الثاني منه له واصل حادي عشر احد عشر وبعبارة اخرى بان المراد ان هذا التضمن اعم من ان يكون في المعبر عنه او المعبر اليه فالمعبر عنه اعني احد عشر متضمنا للحرف وان لم يكن المعبر اليه اعني حادي عشر متضمنا له (قوله ان المراد بصيغة الفاعل) وهي الحادي عشر اذا اشتق هذه الصيغة من اسماء العدد اه فانه اشتق الحادي من احد (قوله واحد من المشتق منه) ولا بد ان يراد منه معنيين حتى يوافق بكلام لاحقه احدهما ان المراد بصيغة الفاعل من المشتق منه احد هو من جملة المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوع الاحد بعد العدد الذي هو سابق على الاحد فان العشرة سابقة على الاحد الذي هو في مرتبة خاصة لانه يوجد العشرة اولا ثم الاحد الذي يصير به احد عشر وثانيهما ان المراد بصيغة الفاعل واحد من المشتق منه اي واحد من افراده واعداده فان الثالث مشتق من الثلثة والمراد به واحد منها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوع الواحد بعد الاثنين لان الثالث هو في مرتبة الثالث وعدد الاثنين سابق عليه وكذا الرابع والخامس والسادس الى التاسع ويمكن ان يراد من قوله من واحد من المشتق منه واحد من المأخوذ منه اي واحد هو المأخوذ منه فان المشتق مأخوذ المشتق منه فانهم اخذوا من احد عشر المتضمن لحرف العطف الحادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوع الواحد بعد العدد الذي هو سابق على المأخوذ منه اي على عدد المأخوذ منه فحادي عشر متضمن لحرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له (قوله هذه الصيغة) اي صيغة الفاعل من المفردات فان كل واحد من الواحد والثلثة والاربعة والخمسة من المفردات فاخذوا الحادي من احد والثالث من الثلثة والرابع من الاربعة (قوله للدلالة على ما ذكرنا) في الجواب من ان المراد بصيغة الفاعل وهو واحد من المشتق منه فكان هذه الارادة ح من قبيل ذكر المشتق وارادة المشتق منه فاخذها من المفردات يشعر اليه (قوله من المركبات) اعنى حادي عشر والثالث عشر (قوله ولا يتيسر ذلك) اي يتعذر اخذ هذه الصيغة من مجموع الجزئين فان اخذ الحادي من احد عشر جميعا على وجه كان جميع حروف الجزئين في صيغة الفاعل متعذر لان صيغة الفاعل لا يسع مجموع حروفها فاقتصروا على اخذ صيغة الفاعل من احد الجزئين لكون الجزء الاول ليدل عليه (قوله اذ في اختراه) دفع دخل تقريره انه لم لا يجوز اخذ هذه الصيغة من الجزئين معا على وجه كان بعض من حروف كل واحد من الجزئين فيها لا جميع حروفهما حتى يلزم التعذر وتقرير الجواب ان في ذلك مظنة الالتباس لانا لو رأينا بعض حروف الجزء الاول

فيهما فيظن انها مشتقة منه ولو راينا فيهما بعض حروف الجزء الثاني فيظن انها مشتقة منه فيلزم الالتباس (قوله وعلى هذا القياس) اي في اخذ صيغة الفاعل من الجزء الاول (قوله لافرق بينهما) اي بين الحادي عشر وبين الحادي وعشرون الا بذكر الواو وحذفه بان يكون الواو مذكورا في الثاني ومحذوفا في الاول (قوله الا اثني عشر) استثناء من قوله اخواتها اي اخواتها مبنية الا اثني عشر ويحتمل ان يكون استثناء من الحكم اعني قوله اي بنيا الا اثني ا ه (قوله ويعرب الاول) معناه انه لم يبن جزء الاول مع وجود علة البناء فيه وهي ما ذكره بقوله لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب (قوله لشبهه بالمضاف) اي لمشابهته بالمضاف الذي هو لا يكون الا اسما والاصل في الاسماء الحروف والمشابهة بينهما هي سقوط النون من اثني واثنتا فانهما في الاصل اثنان واثنتان فحذف النون منهما كما حذف من المضاف اقول ولقائل ان يقول لو كان علة عدم بناء الجزء الاول هذا فيلزم ان يكون الجزء الاول من الخمسة عشر ايضا خمسة عشر بالتنوين ويمكن الجواب عنه بالفرق بينهما بان التنوين مطلقا ليست مختصة بالاسم بحيث يقوي جانب الاسم الا تنوين التمكن بخلاف نوني التثنية والجمع فانهما اختصا به بحيث يقويان جانب الاسمية فيصير الاسم بذلك السبب منصرفا والمنصرف وغير المنصرف من اقسام المعرب الا ترى ان ما هذا الا لتنوين التمكن لا يقوى الاسمية ايرجع الاسم الى الصرف لايقال ان نوني التثنية والجمع غير مختصين بالاسم ايضا كما في يضربان ويضربون لانا نقول لا يثنى ولا يجمع الا الفاعل فيكونان في الفاعل دون الفعل ولقائل ان يقول ان المضاف مبني لا معرب كما سبق في تعريف المعرب من ان الغلام في غلام زيد مبني لعدم تكون العامل له فيكون الغلام في غلام زيد ايضا كذلك فما معنى قوله ويعرب الاول لشبهه بالمضاف ا ه ويمكن الجواب بان المراد بقوله لشبهه بالمضاف هو انه لشبهه بذات المضاف قبل الاضافة فانه قبل الاضافة مع النون فيكون ح منصرفا (قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) اي الجزء الثاني غير منصرف ان لم يكن قبل ا ه قال مولانا عصام الاولى ان يقول لان كانا حالة الاعراب موضع قوله ان لم يكن قبل ا ه لان عند المصنف جميع الاسماء قبل التركيب مبني فلا معنى لقوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا انتهى حاصل كلامه اقول المراد من تركيب الكلمتين هو ان يصيرا الكلمتان كلمة واحدة بان كانت علما فالمراد من قوله قبل التركيب هو قبل العلمية اي ان لم يكن الجزء الثاني قبل ان يصير جزء الاسم العلم مبنيا فبين ما ذكرنا وبين كون الاسماء قبل التركيب مبنيا عند المصنف فرق في غاية الفرق وانما زاد قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لئلا يرد قولنا عمرويه ونفطويه فان الجزء الثاني فيهما لم يتضمن حرف العطف مع انه مبني لانه صوت واجيب عنه بوجه آخر بان يقع كلامه في المركب الذي سبب بنائه التركيب وهو ليس كذلك وهذا الذي ذكرنا يؤيد ما قلنا في دفع كلام فاضل المذكور كما لا يخفى (قوله كبعلبك) وكذلك حضرموت بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة وانما

يكون بعل وحضر مبنيين على الفتح وبك وموت غير منصرفين بحسب التركيب واما اذا اضيف الاسم الاول الى الثاني جعلت بعل وحضر معربين وجعلت المضاف اليه فيهما معربا منصرفا ان اردت به مذكرا بان اردت بهما الموضع وجعلته غير منصرف ان اردت به مؤنثا بان اردت بهما البقعة والبعء اشار الشم وبعلبك اسم بلد بالشام وحضرموت اسم بلد باليمن (قوله اي اعراب الثاني مع منع الصرف) فيقال جاني بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك بفتح اللام في الاحوال الثلث لان الجزء الاول مبني على الفتح وبضم الكاف في الاول وبفتحها في الثاني وكسرها في الثالث لان الجزء الثاني معرب ح ولكن الجزء الثاني مجرور في الاحوال الثلث لانه مضاف اليه (قوله وصرف الثاني) فيكون الجزء الاول باعراب الثلث في الاحوال الثلث والجزء الثاني مجرور في الاحوال الثلث (قوله في اللغة والاصطلاح ان يعبر الخ) فالكناية في اللغة والاصطلاح بمعنى واحد وهو المعنى المصدري يعني التعبير (قوله لغرض من الاغراض) اي التعبير بلفظ غير صريح الدلالة انما يكون لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين لئلا يفهم السامع مراد المتكلم فلو كان المقصود الاخبار عن مجيء زيد على عمرو مثلا على وجه لم يفهم السامع له فيقال جاني زيد جاءني فلان (قوله والمراد ههنا ما يكنى به) اي ما يعبر به عن شيء مثل كم وكذا وليس المراد ههنا المعنى المصدري وهو التعبير لانه لا يصح ان يقال ان الكنايات اي التعبيرات كم وكذا وكيت اذ لان كم مثلا ليس نفس التعبير بل هو ما يعبر به عن شيء وفي بعض الشروح ان معنى الكناية ههنا ان يتلفظ بكلمة معنا بحيث لا يفهم الا بقرينة وبانضمام كلمة اخرى اليها (قوله وليس المراد منه كل ما يكنى به) مع انه ليس من الكنايات بل من المضمرات وكذلك لفظ من من جملة ما يكنى به فانه يعبر به عن شخص مع انها ليست منها بل من الموصولات (قوله ولا كل بعض) اي ليس المراد كل بعض ما يكنى به بل بعض معين منه قال مولانا عصام والصواب ان يقال وليس المراد هو بعض المبهم بل المراد به بعض المعين لان قوله كل بعض يساوي لقوله لا كل ما يكنى في الدرجة مع انه نفاه اولا بقوله ولا كل ما يكنى به ثم قال مولانا المذكور وهو وهم من قلم الناسخ اقول نعم يكون مساويا له لو علم قوله بل بعضه وانما عنده ذكره فيكون كل بعض ما يكنى به اخص من كل ما يكنى به فيكون الاضافة الكل الى البعض هذه بالاستغراقية كما لا يخفى (قوله ان يريد و بها) اي بالجنسيات ذلك البعض المعين فالمراد هو الكنايات المعهودة في الجنسيات فالالف واللام للعهد (قوله ويتعذر تعريفه) اي تعريف البعض المعين الا التصريح به منسلا ولذلك التعذر المذكور اعرض المص عن تعريفها مطلقا اي عن تعريف مطلق الكنايات واكتفى بالجزئيات لانه معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها فقوله الكنايات مبتداء وما بعده خبره (قوله لكونها موضوعة الخ) فان وضع كم ثنائي كما يكون الحرف كمن وعن كذلك لا يخفى

يلزم من الدليل المذكور بناء كيت وزيت وكذا ايضا لانها موضوعة وضع الحرف وهو كلمة على
فانوا ثلاثيا (قوله ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف) وهو همزة الاستفهام ثم حمل
كم الخبرية على الاستفهامية في البناء لكونها مثل كم الاستفهامية في الصفة وقيل بناء كم الخبرية
لانها نقيض رب لان كم الخبرية للتكثير ورب للتقليل ورب حرف والحرف مبني فكذا كم لان
العرب يحمل النقيض على النقيض (قوله وصار المجموع بمنزلة اه) فيكون كذا من كلمتين
مبنيين وهما الكاف وذا واعلم ان الكاف للتشبيه وذا للاشارة الى الظاهر وهي عبارة عن عدد
مجهول ويكون ما بعده نكرة منصوبة مميزة له نسبه لاالقدرة فتقول عندي كذا درهما اي عندي
عدد مبهم من الدراهم فعندي ظرف خبر المبتداء وكذا درهما مبتداء (قوله وغيره) جاز عطف
غير على السبت وجاز عطفه على اليوم وعلى التقديرين يكون مجرورا ولو عطفه على النحو في قوله
نحو خرجت اه اي غير خرجت يوم كذا فيكون مرفوعا قوله وانما بنيا وقيل انما بنيا لانهما كنايتان
عن جمل اخص القصة والحكاية والجمل مبنية فكذا ما كان عبارة وكناية عن جملة يكون مبنيا ايضا
لشبهها بالجمل لانه قائم مقام الجملة في افادة الجملة (قوله لا تستحق اعرابا ولا بناء) لان المستحق
لهما هو الاسم والجملة ليست باسم قيل على هذا الوجه لا يكونان داخلين في القسم الاول من المبني
ولا في القسم الثاني منه (قوله واي كان في الاصل معربا) فان اي من الموصولات وهو معرب
في الاصل (قوله لكنه انمحي) من باب انفعل ينفعل بمعنى زال اي لكن كان انمحي عن جزئيه
معني للافرادي لهما وهو التشبية والموصولية فانه ليس المراد من قوله كاي هو معنى التشبيه
والموصولية فصار مجموعهما كاسم واحد مفرد بمعنى كم الخبرية فيكون لانشاء التكثير فكانه اسم مبني
على السكون آخره نون ساكنة كما في اخر كلمة من التي اسم مبني كون ساكنة فيكون كاي داخلا
في قسم الثاني من المبني (قوله لا تنوين تمكين اه) انما نفي تنوين التمكن خاصة مع انه ليس لشيء
من التنوينات صورة في الخط اصلا لان تنوين التمكن اذا دخلت على كلمة يقوي جانب الاسمية
فيضعف جانب البناء فان الاصل في الاسماء الصرف والمنصرف وغير المنصرف من اقسام المعرب ولانه
لايحتاج الى نفي تنوينات اخر لان مبني اخره لايحتمل ظاهرا الا تنوين التمكن (قوله فمرتبته
في البناء منحطة عن اخواتها) وهي كم وكذا وكيت وذيت وللقائل ان يقول كون مرتبته منحطة
عن مرتبة كذا محل تامل لكونه مثل كذا في كونه مركبا من كاف التشبيه وغيره وفي كون المجموع
كاسم مفرد لان يقال الانحطاط الانحطاط مضمون قوله في قوله فصار كانه اسم مبني اه وقوله ولذلك
لم يغير المصر اه) قيل لم لا يجوز ان يكون عدم الذكر لاجل ان المصنف لم يقل بجوازه (قوله ووسط
العدد اه) فيكون للعدد الوسط طرفين احدهما من ثلثة الى تسعة وثانيهما من مائة الى الف وكذلك
من الف وان علا ويكون مميز الطرف الاول جمعا مثل ثلثة رجال واربعة اثواب وكذا الى التسعة

وهو الطرف الآخر مفرد فيقال مائة رجل والف رجل واما مميز وسط العدد يكون منصوبا ومفردا فيقال احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا فجعل مميز كم مثل مميز وسط العدد فقوله منصوبا احتراز عما يكون مميزها مجرورا وقوله مفردا احتراز عما يكون مميزها جمعا ( قوله فجعل مميزها ) جزاء الشرط اي لو جعل مميز كم مثل مميز احد طرفي وسط العدد يلزم التحكم اي الترجيح بلا مرجح لا يقال الارادة مرجحة فلا يلزم ترجيح بلا مرجح لانا نقول ارادة كل واحد منهما بارادة الاخر مساوية فيلزم الترجيح بلا مرجح لا يقال لو تعلق ارادة اخر على ارادة احد الطرفين وكان الترجيح باعتبار ارادة الارادة فلا يلزم الترجيح بلا مرجح لانا نقول المساوات المذكورة جارية في كل منهما باعتبار الارادة الارادة ايضا فيلزم التسلسل ثم اقول لا يقال لم لا يجوزان يجعل مميز كم الاستفهامية مثل مميز طرفي العدد الوسط جميعا بان يجعل البعض من افراده مميز كاحد طرفية والبعض منها كاحد الطرف الاخر منه فلا يلزم التحكم ح لانا نقول يلزم الالتباس ح بين كم الخبرية والاستفهامية ومنبهة في بيان قوله وكم الخبرية مجرور ( قوله بالاضافة ) اي باضافة كم الخبرية الى المميز ( قوله كما تقول مائة ثوب ) وهذا مثال طرف واحد من طرفي العدد الوسط وهو طرف العدد الكثير والمثال الثاني مثال طرف آخر من طرفيه وهو طرف العدد القليل فظهر من ذلك انه اعطي لمميز كم الخبرية حكم كلا طرفي العدد الوسط جميعا كما ذكره بقوله وانما جاء مفردا اي جاء مميز كم الخبرية مفردا وجمعا اما مفردا فلان العدد الكثير يكون مميزه مفردا فجعل مميزها كذلك لمناسبتها به في انها للانشاء التكثير كما يدل عدد الكثير عليه واما جمعا فلان العدد الكثير يكون فيه ماينبئ عن الكثرة صريحا لان كل واحد من المائة والالف يدل على الكثرة صريحا وليس كم الخبرية مثله في الدلالة على الكثرة صريحا فجعل مميز كم الخبرية جمعا ليكون جمعية مميز كم الخبرية نائبة عن معنى التصريح بالكثرة وانما قال صريحا لان كم الخبرية وان لم ينبئ الكثرة صريحا مثل العدد الكثير ولكنها يدل على الكثرة من حيث انها للانشاء التكثير ثم اعلم انه ظهر مما ذكرانه لا يصح جعل مميز كم الاستفهامية مثل طرفي العدد الوسط والا يلزم الالتباس بين كم الخبرية والاستفهامية فان قيل لم لم يجعل الامر بالعكس بين كم الخبرية والاستفهامية ولم يلزم الالتباس ح ايضا قلنا الخبر مقدم على الاستفهام لان الاستفهام فرع الكلام الخبري لانه يدخل على الكلام الخبر وكذا طرفي العدد الوسط مقدم على العدد الوسط لان الوسط فرع الطرف اي فرع وجوده فاعطي حكم المقدم على المقدم ( قوله وذلك ) اي دخول كلمة من عليها لموافقة مميز كم الخبرية من حيث الجر لمميز كم عند اضافته اليه فان مميز كم الخبرية مجرور بالاضافة اي بالجار وان كان الجار هو المضاف او حرف الجر المقدر ( قوله واما مميز ) قال الشيخ الرضي لم اعثر اي لم اطلع لا في نظم ولا في نثر على كونه مميز كم الاستفهامية مجرورا لها ولا يدل على جوازه ( قوله من آية بينة ) فانها مميز كم وهو

وهو يحتمل الاستفهامية والخبرية عند الزمخشري وقوله ولكن الزمخشري اه الرد قول الرضي ولا دل على جواز ه كتاب من كتب هذا الفن بانه يدل عليه كلام الزمخشري في تفسير الاية ويمكن الجواب بان مميز كم في الاية مجرور للموافقة المذكورة في الخبرية الا انه مجرور عن نفسها بدون الموافقة المذكورة في الاستفهامية فقوله ولا دل على جواز ه كتاب معناه انه لا دل على جواز كون مميز كم الاستفهامية مجرورا عن نفسها بدون الموافقة المذكورة (قوله لها صدر الكلام) الا ان حرف الجر والمضاف يكونان قبلهما كما ستذكر في قوله وقبله حرف الجر اه (قوله والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير) كما ان الاستفهامية تدل على انشاء الاستفهام فهو ايضا نوع من انواع الكلام (قوله لو قال كلتاهما لكان اوفق اه) وهذا الدفع ما يتوهم ان قوله كلاهما لا يكون موافقا التانيث لاستفهامية والخبرية فلا بد ان يقول كلتاهما فجوابه على ما يفهم من كلامه ان قوله كلاهما موافق لتانيثهما اى لا يابى من تانيثهما لان كلاهما راجع الى كم سواء كانت استفهامية او خبرية ولفظ كم مذكر وتانيثه باعتبار تاويله بالكلمة غايته في الباب انه لو قال كلتاهما لكان اوفق بتاويلهما فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين جواب عن الاوفقية فاذا عرفت هذا فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من ان تانيث كم استفهامية كانت او خبرية بتاويل الكلمة اي كلمة كم فالظاهر فيه التذكير و ما ذكره من ان الظاهر في التاويل ان يقع كلا هذين اللفظين او الاسمين لانه غير ظاهر بل الظاهر ما ذكره الشارح لان قول المصنف فكم الاستفهامية والخبرية تقسيم لكم حقيقة بانه نوعان والنوع الاول استفهامية والثاني خبرية (قوله اى كل واحد منهما يقع اه) وهو لدفع ما يقع لا بد ان يقول يقعان موضع يقع لانه خبر لقوله كلاهما ولا بد من التوافق بين المبتداء و الخبر قال مولانا عصام ان قوله يقع يصح بلا تاويل المذكور لان كلا مفرد اللفظ ومعناه مثنى فيصح ان يكون قوله يقع خبرا عنه انتهى حاصل كلامه اقول لما اتصل قوله هما بقوله كلا فعلم ان المراد من كلا معناه والضمير في يقع راجع الى معناه لا الى لفظه فلذا اول الى كل واحد منهما اشارة الى ذلك او يقول التاويل المذكور على تقدير تسليم ان يكون المراد من كلا معناه لا لفظه فيكون جوابه على تقدير التنزل (قوله ثم بين موقع اه) اى المصنف بين موقع كل من المرفوع والمنصوب والمجرور بان كم استفهامية كانت او خبرية في اي موضع منصوب وفي اي موضع مجرور (قوله فكل ما بعده فعل او شبه فعل) نبه بذلك ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر و كم رجلا انت ضارب (قوله غير مشتغل عنه) اي عن كم بضميره او متعلق ضميره فكم من حيث هو كذلك اى غير مشتغل عنه بضمير كم او متعلق ضميره كان في محل النصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضيه هذا الفعل اى ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به وان اقتضى ظرفا كان ظرفا واعلم انه لم يذكر المصنف او متعلق ضميره اكتفاء بما ذكر في ما اضمر عامله فعلى هذا لا يرد ما ذكره مولانا عصام من ان في بعض النسخ غير مشتغل

منه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق اي على ماينبغي لان الاختصار في المتن الماهو بشرح التوضيح (قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز) فان كان مميزه ظرفا فهوايضا كذلك ومن هذا القول الى قوله فالاستفهامية لدفع مايتوهم من ان كم اذا كان معمولا بحسب العامل فيلزم ان يكون مفعولا به ومفعولا مطلقا ومفعولا فيه وغيره من المفاعيل جميعا لاقتضاء الفعل جميعها ثم قوله بعده فعل احترازعما اذا كان بعده اسم نحو كم درهما اذ ليس فيه ناصب (قوله كم غلام ملكت) يعني بسيار غلام مالك شده من فان تميزه فيه مفعول به فكم ايضا كذلك وفي المثال الثاني يكون المميز مفعولا مطلقا وفي المثال الثالث يكون مفعولا فيه (قوله وانما جعلنا الفعل الخ) واعلم ان تعميم الفعل وشبهه من الملفوظ والمقدر لازم قال بعض الشارحين من ان قوله غير مشتغل عنه بضميره احتراز من قولك كم رجلا ضربته لان كم فيه مبتدا لاشتغال الفعل عنه بالضمير انتهى كلامه ويرد على هذا الشارح ان الاشتغال عنه بالضمير لا يمنع تسليط الفعل حتى ينتصب فلا حاجة الى هذا القيد في اشتراط انتصاب كم ثم حاصل كلام الشارح ان الفعل اعم من الملفوظ والمقدر فالمراد ان الفعل الاعم غير مشتغل عنه بضميره اومتعلق ضميره فلو جعلت قولك كم رجلا ضربته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو يكون داخلا في قاعدة النصب وهي قوله فكل مابعده فعل الخ وان لم يجعله من قبيل الاضمار على شريطة التفسير بان لم يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه فهو مرفوع داخل في قاعدة الرفع وهي قوله والا فمرفوع الخ فيكون كم مبتداء وضربته خبره ولكن النصب اولى لان الاستفهام يقدر بعده فعل ثم قد علم مما ذكرناه اذا لم يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه لايكون ح من باب الاضمار على شريطة التفسير فهو ح مرفوع وذلك لعدم صدق تعريف ما اضمر عامله عليه وعدم صدقه عليه باعتبار قوله لو سلط عليه هو اي مناسبه لنصبه حيث قال الشارح لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال ومن فوايده في ضمن بيان فوايد القيود فارجع اليه (قوله نحو بكم درهما اشتريت) مثال لكم الاستفهامية بقرينة نصب مميزه والمثال الثاني لكم الخبرية بقرينة جر مميزه (قوله ان لم يكن ظرفا) اي كم مبتداء ان لم يكن ظرفا فان كان مميزه ظرفا فهو ايضا كذلك والا فلا (قوله نحو من ابوك) وهو تنظير وليس بمثال فان من مبتداء والاب المضاف الى الكاف خبره فالمثال هو قولنا كم رجلا اخوتك في الاستفهامية وكم اخوتك في الخبرية (قوله وهذا مبني الخ) اي يكون من مبتداء عند سيبويه لا عند الجمهور لان عندهم لا تقع نكرة مبتداء وعند سيبويه انها تقع مبتداء في موضعين احدهما ان يكون النكرة متضمنة بمعنى الاستفهام كالمثال المذكور وثانيهما ان يكون النكرة افعل تفضيل وكانت صفة لنكرة نحو مررت برجل افضل منه ابوه فان افعل التفضيل مبتداء صفة لرجل والاب المضاف الى الضمير خبره وعند الجمهور يكون

من خبر وابوك مبتداء مقدم عليه خبره لتضمنه الاستفهام (قوله باعتبار اعمال الظارف فيه) اي في كم مثل كم يوما كاين سفرك فكم منصوب محلا مفعم فيه لكاين اولا واما ثانيا يكون داخلا في قاعدة الرفع لقيامه مقام عامله الذي هوخبر لسفر المضاف الي الكاف وانما يكون خبرية الظرف باعتبار متعلقه ولذا قال مقام عامله الذي هوخبر لمبتداء (قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط) اي اعراب اسم الاستفهام والشرط نحو من وما استفهاميتين او شرطيتين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء اخركان محلهما النصب بانهما مفعولان له وان كان قبلهما حرف جراو اسم مضاف يكون محلهما الجر بانهما مجروران وان لم يكن بعدهما فعل ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن يضرب اضربه ومن قام (قوله في تاتي الوجوه) اي في حصول الوجوه الاربعة وهي نصبه وجره ورفعه بالابتداء ورفعه بالخبرية واعلم ان المشبه هو اسماء الشرط والاستفهام والمشبه به هو كم ووجه الشبه هو الوجوه الاربعة الاعرابية فالشارح جعل وجه الشبه من قوله فكل مابعده فعل الخ قال مولانا عصم والاوفق ان يجعل وجه الشبه من قوله ولها صدر الكلام الخ لان اسماء الشرط والاستفهام ايضا تقتضيان صدر الكلام مثل كم فيكون وجه الشبه خمسة لا اربعة انتهى حاصل كلامه اقول المراد من الوجوه الاربعة الوجوه الاربعة الاعرابية للتوافق بينهما على انه لو حمل الوجوه على الوجوه الخمسة في الوجه الشبه فح ينبغي ان يعتبر العصم اربعة اوجه في مثل كم عمك الخ لان كونه في صدر الكلام ايضا من الوجوه الخمسة المذكورة وحمل الوجوه الثلثة على الوجوه الثلثة الاعرابية وحملها في وجوه الشبه على الوجوه الخمسة لا يخلو عن بعد فان عبارة الوجوه في وجه الشبه ماخوذة من الوجوه المذكورة في المتن وايضا كون كم واسماء الاستفهام والشرط في صدر الكلام مشهور لا يحتاج الي بيان وجه الشبه على ان الكلام في بيان اعراب كم واليه يشعر قوله كلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (قوله بمعني انه يتاتي الخ) اشاربه الي دفع سوال تقريره انه لا يكون في من وماهذه الوجوه الاربعة جميعا وان كان بعضها جاريا فيهما كماذكره الشارح فح كيف يصح قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط تقريرا لجواب ان المراد ان تلك الوجوه تجري في جميع هذه الاسماء لا ان الوجوه كلها تجري في كل واحد من هذه الاسماء (قوله الوجوه الثلثة الاول) اي النصب والجر والرفع على الابتداء دون الرفع على الخبرية (قوله نحو من ضربت وما صنعت) فانهما منصوبان لكونهما مفعولا به وفي من ضربته وما صنعته مرفوعان على الابتداء (قوله لامتناع ظرفيتهما) فاذا لم يكونا ظرفين فلا يكونا مرفوعين على الخبرية لما عرفت ان الرفع على الخبرية توقف على الظرفية (قوله نحو من يضرب) فان من منصوب على انه مفعول به وكذلك ما في ما تصنع فوله ومن ياتيني الخ) فان من مبتداء وكذلك ما في قوله وما تقدموا الخ وفي من وما شرطين ثلثة

مذاهب الاول انه مبتداء ومجموع الشرط والجزاء خبره والثاني هو الجزاء فقط وهو قوله فهو مكرم لا مجموعهما وهو وما ياتيني فهو مكرم والثالث انه لا يكون له خبر (قوله ولا يصلح الفعل للابتداء) فان اسماء الشرط اذا كان خبرا فيكون ما بعده من الفعل مبتداء مع ان الفعل لا يقع مبتداء ولقائل ان يقول كما لا يقع الفعل مبتداء كذلك لا يقع خبرا لانهما لا يكونان الا اسما وان قلت الخبر قد يكون جملة بخلاف المبتداء قلت المبتداء ايضا يقع جملة كما سبق من قوله وان تصوموا خير لكم الا ان يقال الخبر يقع جملة من غير تاويل بالمفرد بخلاف المبتداء فانه لا يقع جملة من غير تاويل والقول بان الفعل لا يقع مبتداء لانه لا يقع مسندا اليه بخلاف المبتداء ليس على ما ينبغي لان الفعل انما يكون خبرا مع فاعله وهو مع فاعله جملة فيكون اسما حكما فيصح اجراء احكام الاسم على الاسم الحكمي كالمسند والمسند اليه وغيرهما فما جاز وقوع المبتداء جملة لوقوعها مسندا اليه فتدبر (قوله من هذه) اي من اسماء الاستفهام والشرط (قوله وان لم يخبر) اي ما هو لازم الظرفية (قوله اذا يقوم زيد ذا يقعد عمرو) فاذا الاول مبتداء فيكون اسما واذا الثاني خبره فهذا البعض لم يشترط كون الخبر ظرفا في اذا (قوله وانا لم اعثر) اي لم اطلع ولم اجد في كلام العرب شاهد دل على كون اذا الشرطية اسما صريحا (قوله مع انتصابه على الظرفية) بالفعل المرفوع محلا قوله اذا كان ما هو لازم الظرفية من الاستفهام خبر مبتداء المؤخر نحو متى عهدك بفلان فان متى منصوب على الظرفية ومرفوع محلا بالخبرية والعهد المضاف الى الكاف مبتداء بمعنى در چه زمان است عهد تو بفلان فخبرية متى باعتبار متعلقه ولهذا قال اي متى كائن اه (قوله والوجوه الباقية) اي غير الخبرية ففى المثال الاول يكون اي مفعولا به وفى المثال الثاني مجرور بحرف الجر وفى المثال الثالث مرفوع بالابتداء وقايم خبره والمبتداء هو المضاف (قوله يعني فيما احتمل الاستفهام اه) اي في كل تركيب احتمل كم ان يكون استفهامية او خبرية و فيما احتمل ذكر المميز وحذفه فقوله ثلث اوجه مبتداء و قوله وفي مثل كم عمة اه خبره فكم الخبرية تدل على كثرة عماته و خالاته وكم الاستفهامية تدل على كثرتهما بحيث يخرج عددها عن علمه فاحتاج الى الاستفهام مع انه يتضمن التقرير والجملة الندائية معرفة متضمنة لايقاظه لسماع ما ذكروا علم ان كم في هذا البيت ان كان للاستفهام فالمميز هو العمة والخالة المعطوفة عليه منصوبتان وان كان للخبرية يكونان مجرورتين وان كان مميزها محذوفا يكونان مرفوعتين بالابتداء لان عمة وان كانت نكرة لكن تخصصت بالصفة اللفظية وهي قوله لك وقوله خالة تخصصت بالصفة التقديرية وهي ذلك واليه اشار بقوله ثم صحح توصيفه بقوله لك فتقديره ح كم مرة بالنصب على الاستفهام او بالجر على الخبرية او كم حلبة كذلك فهو اما طلب الفهم عن عدد عماته وخالاته عن الحلب او الاخبار به عن الكثرة وقوله فدعاء في المصراع الثاني غير منصرف مثل حمراء وصحراء صفة خالة او صفة

عمة وخالة بتاويل كل واحدة منهما والحلب دوشيدن ومعناه بالفارسية بسيار از عمه و خالهٔ تو اي جرير فدعاء اند يعني كج دست وپا كج پا اند بتحقيق كه دوشيدند عمه و خالهٔ تو از براي من ناقهاي مرا كه از زايدن اوده ماده كان شته است كه در دوشيدن آن حق معنت ميدهد جالب اين نوع اشتر را و كج شدن دستهاي ايشان يا پايهاي ايشان از جهت خدمت بسيار است كه مرا كرده اند (قوله وفي بعضها) اي في بعض النسخ وفي مثل تميز كم عمة و في كون عمة وخالة تميزا على تقدير الرفع نظر لان التميز من المنصوبات ولكن الحكم بان في مثل تميز كم عمة ثلث اوجه حكم على الاغلب لانهما في اكثر وجوه الثلثه يكونان تميزا ولذلك قال الشم اي ماهو تميز باعتبار بعض الوجوه لا يقم لم لا يجوز ان يكون عمة منصوبا فيصلح ان يكون تميزا على تقدير رفعها محلا لانا نقول لا يكون في المعربات اعراب المحلي في غير باب ان من الحروف المشبهة بالفعل مثل ان زيد قايم وعمرو وقال مولانا عصم يصح حمل قوله ثلثة اوجه باعتبار جميع هذه الوجوه الثلثة على تقدير بعض النسخ ايضم اي في مثل تمير كم عمة ثلثة اوجه احدها النصب وثانيهما الجر وثالثها الحذف اي حذف التميز فلا حاجة الى حمل التميز على التميز في بعض الاوجه واجاب بان الوجه الثالث ينقسم الى قسمين وهما النصب والجر لان المميز ان كان محذوفا فهو منصوب على تقدير الاستفهامية ومجرور على تقدير الخبرية فيكون راجعا الى الوجهين الاولين فيكون الوجوه ح اربعة فلا يحسن جعلها ثلثة قول لا يصح حمله على ماذكر لان المراد من قوله ثلثة اوجه من الوجوه الاربعة المذكورة وحذف المميز ايضم بناء على انه يرد عليه ما ذكره الشم بقوله ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبارات كما لا يخفى واذا عرفت ان المراد من الثلثة الاوجه هو ما يكون من الاربعة المذكورة فلا يرد ما قال الفاضل المذكور من انه يمكن اجراء الثلثة الاوجه جميعا على تقدير بعض النسخ بوجه اخر احدها النصب على تقدير كون المميز مفردا والثاني الجر على تقدير كونه مفردا ايضم والثالث على تقدير كون المميز جمعا فيكون مجرورا مطلقا سواء كان استفهامية او خبرية لان نصب جمع المونث السالم انما يكون بالكسر كعمات وخالات انتهى كلامه على ان الوجه الثالث يرجع مآلا الى الوجهين الاولين كما ذكره الفاضل في جواب الشبهة الاول (قوله والاخر نصبه) وقد مر ان ظروفية كم انما يكون باعتبار ظرفية مميزه وكذلك مصدريته باعتبار مصدرية مميزه (قوله الى كثرة وجوه النصب) من الظرفية والمصدرية والحالية وغيرها (قوله ولا يخفى ان هذا الصق اه) اي هذا الاحتمال في النسخة الاولى الصق اي الصوقه اكثر بما ذكره المص من وجوه اعراب كم بقوله منصوبا معمولا على حسبه اي بهذا الاحتمال فيها الية من الاحتمال الثاني فيها من كون الوجوه الثلثة في مميز كم (قوله ويحتمل ان يكون الاوجه الثلثة) اي في النسخة الاولى في مميز كم وهو عمة (قوله ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها) اي الاحتمال الثاني مبني

على اعتبار جواز حذف مميزها لانه على تقدير رفع عمة يكون المميز محذوفا فالمناسب حينئذ ان يكون حذف المميز مذكورا ولا حتى يحكم ثانيا بان في مثل هذا التركيب ثلثة اوجه مع ان حذف مميزها مذكور بعد ذلك بقوله وقد يحذف في مثل اه فعلى تقدير الاحتمال الثاني يكون لا ايق ايراد قوله و في مثل كم عمة آه بعد قوله وقد يحذف في مثل كم مالك اه (قوله واما النسخة الاخرى) اي النسخة الاخرى لا تحتمل الا الوجه الاخير اي الاحتمال الاخير وهو ان يكون الوجوه الثلثة بالنظر الى المميز لا بالنظر الى كم لتصريح المميز في هذه النسخة (قوله المعوجة الرسغ) بضم الراء وسكون السين وبالغين المعجمة وهو ما بين الكف والساعد ايضا من الانسان وما بين الحافر وموصل الوظيف ... اي الاعوجاج كج شدن فيكون الفدعاء منقلبة الكف او القدم والانقلاب كج بودن (قوله بمعنى انها) اي عمة الجرير وخالته لكثرة خدمتي صارت كل اي منقلبة الكف او القدم (قوله او صفة خلقة لها اه) اي انقلاب الكف او القدم خلقي بالنسبة الى عمة وخالة فالشاعر نسبهما الى سوء الخلقة بمعنى انهما خادمتي مع سوء خلقتهما قيل يمكن ان يحمل البيت على ان اعوجاج الكف او القدم فيهما لاجل ضرب الناقة لهما فلم لم يحمل البيت عليه هذا وقائل ان يقول كون عمة وخالة حينئذ اشارة الى رزالة ظرفيه ابيه وامه محل تامل مع ان المقصد منه ذلك كما ذكره الان يقم ان عمة وخالة مع كون الاعوجاج فيهما بسبب ضرب الناقة ايضا قد حلبت عشاري فيكون ذكر عمة وخالة اشارة الى ما ذكر (قوله وانما عدي حلبت بعلي) في قوله علي بالتشديد لتضمنه معنى ثقلت بضم القاف والثافل من الثقل بمعنى النكارة (قوله مستنكفا منهما) اي من العمة والخالة الاستنكاف ننك داشتن (قوله والعشار) بفتح العين جمع عشراء بضمها وهي الناقة التي اتى اي مضى على حملها عشرة اشهر واختار الشاعر هذه الناقة في خدمة عمه وخالته لانها تناذي في الحلب ولا يتيسر منها الاطاعة بسهولة ففي حلبها يحتاج الى ربط رجلها بالحبل ففيه زيادة مشقة فاشار به الى زيادة رزالة عمه وخالته لاختيارها مثل هذه الخدمة الشاقة (قوله ابيه وامه) بيان لقوله طرفيه فان ذكر عمة اشارة الى رزالة طرف ابيه وذكر الخالة اشارة الى رزالة طرف امه (قوله على سبيل التهكم) اي التمسخر فان الشاعر يعلم عدد عماته وخالاته التي خدمته ومع ذلك يستفهم منه المتمسخر عليه فكانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عن عددهما (قوله ومصححه توصيفه) دفع ما يقم ان عمة نكرة فكيف يصح ان يكون مبتداء تقرير الجواب انها نكرة مخصصة لتوصيفها بقوله لك (قوله لان الفعل) اي الفعل الواقع بعد كم الاستفهامية وهو قوله حلبت سلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية فيكون كم ظرفا او مصدرا لقوله حلبت مثل كم مرة او كم حلبة عمة لك يا جرير وخالتي فالاول على تقدير الظرفية والثاني على تقدير المصدرية ولا يخفى انه لا فرق بينهما بحسب المعنى ظاهرا فكيف يحكم بالظرفية في الاول وبالمصدرية في الثاني وجوابه يظهر لك من بيان قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت حيث قال والفرق بين

المعنيين اذا كان اه فعليك ان تطالعه (قوله وذلك واضح) ان كون رفع عمة مستلزما لرفع خالة وفلهاء ونصبها مستلزما لنصبهما و جرها مستلزما لجرهما واضح لاخفاء به لان اعراب خالة مثل اعراب عمة بحكم العطف واما اعراب فلهاء مثل اعراب عمة لانها صفة لها او لحالة اوضح تمما بتاويل كل واحد منهما كما ذكرنا (قوله فانه اذا قيل اه) هذا بيان القرينة لحذف المميز في المثال الاول فيكون المميز هو الدراهم والدنانير ح (قوله او عن كمية ضربك) وهذا بيان القرينة لحذف المميز في المثال الثاني فالمميز ح مرة او ضربة اي كم مرة بالنصب على الظرفية وبالجر على الخبرية وكم ضربة كذلك (قوله بعد العلم بوقوعه) اي بعد العلم المسؤل عنه بوقوع الضرب الواقع من الضارب الى المضروب او بعد علم الضارب بوقوع الضرب منه الى المضروب ولكن السوال ح تهكم مثل ما مر آنفا ولعل المراد هو المعنى الثاني وان كان الظ هو الاول فان قيل لم لم يعتبر العلم بالوقوع في المثال الاول قلنا اعتبار التهكم في المثال الثاني اظهر من اعتباره في الاول كما لا يخفى على المتامل ح قوله فكم في هذا المثال) اى المثال الثانى اما منصوب على الظرفية على تقدير ان يكون المميز ظرفا او منصوب على المصدرية على تقدير ان يكون المميز بمعنى الفعل بان يكون معنى الفعل مشتملا بمعناه مثل ضربته فيقم كم مرة ضربت يعني چند نوبت زدي تو او يقم كم ضربة ضربت يعني چند نوع زدي تو يا چند بار زدي تو واعلم انه لا فرق ظاهرا بين قولنا كم مرة وبين قولنا كم ضربة لان كل واحد منهما يستلزم معنى الآخر لان معنى قوله مرة بالفارسية چند نوبت وچند وقت وچند زمان است و هو يستلزم معنى قوله ضربة لان معناه افراد الضرب وانواعه وكذا افراد الضرب وانواعه يستلزم معنى مرة فاذا كان كذلك فالقول بانه منصوب على المصدرية على تقدير ان يكون المميز ضربة ومنصوب على الظرفية على تقدير ان يكون المميز مرة ليس على ما ينبغي فلدفع ذلك قال الشارح والفرق بين المعنيين اه اى الفرق بينهما اذا كان المصدر للنوع فظ لان معناه ح بالفارسية چند نوع زدي ومعنى مرة چند نوبت زدي و بينهما فرق بين واما اذا كان المصدر للعدد فح وان كان كل واحد منهما يستلزم معنى الآخر ولكن الفرق بينهما باعتبار ان الملحوظ في الظرفية اولا هو الزمان وان كان مستلزما للحدث وهو الضرب واما الملحوظ في المصدرية هو الحدث اولا وان كان مستلزما للزمان فاعلم هذا التفصيل فانه حسن (قوله المعبر عنها عنده اه) وهذا دفع ما يقم ان المعدود من المبنيات بعض الظروف لا مطلقا فلابد ان يقول بعض الظروف تقرير الدفع ان المصنف لما قال فيما سبق في الاجمال بعض الظروف فلا حاجة الى ذكره في التفصيل فان اللام في قوله الظروف ليس للجنس حتى يرد ذلك بل للعهد اى الظروف المعدودة في الاجمال لا يقم مقام التعريف يقتضي ان يكون الالف واللام للجنس لا للعهد لان التعريف انما يكون للماهية والحقيقة لا للفرد

لانا نقول لانسلم كونه تعريفا للظروف بل هو حكم من احكامها ولو سلم فنقول العهد انما يكون منافيا للتعريف اذا كان الالف واللام للعهد الشخصي واما اذا كان للعهد النوعي فلا لانه ح يكون جنسا من الاجناس (قوله فان عند نسيانه) اي اذا نسيت الاضافة بان حذف المضاف اليه من الظروف نسيا منسيا في يكون الظروف معربة مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل بتنوين بعد وقبل فان المضاف اليه فيهما محذوف من اللفظ والنية فلا يقدر معناهما بعد ذلك وقبل ذلك حتى يكون المضاف اليه في النية فيهما ومعناه بالفارسية بسيار آينده است كه بهتر از گذشته است واذا كان المضاف اليه في اللفظ فهي معربة ايضا (قوله لان غاية الكلام) اي غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه وغاية الكلام في ما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه فلما حذف المضاف اليه يصير الظروف غايات ينتهي بها الكلام اي التكلم وهذا وجه التسمية والاطراد فيها غير لازم فلا يرد ان هذا الوجه يلزم ان يصح الاطلاق على جميع آخره (قوله لتضمن معنى حرف الاضافة) اي لتضمنها الحرف الجارة التي في الاضافة وهو واحد من المشابهات المذكورة الموثرة للبناء (قوله وشبههما بالحروف) هذا دليل آخر لبنائها قيل الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه ايضا كما في الموصولات عند ذكر الصلة والجواب انا نقول نعم لكن الاضافة من خواص الاسم فاذا كان المضاف اليه في اللفظ فالاسمية ح ظ فظهور الاسمية يعارض البناء فيهما واما اختيار الضم دون الكسر فلجبر النقصان بحذف المضاف اليه باقوى الحركات (قوله كقبل وبعد) اي قبل ذلك وبعد ذلك فالمضاف اليه فيهما باق في النية فيكون مبنيا (قوله وخلف وورا‌ء) واسفل ودون واول ولا يقاس عليها يمين وشمال وغير ذلك مما هو بمعناها (قوله ويجوز في هذه الظروف) يعني فقد يدخل تنوين العوض على الظروف المذكورة في يكون معربة لان التنوين عوض عن المضاف اليه فالمضاف اليه كانه في اللفظ عند وجود التنوين فيعرب الظروف بها اي بسبب التنوين كما في قول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا فان التنوين في قوله قبلا عوض عن المضاف اليه اي قبل ذلك وليس هذا مثل بعد وقبل في قوله رب بعد كان خيرا من قبل لان المضاف اليه فيهما محذوف من النية ايضا ومعناه بالفارسية خوش حال وخوش وقت ساخت مرا شراب درين اوقات وبودم من پيشتر ازين نزديك بودم كه در مانده يي بگلوي من آب شيرين (قوله فلا فرق) اي على تقدير دخول تنوين العوض عليها لافرق بين ما اعرب اي يعني ان ما بني من هذه الظروف يصير معربا بسبب دخول تنوين العوض عليها اقول لو كان هكذا لافرق بين الظروف المقطوعة وبين غيرها بان يكون المقطوعة ايضا معربة لكان اولى كما لا يخفى (قوله اي فيما) لاكنت قبل ذلك فالاول هو الحق لان معنى الشعر ح هكذا فساغ لي الشراب في هذه الاوقات وكنت في قبل هذه الاوقات ... وهذا المعنى لا يقبله الطبع السليم

(قوله لشبهه با لغايات) علة لقوله اجري مجراء لا غير و ليس غير فيكون علة لبنائهما لا يقم لا يحتاج في بنائه بجعل الغايات اصلا وغير فرمالان غير ايضم يشابه الحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واليه يشعر قوله في حذف المضاف اليه لانا نقول الاصل في الظروف هو البناء و في غيره الاعراب فلذا جعله فرمالها (قوله لكثرة استعمال غير) وكثرة الاستعمال تطلب الخفة (قوله لشبههما بغيرا) قال مولانا عصم لا يحتاج في بنائهما بجعلها مشابهاً لغير لان معنى حسب وليس غير ولا غير واحد لانه لا فرق بين ان يقم جاء زيد فحسب اولا غير فوجه بنائه ان يقم ان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقم جاء زيد فحسب و بين ان يقم جاء زيد لا غير والعجب انه غفل من هذا الوجه انتهى قول الجواب بان الاكتفاء على الموافقة بحسب المعنى ليس مما يعتمد عليه بدليل قوله ولا يقاس عليها ما بمعناها قال مولانا عصم وليت شعري انه لم لم يجعل حسب مشابها للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير انتهى اقول لا نم ان لا يتعرف حسب كغير لابهامه لم لا يجوز عدم تعرفه بالاضافة الى امر اخر ولو سلم لكن لا نم عدم تعرفه بها لشدة الابهام مع ان وجه الشبه بين غير وبين الغايات هو شدة الابهام فتامل (قوله وقال الاخفش قد يستعمل للزمان) نحو اجلس حيث زيد جالس اي في كل زمان جلس زيد فيه (قوله في الاكثر) اي في اكثر الاستعمالات اي اضافته الى الجملة اكثر استعمالا (قوله وقد جاء) اي في الشعر اضافته الى المفرد فكل واحد من سهيل و طالع اسم لنجم اي اما ترى مكان سهيل طالعا ومصراع اخره نجم يضيئ كالشهاب ساطعا قال الشم في الحاشية اي هو نجم انتهى اي الطالع نجم يضيئ كالشهاب ساطعا وقوله ساطعا حال عن نجم لان الضمير في يضيئ راجع اليه معناه درخشنده والشهاب اتش پاره (قوله لانها) اي حيث غالبة الاضافة الى الجملة كما عرفت من قوله ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر (قوله كلا اضافة) بحذف المضاف اليه و هو المصدر المتضمن له الجملة فشابهت الغايات في حذف المضاف اليه فبنيت كالغايات على الضم (قوله و مع الاضافة الخ) اي حيث اذا كان مضافا الى مفرد فبعضهم جعله معربا لزوال علة البناء وهى الاضافة الى الجملة كما سبق من ان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنت الجملة له فلما حذف المضاف اليه وهو المصدر المتضمن له الجملة فشابهت الغايات في حذف المضاف اليه (قوله لشذوذ الاضافة الى المفرد) فلشذوذه وقلته لم يعتبر فكانه لم يكن (قوله لما ذكرنا) في حيث من انه مضاف الى الجملة والمضاف الى الجملة كلا اضافة فشابهت الغايات فبنيت مثل الغايات على الضم (قوله من ازمنة المستقبل) والمراد منه معناه اللغوي وهو زمان الاتي لا الاصطلاحي اي لفعل المستقبل فاذا قيل في الليل اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاذا فيه مختص من بين الازمنة بوقوع الحدث هو طلوع الشمس ووقوع هذا الحدث مقطوع في هذا الزمان في اعتقاد المتكلم حيث يجزم بطلوع الشمس

عدا ابا عتقاده واذا قيل اذا جاءك زيد فكذا فهو جازم لمجيء زيد سواء كان اعتقاده مطابقا للواقع اولا ( قوله مختص ) اي اذا او الزمان المدلول عليه اذا اختص وقوله مقطوع صفة حادث واعلم ان في اذ الظن الغالب هو الوقوع وليس المعتبر فيه القطع الا ان الشم بالغ فيه وفي ان الظن الغالب عدم الوقوع ( قوله والدليل عليه ) اي على ان الاصل في استعمال اذا ذلك المذكور ( قوله في الاغلب الاكثر ) اي في الاغلب والاكثر فانه قد لا يذكر الواو في العربي بخلاف الفارسي ويحتمل ان يكون بخلاف بدل ان مثل ابوحفص عمر فهو لتوضيح الاغلب ( قوله نحو اذا طلعت الشمس الخ ) وقد مر بيانه تفصيلا في قولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ( قوله ولذا ) اى ولاجل ان استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى كثر استعماله في كلام العزيز العلام لقطع العلام الغيوب بالامور المتوقعة اى الواقعة في المستقبل ( قوله وقد استعملت في الماضي ) ويراد منه المعنى الماضوي كقوله تع حتى اذا بلغ بين السدين فان بلوغ السدين من الا سكندر في الزمان الماضي ( قوله وحتى اذا ساوى بين الصدفين ) اى الجبلين فان مساواة الصدفين بسبب السد الذي وقع من الاسكندر في الزمان الماضي وكذا استعمل في قوله تع وحتى اذا جعله نارا ( قوله فهذا ) اى تضمنه حرف الشرط علة اخرى للبناء غير ما ذكر من قوله لما ذكرنا في حيث ( قوله لعدم تاصلها في الشرط ) بل اذا تضمنت معنى الشرط فلم يكن لها اصالة فيه ( قوله مفاجاة ) مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة و قوله فجئته بيان المجرد بخلاف قوله فاجأ الامر ( قوله اذا لقيته ) اي يقم فجئته فجاءة اذا لقيت امرا من الامور و لكن لا تشعر ولا تقف به ( قوله غلبة و قوعه ) اي المراد من اللزوم في قوله فيلزم هو غلبة وقوع المبتداء بعدها فان اللزوم قد جاء بمعنى الغلبة كما جاء بمعنى الجواز كذا في النهاية وذلك لا ينافي ما سبق في باب الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها النصب فانه اذا كان مختارا بعدها فيجب الفعل بعدها ( قوله والعامل في اذا ) لا يقم ان اذا مبني لا معرب فكيف يكون العامل فيها لانا نقول العامل لاعرابها محلا ( قوله واما الفاء ) في قوله فاذا السبع للسببية فان الخروج سبب املا فاته السبع فانه لولم يتحقق الخروج منه لم يلقه ( قوله ففاجأت ) فيكون فاجأت عطف على خرجت ( قوله والالم يبق ذا ظرفية ) لعدم معنى الظرفية في المفعم به فيصير اذا ح اسمية معربة ( قوله لمجرد الزمان ) اى ظرف زمان نحو اذا احمرا لبسر بالفارسية خرماترش ونارسيده ( قوله مجرد اعن معنى الظرفية ) وليس اذا خاليا عن معنى الظرفية ولكن ليس معنى الظرفية في قوله اذا يقوم زيد اذا لان اذا فيه للزمان المطلق اى وقت قيام زيد هو وقت قعود عمرو ( قوله لما مر في حيث ) من كونه غالبة الاضافة الى الجمل التي تضمنت المصدر ثم كون وضعها وضع الحروف هو ان يكون على حرفين كالحروف وقوله اذ للماضي اى لظرف الزمان الماضي ( قوله

ذ الاغلال في اعناقهم ) الاغلال جمع الغل والاعناق جمع العنق وكون الاغلال في اعناقهم انما
هو في المستقبل ( قوله اي حال كونهما للاستفهام والشرط ) لا يخفى ان كونهما حالا من اين
وانى موقوف على امرين احدهما ان يكون ذو الحال فاعلا او مفعولا وثانيهما ان يكون الحال
محمولا على ذي الحال كحمل الركوب على زيد في قولنا جاء زيد راكبا وكلواحد من الامرين
المذكورين مفقود ههنا اما الاول فلان صاحب الحال هو اين وانى مبتداء واما الثاني فلانه
لا يصح ان يقال اين وانى استفهام او شرط بل هما يتضمنان الاستفهام والشرط والشارح قد دفع
الاشكال الثاني بقوله للاستفهام والشرط فانهما محمولان عليهما بالاشتقاق اي هما ذو استفهام
وشرط ولما كان حال ذوي استفهام وشرط هو الاستفهام والشرط فقال الاستفهام والشرط ولم يقل
ذوي استفهام وشرط واما دفع الاشكال الاول مثل ما مر في علما في قوله وهذا جرعلما للضبع غير
منصرف لانا نقول انهما حالان من الضمير المستتر في الظرف ( قوله نحو اين زيد ) اي في اي مكان
زيد ( قوله وانى القتال ) اي قد جاء انى بمعنى متى فانى قد يستعمل للزمان كمتى يقول انى
القتال اي في اي زمان وقد يستعمل انى للحال مثل كيف اي لحال شيء وصفته لا للزمان الحال
كقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم ( قوله فيهما ) اي في الاستفهام والشرط قال مولانا
عصام قوله فيهما يشير الى ان قوله استفهاما وشرطا في قوله فهما استفهاما وشرطا منصوب على
الظرفية اي في الاستفهام والشرط وهو حسن والمابني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط
( قوله ايان للزمان ) اي لظرف الزمان في الاستفهام كمتى نحو ايان يوم الدين اي يوم الجزاء
وايان يوم القيامة وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام ( قوله ايان يوم قيام زيد ) فان دخوله
في الامر غير العظيم غير صحيح ولكن يصح ان يقال ايان يوم قيام السلطان وفي ايان قدوم الحاج هو
داخل على الماضي (وقوله غير مختص بهما ) اي بشيء منهما والامر في العبارة سهل فلا يرد ما قيل
الاولى في العبارة ان يقال بواحد منهما اي بشيء منهما لانه لا يلزم من عدم اختصاصه بهما عدم اختصاصه
بواحد منهما ( قوله وقد جاء كسرهما ) وليس المراد مجيء كسرة الهمزة والنون جميعا لعدم مجيئه كذلك
بل المراد هو كسرة الهمزة مع فتح النون او فتحها مع كسر النون ( قوله الكائنة للحال استفهاما ) اي
وقت الاستفهام او من حيث استفهام او حال كون الحال استفهاما فان قوله للحال مفهم به بواسطة
( قوله وكيف جار مجرى الظروف ) وليس بظرف ومعناه السوال عن الحال اي عن حال شيء وصفته
( قوله مطلقا ) اي يستعمل للشرط مطلقا مع ما او غيرها على ضعف عند الكوفيين ( قوله بالخبرية
عنه ) فاذا قيل كيف زيد فكيف في محل الرفع لانه خبر لزيد وقدم الخبر لانه ظرف وبني لتضمنه
همزة الاستفهام ( قوله كيف جئت ) بفتح التاء لا بضمها لعدم السوال من النفس اراكبا او ماشيا
والهمزة للاستفهام فقوله على اي حال جئت يستلزم قوله اراكبا او ماشيا اي جئت راكبا او ماشيا

فيكون كيف حالا في الحقيقة و قوله على اي حال اشارة الى ان على كيف في الظروف لانه بمعنى
على اي حال فان الظرف والجار والمجرور متقاربان ظرفا ( قوله لموافقتهما ) اى لمشابهتهما
مذ ومنذ الحرفين لفظا او معنى (قوله المتقدم عليهما) مثبتا كان او منفيا (قوله اى اول زمان عدم
رويته ) فالضمير كضمير رايته و ليس فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم رويتي كما يتوهم
(قوله اى الاسم المفرد) اى الاسم الواحد وانما لم يقل اى الاسم الواحد لتوافق كلام المصنف وانما
اختار المفرد دون الواحد لان المقابل للمثنى والمجموع هو المفرد لا الواحد فالمفرد اعم من
المفرد الحقيقي والحكمي فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من ان الاولى ان يفسر المفرد بالواحد
والا يصدق على الثلثة مثلا انهما اسم مفرد بهذا المعنى اي لم يكن مثنى ولا مجموعا مع انه
لا يصح اطلاق الاول والابتداء على الثلثة لان الابتداء من الشيء جزء منه لا يساوى الا اليوم
الاول منها فلا يجوز ان يقع ما رايته مذ ثلثة ايام الذين صاحبها فيها انتهى حاصل كلامه فان الثلثة
ايضا مفرد حكمي مثل هذان اليومان فيكون هي واحدا نوعيا لان حاصل ما ذكره الشارح ان
المراد من المفرد هو الواحد وهو اعم من الواحد الشخصي والنوعي والواحد الشخصي ما رايته
مذ يوم الجمعة والواحد النوعي مثل ما رايته مذ يومان او مذ ثلثة ايام لانهما من نوع واحد (قوله
ما رايته مذ يوم لقيتني فيه ) اي ما رايته من ابتداء ملاقاتك لي الى اليوم فهما مختصة وكذلك
ما رأيته مذ ثلثة ايام لقيتني فيها اى عدم الرؤية من ابتداء ملاقاتك اي فيها (قوله لحصول التعيين)
اى المراد من المعرفة هو التعيين وهو حاصل من المعرفة الحكمية (قوله وانما كان التعيين اه) اي
التعيين مقصود فيما يليهما لانه لو كان ما يليهما نكرة فلا فايدة فيه ح في جعل الوقت المجهول
اول مدة الفعل مثل ما رايته مذ او منذ زمان من الازمنة لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة (قوله فيليهما المقصود بالعدد) وانما غير عبارة القوم ولم يقل فيليهما الدال على
العدد كما في اللباب لانه قد يقع بعدهما اذا كانا بمعنى اول مدة ايضا الدال على العدد لكن
العدد ليس بمقصود ح (قوله حال كونه متلبسا بالعدد) وانما جعل الظرف اعنى الجار والمجرور
مستقرا متعلقا بقوله متلبسا فجعله حالا من فاعل يليهما و هو المقصود بجعل الباء للملابسة
وانما يكون حالا باعتبار متعلقه ولم يجعل الباء صلة المقصود كما هو الظاهر من عبارته لدفع اعتراض
الشيخ الرضي حيث قال والاصح ان يقع به العدد موضع قوله بالعدد اي فيليهما المقصود به العدد
بينهما لان العدد يقصد من الثلثة التي هي يليهما و لا يقصد الثلثة من العدد لان العدد
مدلول الثلثة كما ان العدد يقصد من الاثنين اللذين يليهما ولا يقصد الاثنان منه فلما جعل
الظرف مستقرا متعلقا بقوله متلبسا اي حال كون الزمان الذي متلبسا متضمنا بالعدد لا ظرفا
لغوا متعلقا بالمقصود لا يرد ما ذكره الشيخ قال مولانا عصام لا يحتاج الى ما ذكره الشارح

المدفع الاعتراض المذكور بل يصح ان يجعل قوله بالعدد صلة المقحم كما هو ظاهر عبارة الشارح بان يكون المراد من قوله بالعدد هو اسم العدد اي قصد ما يليهما باسم العدد ولا شك ان الثلاثة التي يقع بعدها اسم العدد انتهى كلامه اقول انه لم يلتفت الشارح الى ما ذكره الفاضل المذكور لان ما يليهما على ما ذكره الفاضل المذكور يصير مدلول اسم العدد لا اسم العدد نفسه لان معناه ح قصد ما يليهما باسم العدد فح يكون ما يليهما هو المدلول لا اللفظ فالمقحم ح عبارة عن المدلول مع ان السوق يقتضي ان يراد منه اللفظ لان المراد من المفرد في قوله فيليهما المفرد هو اللفظ وهو ظ بخلاف ما اختاره الشارح فان ما يليهما على ما اختاره هو اللفظ لان المراد ان يليهما لفظ هو المقحم متلبس متضمن بالعدد فان الثلاثة التي يليهما متلبسة بالعدد ولا يصح ان يراد بما يليهما اللفظ على ما اختاره الفاضل المذكور لان معناه ح يليهما لفظ هو المقحم باسم العدد فاللفظ الذي يليهما هو الثلاثة مثلا فهو مقحم باسم العدد وهو الثلاثة وهو باطل كما لا يخفى على المتأمل (قوله اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ الخ) اي لا يخرج منه شيء ومنه اندفع ما قيل ان المقصد بيان جميع المدة وذا لا يستلزم تضمن العدد لصحة ما رايته مذ يومنا فلذا فسر قوله بالعدد بقوله اي بعدده المستغرق جميع اجزائه اي العدد الشامل جميع اجزاء العدد والحاصل ان المراد هو عدد الافراد وعدد الاجزاء ولا شك ان جميع المدة يستلزم ذلك (قوله ما خرجت مذ ذهابك) اي ابتداء عدم خروجي ذهابك ومعنى الامثلة الباقية مثله بلا فرق (قوله او الفعل) والمراد هو الفعل مع فاعله لعدم تحقق الفعل بدون الفاعل فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان الاولى ان يقول او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهم عبارته انتهى كلامه (قوله اي ما كتب على هذه الصورة) ومراده ان المصنف لم يقل ان وان للاختصار فمراده من قوله اوان ما هو على هذه الصورة فيشتمل ان المفتوحة المثقلة وان المخففة (قوله ما خرجت مذ زيد مسافر) اي ابتداء عدم خروجي هو مسافرة زيد والمراد هو الايام التي سافر زيد فيها سواء كانت شهرا او اكثر او انقص (قوله فيقدر بعدهما زمان الخ) اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة فلا بد ان يقدر بعدهما زمان هو مضاف الى احد هذه الامور كما في يوم ينفخ في الصور (قوله ليصح حمل الخ) لانهما مبتداء وبعدها خبر ولا بد من الحمل بينهما فلا يصح ان يقع ابتداء عدم خروجي ذهابك بل هو زمان ذهابك وانما حذف للعلم به فهما يكونان بمعنى اول المدة ح (قوله بمعنى اول المدة او جميع المدة) وكلاهما تركيبان اضافيان فاذا كان معنى الشيء معرفة فهو ايضا معرفة لا يقع هذا شيء آخر من المعارف فلم لم يعدها فيما سبق من المعارف لانا نقول هو داخل في المضاف لان المضاف اعم من ان يكون صورة او حكما او تقديرا (قوله فانهما عنده خبر المبتداء) لزم نكارتهما ويرد عليه قولك مذ يومان لان المبتداء يكون

والخبر معرفة فيه فان يومان نكرة غير مخصصة ولقائل ان يقول ان قوله يومان نكرة مخصصة بتقديم الخبر الظرف لان مذ ومنذ من الظروف اقول هذا مدفوع بما ذكره بقوله بل اعلم انهما اذا كان مبتداء وخبرا او لا يجوز ان يجاب عنه بان النكرة انما يتخصص بتقديم الخبر الظرف اذا كان ظرفا مستقرا وهما ليسا كذلك لان الش جعلهما ظرفا مستقرا لا لغوا كما عرفت آنفا ( قوله او خبرا ) كما هو قول الزجاج فهما اسمان صريحان لا ظرفان اقول لا يقال ان كونهما مبتداء يستدعي ان يكون اسمين صريحين لامتناع كون المبتداء ظرفا واما كونهما خبرين لا يستدعي كونهما اسمين صريحين لان الخبر جاز ان يكون ظرفا لانا نقول المراد من قوله لا ظرفان هو ان الظرفية غير مقصودة منهما ههنا فان معنى قولنا ما رايته مذ ثلثة ايام ليس ابتداء عدم رويتي لزيد في ثلثة ايام بل معناه ان ابتداء عدم رويتي له ثلثة ايام فح يكونان مبتداء وما بعدهما خبرا لهما كما هو قول الجمهور وكذلك ليس معناه على قول الزجاج ان ثلثة ايام في ابتداء عدم رويتي بل معناه ان ثلثة ايام ابتداء عدم رويتي فيكونان خبرا ح فالحكم بظرفيتهما لكونهما من اسماء الزمان فان اسماء الزمان يراد منها الظرفية اذا كان الظرفية فيها مقصودة فليس المراد بظرفيتها كونها ظرفا في تركيب ليست ظرفا بل اينما يصح ان يقصد بها الظرفية فاذا قلنا الدرس في المدرسة فالظرفية ح مقصودة فيكون ظرفا في هذا التركيب ثم ان كونهما من اسماء الزمان ظ لانه اذا قيل ما رايته مذ يوم كذا فاليوم اسم زمان ( قوله لوضع بعضها وضع الحروف ) فان وضع الحروف ان يكون على حرفين فهذا يدل على ان بعض الحروف ليس على وضعه مثل على ومنذ وحاشا فح لا يرد ان الحرف يكون على ثلثة احرف ايضا حتى يلزم ان وضع جميع اللغات المذكورة وضع الحروف ( قوله وحمل البقية عليه ) عطف على الوضع اي لحمل بقية اللغات على بعضها ووجه الحمل اتفاقها في لفظها ومعناها ( قوله وكلها بمعنى عند ) قال الشيخ الرضي كلها بمعنى من عند بان يكون من زائدة فح يكون بناء الامور المذكورة لتضمنها معنى الحروف لكن الش لم يلتفت اليه لان جعل كلمة من زائدة فيما نحن فيه ليس على ما ينبغي ( قوله وحكمها ان تجر ) اي حكم الاسماء المذكورة ان يكون مدخولها مجرورا بالاضافة اي اضافتها الى مدخولها ( قوله وقد ينتصب اه ) اي وقد ينتصب لعرب غدوة خاصة ( قوله تشبيها لنونها اه ) اي انتصاب لدن مدخولها وهو غدوة بضم الغين وسكون الدال لان نون لدن مشابهة بالتنوين الذي في رطل في كون كلمتيهما تامة بهما فما يكون بعد لدن مشابها بالمفعول فيصير لدن كالفعل والفاعل كالرطل وقد سبق تحقيقه في بحث التمييز ( قوله ولذلك يحذف ) اي ولاجل ان نونها كالتنوين الذي في رطل يحذف النون منها في بعض الاحيان ويثبت في بعضها ( قوله ولكون غدوة ) اي نصبها لكونها اكثر استعمالا من سحرة بضم السين وسكون الحاء المهملة وغيرها كبكرة بضم الباء وسكون الكاف وانما قال غدوة اكثر استعمالا لان

معنى الغدوة بالفارسية جاشتكاه فكثير من اعمال الناس يعمل فيها فاذا كان كثرة الاستعمال
فيها فالخفة مطلوبة فيها وليس كثرة استعمال الناس في سحرة وبكرة ومعنى الاول سحركاه ومعنى
الثاني شبانكاه والقايل ان يقول ان قوله ولكون الغدوة الخ مع قوله تشبيها لدونها الخ اما دليل
واحد او كل منها دليل على حدة فان كان الاول فنقول لا يحتاج في اثبات المدعى الى قوله ولكون
الخ فان المدعى ثابت بقوله تشبيها الخ وان كان الثاني فنقول قوله ولكون الخ لا يثبت المدعى اصلا
لان المدعى هو نصب غدوة بلدن ونصبها ح بكثرة الاستعمال لا بلدن الا ان يقال ان المجموع
دليل واحد ولكن لما لم يكن المشابهة المذكورة دليلا لتعديته فضم اليه كثرة الاستعمال (قوله
وقد تضم القاف) مثل قط بضم القاف والطاء المخففتين وقد جاء من الظروف المبنية معناه دهر كما
كما اشار اليه الشر (قوله اي لاجل الفعل) وهذا القول مع قوله والزمان بيان لقوله للماضي ومآل
كليهما واحد (قوله وقوع شئ فيه) اي في الزمان متعلق بكلا الحاليين المذكورين (قوله لاختها)
يعني قط بالتخفيف (قوله وحملت) اي قيل بناء المشددة لحملها على اختها وهي عوض من ان
كلا منهما للنفي الفعل (قوله اي لاجل لفعم) وهذا القول مع قوله والزمان لبيان قوله للمستقبل
ومآل كلا المعنيين واحد وقوله فيه وقوع شئ متعلق بهما (قوله لا اراه عوض) اي لا اراه دهرا
فقوله عوض بمعنى دهر الداهرين يعني نديده ام زيد را در روزگار كذران شده ها فاذا بقي
شخص في الدهر كثيرا فيطلق عوض عليه فيقال اراه عوض اي عوض العايضين اي دهر الداهرين اي
في الذين هم باقون في الدهر (قوله وبناء عوض) اي بناء عوض لكونه من الاسماء التي مقطوعة
عن الاضافة كقبل وبعد فيحتاج الى المضاف اليه فشابه الحرف فقال مولانا عصم ان عوض اذا كان
من الاسماء التي هي مقطوعة عن الاضافة فهو داخل في قوله منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد
فايراده هو هنا لغو لا طايل تحته حيث قد سبق حكمه انتهى كلامه اقول معنى كلامه ان عوض مشابه
بما قطع عن الاضافة لا انه عينه حتى يرد ما ذكر الفاضل المذكور وكيف كان عينه لان ما هو
مقطوع عن الاضافة اذا كان مضافا لفظا فلا احتياج الى ملاحظة الاضافة ح وان لم يكن مضافا لفظا
فلا بد من ملاحظة الاضافة في معناه بخلاف عوض فانه ليس مثل قبل وبعد في ذلك فانه اذا لم يكن
مضافا لفظا لا يجب ان يلاحظ الاضافة في معناه بل هو تام بدون المضاف اليه لصحة قولنا لا اراه
عوض بدون ذكر العايضين ويمكن ان يقال بناء عوض لحمله على اخته وهي قط من حيث ان
كلا منهما لنفي الفعل كما سبق آنفا في وجه بناء قط مع ان الظاهر ان يقال ذلك في وجه بناء عوض
كما لا يخفى (قوله بدليل اعرابه) اي بدليل جواز اعرابه اي عوض لان الظرف المضاف الى
الجملة يجوز بناؤه فلا يرد ح ما قيل لا نم اعرابه مع المضاف اليه لانه لم لا يجوز ان يكون مع
المضاف اليه مبنيا على الفتح مثل عوض العايضين بفتح الضاد ح كما في حالة غير الاضافة

فانقلت ان كلواحد من قبل و بعد مع المضاف اليه معرب قطعا فينبغي ان يكون عوض كلة كما هومثلهما في حالة القطع عن الاضافة قلت ما هو مشابه لشئ جاز ان لايكون مثله في جميع الاحوال فجاز ان يكون ادون منه في الحكم (قوله المضافة الى الجملة) سواء كانت اسمية اوفعلية كذا قالوا (قوله لاكتسابها البناء منها) فقوله لاكتسابها بالباء بمعنى الكسب او بالهمزة بالفارسية بيشيدن وكذلك قوله ولا يجب اكتساب المضاف اه بالباء او بالهمزة ولقايل ان يقول المضاف اليه وهو الجملة ههنا ليس من المبني الاصل حتى يكتسب البناء منه وايضا قد قالوا ان الجملة من حيث هي هي لا توصف بالاعراب ولا بالبناء فكيف يصح قوله لاكتسابها اه فحق العبارة ان يقال ان الظروف المضافة الى الجملة كالاضافة لانها في الحقيقة مضافة الى المصدر الذي تضمنه الجملة فشابهت الغايات كما سبق تفصيله في حيث ويمكن حمل كلام الشارح على هذا الا ان حق الاداء ح ليس في ماذكره الشارح بل في ماذكرناه ويمكن ان يقال كلامه مبني على ان الجملة من المبني الاصل كما هو مذهب السيد قدس سره ومايدل على ذلك في كلامه قوله ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه اي من المبني وهو الجملة ههنا فهذا كلامه يدل على ان الجملة مبنية وماذكر في مبحث المبنيات في بيان الاسم يؤيده حيث قال اواضافته اليه كقوله تعم من عذاب يومئذ فان الاضافة فيه بواسطة اذ ولعل المراد من كلامه هو الثاني لا الاول (قوله ولو بواسطة) كما في الظروف المضافة الى اذ فانه مضاف الى المضاف الى الجملة كما في يومئذ اي يوم اذ كان كذا (قوله فيمن قراء بالفتح) وهو متعلق بكلتا لا يتين فانه قد يضم ليوم في الاولى وقد يكسر في الثانية مثل يومئذ بكسر الميم (قوله ويجوز اعرابها) فان الجواز في قوله ويجوز بناؤها يدل على جواز الاعراب ايضا (قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان) اي وكذلك يجوز بناء مثل وغير على الفتح اذا اضيفا الى ما او ان بفتح الهمزة مخففة او مشددة لمشابهتهما بالظروف المضافة مثل اذ وحيث (قوله وبهذه المشابهة) وهي الاحتياج الى المضاف اليه ذكره ما في بحث الظروف وان لم يكونا من الظروف (قوله من اقسام الاسم) اشار به الى ان هذا انقسام آخر للاسم (قوله بوضع جزئي او كلي) بان كانت آلة الملاحظة كليا وجزئيا وكون الموضوع له كليا او جزئيا ظ لا يحتاج الى الذكر فلا يرد ح ما قيل ان الموضوع له اذا كان جزئيا او كليا يكون الاسم معرفة كما ذكره فلوقال بموضع وضع جزئي او كلي لشئ جزئي او كلي لكان افيد واعلم انهم قالوا ههنا اربعة اقسام الاول ان الوضع والموضوع له معا كلي والثاني ان يكون كلاهما جزئيا والثالث ان يكون الوضع كليا والموضوع له جزئيا والرابع عكسه و الاول مثل وضع الانسان للحيوان الناطق فانه لوحظ الحيوان الناطق اولا فوضع الانسان بازائه فيكون الوضع كليا كالموضوع له لكن بشرط استعماله في الجزئيات و الثاني وضع زيد للذات المعينة فيكون آلة الملاحظة

هي الذات كالموضوع له والثالث كالضماير مثل انا وانت وغيرهما فانها موضوعة لكل فرد فان وضعها للجزئيات بخصوصها مع لا نها غير متناهية وقالوا ان القسم الرابع مجرد احتمال عقلي لا مطابقة له في الخارج لانه يمتنع ان يكون الجزي آلة لملاحظة الكلي ان تم تم والا فلا ( قوله متلبس بعينه ) اشارة الى ان الظرف مستقر والباء للمصاحبة وانما لم يجعل الظرف لغوا لان الظاهر ان يكون قوله بعينه صفة لشيء وكون الجار والمجرور صفة انما يكون باعتبار متعلقه والمناسب للمتعلق ههنا هو لتلبس لا غير لعدم صحة المعنى ح اولانه يلزم ان يكون قوله بعينه ح بمعنى المعين اي ما وضع لشيء معين فالنكرة ح ما وضع لشيء غير معين مع ان الوضع لغير المعين بط اولان المتبادر من العين هو الذات فلو اكتفي بمجرد ذلك لصدق التعريف على النكرة لانها موضوعة لشيء بعينه اي لذاته فان رجلا موضوع لمفهوم كلي هو الحيوان الناطق اي موضوع لذات هي هذا المفهوم بشرط استعماله في الجزئيات ولكن الذات ليست متعينة معلومة للمتكلم والمخاطب معهودة بينهما ويرد عليه انه اذا قيل جاء رجل اذا كان ذاته معينة معلومة معهودة بينهما فيلزم ان يكون معرفة الا ان يتم اذا وضع رجل على ذات معينة معلومة كذلك فيلزم كونه معرفة او يقال ان المعلومية والمعهودية غير معتبر في اسم الجنس لما سياتي في موضع الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ( قوله بعينه اي بذاته المعينه ) وقد عرفت انه لو فسر العين بالذات فقط يصدق التعريف على النكرة فلذا فسره بالذات المعينة كذلك فلا يرد ما قيل من ان المتبادر من العين هو الذات فقط لا الذات بوصف التعين كذلك فالاولى في العبارة ان يقول بتعينه اي ما وضع لشيء متعين ( قوله للمتكلم والمخاطب ) قال مولانا عصم لا دخل لعلم المتكلم في كونه معرفة لان المتكلم عالم بها في النكرة ايضا فالمعتبر في المعرفة علم المخاطب فلا فائدة لذكر المتكلم انتهى حاصل كلامه اقول ذكر المتكلم لاجل قوله المعهودة لان المعهود انما يكون بين الشخصين لا في شخص واحد اونقول ذكره اشارة الى التشبيه المعتبر في كلامه فالمراد هو ذاته المعينة المعلومة للمخاطب كما تكون متعينة معلومة للمتكلم وقد اعتبر وامثل هذه التشبيه في مثل هذا الكلام بينهم ( قوله فالشيء مقيدا ) فان ذات زيد اذا كان معلوما لهما معهودا بينهما فوضع لفظ زيد بازائه فهو معرفة والا فهو نكرة واعلم ان المراد بالوضع اعم من ان يكون بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات وهي شيئان اسماء الاشارة والموصولات او بوضع كلي كالمعرف باللام اي الداخل عليه حرف التعريف والمضاف الى احد الامور الخمس المذكورة والنداء واعترض بان التعريف لا يصدق على المضمرات والمبهمات حيث وضعها الواضع لمفهوم عام ليطلق على كثير من المعنيات ولم يوضع لهما بشيء بعينه والجواب انهما موضوعتان لكل واحد واحد من الافراد بخصوصه في ضمن المفهوم الكلي كما اشار الشم اليه في بيان قوله

وهي المضمرات والمبهمات واجيب عنه بوجه اخر بان المراد ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه عند الاستعمال لا يقم هذا لم يرتبط بالوضع نعم يرتبط بالدلالة كما في بعض النسخ لانا نقول الوضع تخصيص شيء بشيء وهو يرتبط به واعترض بعض الشارحين بان المراد من التعين اما التعين الشخصي او الاعم من الشخصي والنوعي او الجزئي او الكلي وان كان الاول فيخرج علم الجنس من التعريف لعدم وضعه لشخص بعينه وان كان الثاني فيدخل فيه النكرة لانها موضوعة لمعين في ضمن المفهوم الكلي واجيب عنه باعتبار الحيثية فان النكرة ليست موضوعة لمعين من حيث هو معين والجواب عنه ما حققه الشم بان الواضع اعتبر المعلومية في علم الجنس دون في النكرة وسيأتي وجهه في موضعه واعترض بانه يخرج عنه العلم المنكر اي العلم الذي له شريك مثل زيد اذا كان اسم جماعة كلوا حد منهم زيد واجيب باعتبار قيد الاستعمال على ما مر وفيه انه يخرج ضمير المخاطب اذا قصد به الخطاب لغير معين كما في قوله تع ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم الا ان يقم ان ضمير المخاطب الذي قصد به الخطاب لغير معين مما وضع لشيء بعينه عند الاستعمال بوضع العام والموضوع له الخاص فيكون الموضوع له كل واحد واحد بخصوصه عند الاستعمال ويمكن الجواب ايضم بتخصيص المعرف بالعلم الخاص فان العلم المنكر كزيد وان كان علما ولكن لا يختص بواحد بل يحتاج الى كثير الوصف قولك زيد العالم وزيد البصري والسمرقندي وغير ذلك (قوله واشار بترتيبها) اي المعارف الى ما هو مقدم با لرتبة على الاخر ولكن وجدان ذلك في غاية الصعوبة فانهم قالوا ان تعريف المبهمات مساو لتعريف الالف واللام وايضم يلزم منه ان يكون التعريف بالاضافة ادنى في المرتبة من البواقي وهو في حيز المنع فان المضاف الى ضمير لو كان ادنى انما يكون ادنى من تعريف الضماير دون البواقي فتامل (قوله بازاء معان معينة مشخصة) قال مولانا عصم ان ذكر المشخصة يدل على انها موضوعة لمعان شخصية هي جزئيات حقيقة وهو غير جايز في مطلق المضمرات فان الضمير الغايب موضوع لمعان كلية ايضم نحو الانسان هو الحيوان الناطق فان الانسان كلي فان الضمير الى اي شيء رجع فهو الموضوع عليه وقد اختلفوا في ضمير الغايب في ذلك كما في الرسالة الوضعية ما حاصل كلامه مفصلا اقول الانسان في قولنا الانسان هو الحيوان الناطق يكون المرجع اليه الذكري لا الحقيقي فان المرجع اليه الحقيقي هو كل واحد من الافراد بخصوصه والمرجع اليه الذكري الة لملاحظة افراده فلا اشكال ح ويمكن ان يقال ايضم بان المراد من التعين والتشخص هو المعلومية سواء كانت بالشخص او بالنوع ح باعتبار امر كلي لملاحظة الافراد (قوله من حيث انه) اي المتكلم الواحد يحكي عن نفسه مثلا فان قولنا يحكي عن نفسه مفهومه كما ان لفظ المتكلم الواحد ايضم مفهوم من مفهوماته وله لا يفهم الا الواحد بخصوصه اه) اي لا يفهم من لفظ انا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه

ولا يفهم منه هذا المفهوم الذي هو القدر المشترك فلو كان لفظ انا موضوعا للقدر المشترك
ليفهم منه مع انه ليس كذلك واعلم انه ذهب الى الوضع العام والموضوع له الخاص صاحب
الرسالة الوضعية وتبعه السيد قدس سره وغيره من المتاخرين واما المتقدمون فذهبوا الى
الوضع العام والموضوع له العام والى الوضع الخاص والموضوع له الخاص ولما كان مذهب
المتاخرين ظاهرا فلهذا صح كلامهم على مذهبهم فلا يرد ح مايقال ان المهم من المتقدمين
فلم لم يصح كلامه على مذهبهم مع ان عبارته صالحة لذلك بان يقال انها موضوعة لاستعمال معان معينة
مشخصة باعتباراته فيكون موضوعا لمفهوم كلي ولكن يستعمل في الجزئيات فح يكون اللام في قولنا
لاستعمال معان لام الغرض (قوله فتعقل) بضم القاف المشددة او بصيغة الغايب المجهول او المعلوم
بارجاع الضمير الى الواضع كالضمير المستتر في جعله وح يكون قوله آلة حال عن المفعم (قوله كما
اذا تصورت ذات زيد) واعترض بانه يشكل بالعلم الشخصي الذي هو الواجب لان تصوره بخصوصه
لايحصل الا لله تع ازاحة هذا انما يرد اذا كان واضع الالفاظ هو الانسان و ذا كان واضع الالفاظ
هو الله تع فلا قلت هذا غير نافع لانا نحتاج الى تصور الطرفين عند عقد القضية نحو الله عالم او حي
او قادر فان تصور النسبة يتوقف على تصور الطرفين فيعود الاشكال ح ونسبوا دفع هذه الشبهة
الى الصعوبة اقول لاشك ان الواجب قديم ازلي وصفاته و اسماءه قديمة فواضعها ليس الا
الواجب دون الانسان لان الانسان يكون محلا لظهورها ولقائل ان يناقش بان تصور الطرفين
بالكنه غير لازم لم لايجوز ان يكفى تصوره بالوجه في تصور طرفيها وكذا في تصور ذاته تع عند
وضع الاسم عليه تع بان يقال الواجب حي او قادر يقتضي ذاته وجوده او قديم وغيرها فتدبر ولا
تغفل (قوله او الجنسية) عطف على الشخصية كما اذا تصور مفهوم الاسد ووضع بازاء هذا المفهوم من
حيث معلوميته ومعهوديته بينهما لفظ اسامة فهذه اللفظ باعتبار المعلومية والمعهودية بينهما
علم لهذه المعنى الجنسي ومعرفة و الفرق بين الاسد والاسامة ان الواضع اعتبر المعلومية في
المفهوم [illegible] ووضع لفظ الاسامة له واما عند وضع الاسد لم يعتبر المعلومية المعهودية فيه ففي
اسم الجنس كالاسد ورجل لم يعتبر المعلومية ثم يعلم اعتبار المعلومية وعدم اعتبارها من كون
اسامة غير منصرف بخلاف الاسد فانه منصرف فانهم جعلوها غير منصرف للتانيث والعلمية
فهذا دليل على اعتبار المعلومية فيها دون في اسد فاعلم ذلك (قوله وانما سميت مبهمات)
اي انما سميت بالمبهمات مع كونها من المعارف لان اسم الاشارة قبل الاشارة بها الى شئ اشارة
الى مبهم عند المخاطبين لاحتمال ان يكون كل شئ مما يحضره مشارا اليه وكذا الموصولات من غير
تتميمة بصلة عند المخاطب (قوله وهذه القسم) اي المبهمات (قوله معنى المشار اليه) والاضافة
للبيان اي المشار اليه المفرد المذكور بيانية (قوله عين) عطف على تعقل (قوله لان الشهور)

اى التصور المعتبر في الوضع عام (قوله وهو) اى التصور وهو المشترك بين تلك الافراد (قوله والرابع والخامس) اي الرابع ما عرف باللام والخامس ما عرف بالنداء (قوله باللام العهدية) اى العهد الخارجي والذهني فانهما معا من المعارف فاللام فيه اما للتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدراهم واما للتعريف استغراق الجنس كقوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكورا ثم يعاد المذكور معرفا كقوله تع كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان معهودة بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب واعلم ان تقابل الاستغراق بالجنس تقابل العام بالخاص فان الاستغراق فرد من افراد الجنس لانه لو كانت الاشارة الى فرد مفهوم المدخول معينا فهو العهد الخارجي وان كانت الاشارة الى مفهوم المدخول وح اما ان يكون اشارة باعتبار تحققها في ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق او باعتبار تحققها في ضمن فرد غير معين فهو لام العهد والتقابل المذكور لا يخلو عن نكتة وهي ههنا التفصيل اي تفصيل اقسام اللام فح لا يرد ما قال مولانا عصم ان تقابل الاستغراق بالجنس غير صحيح لان الالف واللام في الحقيقة قسمان خارجي وجنسي والاستغراق والعهد الذهني من فروع الجنسية كما حققنا في اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشيء الى نفس شيء وقسمه انتهى كلامه ولقايل ان يناقش بانهم جعلوا الالف واللام قسمين عهد خارجي وجنسي لم لم يجعلوا قسما واحدا وهو الجنس لانه يمكن جعل العهد الخارجي قسما منه كالعهد الذهني وهو ظ وان قلت لا مناقشة في الاصطلاح قلت هذا يصح اذا تحقق الاصطلاح من غير نكتة وسبب مع ان الظ خلافه (قوله اللام الزايدة) فانها لتحسين اللفظ وتزيينه وليست للتعريف كاللام في اللئيم في قولهم ولقد امر على اللئيم يسبني لانه قال بعضهم ان اللام فيه زايدة ولذا جعل جملة يسبني صفة له وفيه نظر لان اللام الزايدة قليلة ولم يذهب الى زيادتها الا دعى منهم فالظ ان يقع لئلا يدخل فيه اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فانها لام اسمية لا حرفية فلا يكون لتعريف مدخولها لانها لا يكون للتعريف الا اللام الحرفية واللام الاسمية فيهما بمعنى الذي فيكون نفسها معرفة لا مدخولها وهو الذي ذكرنا ملايم بالمقام كما لا يخفى (قوله والميم في ايمن الله) دفع سوال تقريره ان حصر المعارف فيما ذكر بط لان الميم فيه من المعارف ايض وتقرير الجواب ان الميم ليس من المعارف بل بدل منها لانه في الاصل ليس من امبر امصيام في امسفر قال مولانا عصم ان ما ذكره ههنا ينافي ما ذكره سابقا في خواص الاسم انه لو قال حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله ليس من امبر امصيام في امسفر لان ما ذكره سابقا يدل على انهما من المعارف لا بدل منها انتهى حاصل ما ذكره في الموضع المذكور اقول كلام الشم فيما سبق مرضي له وكلامه ههنا ليس بمرضي له لانه مجيب والمجيب

ان يقول كلامه على خلاف مرضيه او نقول كلامه فيما سبق مبني على مذهب وكلامه ههنا على مذهب آخر و لقايل ان يقول الانسب ايراد قوله وليس من ابراده بعد المعارف كلها لان حاصله بطلان الحصر وبطلانه لايعلم الا بعد معرفة جميع المعارف والجواب عنه بان مبنى الاعتراض على ان الميم من المذكور فينبغي ان يقول وما عرف باللام او بالنداء او الميم لان الجميع موضوع لما عرف باللام ايضا فلهذه المناسبة اورده ههنا (قوله اذا قصد به معين) وهو حد الواقع وكذا فرد الغير معين (قوله لا يصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهي المضمرات والاعلام والمبهمات و ما عرف باللام لان المنادى لا يقع مضافا اليه فحاصل المعنى ان السادس هو المضاف الى احدها مما يصح منها ان يقع مضافا اليه والمنادى لا يصح ان يقع مضافا اليه والشم لم يتكلف في اللفظ لارجاعه الضمير الى الخمسة المذكورة كما هو الظاهر المتبادر ولكنه تكلف في المعنى لما ذكرنا من الصلاحية في الاضافة فيها ولكن الشم الهندي تكلف في اللفظ لارجاعه الضمير الى الاربعة الاول فانه تكلف بعد ما والظاهر ما فعله الشم ثم اقول الضمير راجع الى الخمسة المذكورة بحيث لم يكن فيه تكلف لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى لانه لاشك ان الضمير راجع الى الانواع المذكورة من المضمرات والاعلام الا الى افراد هذه الانواع لانه ح يشكل بالمضمرات ايضا لان بعض افرادها كالضمير المنفصل نحو هو لا يقع مضافا اليه فلا يقع غلام هو بل يقع غلامه فاذا كان كذلك فالمصنف اعتبر المعرف باللام والمعرف بالنداء نوعا واحدا ولهذا غير السوق واورد النداء بكلمة او لا الواو فح يكون الضمير راجعا الى الانواع الاربعة التي يقع مضافا اليه لجريان الاضافة في النوع الرابع الذي هو مركب من القسمين وان لم يقع افراده مضافا اليه فظهر مما ذكرنا من التفصيل ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان الشم تكلف جدا لان المتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى انتهى كلامه (قوله ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة) والاظهر ان يقول ليدخل فيه المضاف الى احدها (قوله مثل غلام ابيك) فان الغلام مضاف الى ضمير الكاف بواسطة الاب والياء في ابيك للاعراب (قوله نظرا الى ما سبق) في اول بحث المجرورات في بيان قوله وتخفيفا تعريفا مع المعرفة (قوله او المثل او الشبه) وغيرها مما هو بمعنى الغير والمثل (قوله اي اضافة معنى) بفتح التاء بدون التنوين للاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعطي اعرابه للمضاف اليه فيكون قوله معنى مفعولا مطلقا مجازا لان المفعول المطلق حقيقة هو المضاف وهو مثل ضرب ضربا على صيغة المجهول لان العامل فيه هو المضاف في قوله المضاف الى احدها اي الذي اضيف الى احدها اضافة معنى وانما اعتبار تقدير المضاف دون الموصوف اي اضافة معنوية لان تقدير الموصوف يستلزم ارتكاب

خلاف الظاهر وجهين احدهما تقدير الموصوف وثانيهما جعل المعنى بمعنى المعنوية وعلى
تقدير حذف المضاف لا يلزم الا ارتكاب واحد من خلاف الظ وهو تقدير المضاف فقط لان قوله معنى
بمعنى لا حاجة بمعنى المعنوية ح (قوله يعني اضافة معنوية) بيان حاصل المعنى لا لتصحيح قوله
معنى حتى يلزم ح خلاف الظاهر وجهين (قوله ومعنى المضاف الى احدهما تسمى ظاهراه) اي معنى
قوله المضاف الى احدها معنى ظ لا يحتاج الى البيان (قوله مستغن عن التعريف) لان المعرف
باللام هو الذي كان بعد دخول الالف واللام والمعرف بالنداء قد سبق في بحث المنادى
انه ما دخول حرف النداء فاحتياج الى البيان ليس الا تعريف العلم (وقوله خص العلم) جزاء
الشرط (قوله العلم ما وضع لشيء بعينه) وانما لم يقل العلم معرفة ولم يجعل قوله غير متناول اه مع
قوله ما وضع لشيء بعينه تعريف المعرفة فعلى ما فعله المص غير معهود بينهم فهو مثل تعريف
الانسان بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة شيء له النطق وانما المعهود تعريفه بالحيوان
الناطق لان المص لما قال العلم فلا بد من قوله غير متناول غيره بوضع واحد وهو لم يصلح
للادخال في تعريف المعرفة فلهذا عرفه بتفصيل المعرفة دون المعرفة وقال ما وضع اه (قوله
والاقهوا الاسم) فهو لم يصدر بالاب والابن والام والبنت والابنة وهي تانيث الابن (قوله واحترز
به عن النكرات) فعلم من هذا ان قوله ما وضع لشي بعينه جنس شامل لجميع المعارف (قوله والاعلام
الغالبة التي اه) وهي التي يكون لها معان كثيرة اولا ولكن لا يستعمل الا في فرد منها وهذا دفع
سوال تقريره بان الاولى ان يقم العلم ما اطلق على شيء بعينه اذ ليدخل فيه الاعلام الغالبة فانها
صارت اعلاما بغلبة الاستعمال في فرد معين من افراد جنسه لا بوضع واضع نحو النجم والصعق
وابن عباس وابن عمر والصعيق هو الرجل الذي ليس له شجاعة ثم يراد منه الرجل الخاص وتقرير
الجواب ان استعماله في فرد معين الغلبة بمنزلة الوضع من واضع فكان المستعملين وضعوا ذلك
العلم له اي لفرد معين (قوله غير متناول غيره) وانما لم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال بعضهم
لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبهه شيء حتى يحكم عليه بانه لا يتناول ما اشبهه وفيه ان السوالب
لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجوده وفيه ان نفي
التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبة فتوجب وجود ما اشبهه وذلك بط
وفيه ان الموصولات مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع
فيمكن النفي مع كون الصلة موجبة (قوله اي حال كون ذلك الاسم اه) اشارة به الى ان قوله
غير متناول حال من الضمير في وضع ولا يجوز جره على ان يكون صفة لشيء لانه يخرج الاعلام
الجنسية ح هكذا في بعض الشروح وقال في بعض الشروح لا يجوز جره لان ذلك الشيء
لا يتناول غير نفسه حتى يحترز عنه (قوله باستعماله فيه) بيان التناول اي تناوله باستعماله

ذلك الاسم في غير ذلك الشيء واحترز بقوله غير متناول غيره عن المعارف غير العلم فان المعرف باللام كالرجل اذا اريد به زيد يصح ان يراد به عمرو وبكر وخالد وغيرهم فيقع الرجل ويراد به زيد ثم يقع ويراد به عمرو وهكذا وكذلك انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو وفاد احتياط ذلك فاعلم ان قوله باستعماله فيه اي باستعمال ذلك الاسم في غير ذلك الشيء لدفع سؤال تقريره ان انت مثلا اما وضع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه مع ان فهم المعنى معتبر في مفهوم الوضع ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لانه موضوع لشيء غير معين والمقدر خلافه وتقرير الجواب ان المراد من الوضع هو الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه ولم يستعمل في غيره لا يقع في الجواب عنه بانا نختار انه موضوع لمخاطب غير معين وذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك لكونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجال معرفة لكونه موضوعا لواحد من الرجال والحال ان مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين ( قوله واحترز به عن المعارف كلها ) اي عن المعارف التي هي غير العلم قيل لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح ( قوله اي تناول بوضع واحد ) اشار به الى ان الاسم الظرف صفة لمصدر المحذوف فيكون النفي مقيدا بهذه التناول اي عدم التناول بوضع واحد فيدخل العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل اخر ثم وثم فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع متعددة فان الوضع في المشترك متعددة ( قوله لئلا تخرج الاعلام المشتركة ) لا يقع خرج بقوله غير متناول الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد للادخال لا لعدم الخروج لانا نقول ليس المذكور في الحد التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة ( قوله ولما اشار الى ترتيب انواعه ) بقوله هي المضمرات الخ ( قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها ) وهي ضمير المتكلم والمخاطب والغايب ( قوله فيما يكون فيه ) اي في الاصناف وتذكير الضمير باعتبار الموصول وقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات سيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يمكن فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه ( قوله يعني اقلها لبسا ) ان المراد بالاعرفية ما كان اقل التباسا عند المخاطب من بين اصنافها ولا يخفى ان قوله اقلها لبسا يشعر على وجود الالتباس في ضمير المتكلم على قلة وليس كذلك وهو لا يلايم المراد من الاقل هو المنفي مطلقا كما في بيت المصم حيث قال قوله كفتم الاثنين وفا

ومهرد رعالم كم است ❁ باز ميكويم كه شايد بوده باشد عالم است ❁ واليه اشار بقوله لبعد وقوع الالتباس فيه وبقوله اذا قلت انا لم يلتبس بغيره وبقوله وليس المراد بالاعرفية الخ فيكون المراد من الالتباس هو الالتباس التوهمي لا الحقيقي واليه يشعر قوله فيتوهم ان الخطاب له وحمل قوله كم است على الاقل دون العدم وقوله شايد بوده باشد حتى لكثير لا يخلو عن البعد كما لا يخفى على المتامل فيه ( قوله لم يلتبس بغيره ) اذا علم السامع صدوره عن المتكلم فانه اذا لم يعلم به فيكون الالتباس من وجه آخر كما لا يخفى بخلاف ما اذا قال انت فان فيه التباس وان علم صدوره من المتكلم لانه اذا كان رجلان لصق كل منهما بالاخر فح اذا قال المتكلم انت متوجها اليهما لم يعلم السامع ان الخطاب باي منهما ( قوله انه ادون منها ) اى الضمير الغايب ادون في اعرفيته من المخاطب والمتكلم لانه اذا كان الاعرف بين المضمرات هو ضمير المتكلم ثم المخاطب فيكون ضمير الغايب ادون منها قطعا ( قوله واقتصر على بيان النسبة ) اي نسبة الاعرفية بين اصناف المضمرات فقط ( قوله الا المضاف الى احدها ) اى يكون في اصنافه تفاوت باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا لم يثبت المص التفاوت بين اصناف المضاف الى احدها ( قوله بعد بيانه بين انواع ) فاضافة البيان الى الضمير اضافة الى المفعم وقوله واصنافه عطف تفسيري لقوله انواعه والحاصل انه قد بين المضاف اليه وهو المضمرات وبين اصنافها ايضا فاذا علم الفرق بين اصناف المضمرات علم الفرق بين المضاف الى اصنافها ايضا لما عرفت من ان التفاوت فيه باعتبار تفاوت المضاف اليه وقد عرفت ايضا انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الاخرى فلا تفاوت ح بين المضاف الى اصنافها ايضا لما مر من ان التفاوت فيه باعتبار تفاوت المضاف اليه (قوله فان فيه اختلافات كثيرة) وهذا القول لبيان اختلافات التي في هذا المقام لا دليل لقوله وهذا الترتيب الخ لان كون الاختلافات كثيرا في هذا المقام لا يكون سببا لكون ما ذكره المهم مذهب سيبويه كما لا يخفى ( قوله والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه ) معناه يظهر من حد المعرفة وحكمها انها اذا وقعت في حيز النفي او الاستفهام استغراق الجنس مفردا او مثنى او مجموعا ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بدون القرينة احتمالا مرجوحا الا اذا دخل عليها من فانها ح نص في الاستغراق فمعنى ما جاءني من رجل ما جاءني هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فذكر المبتدا و ترك المنتهى فان رجلا وضع لواحد من هذه الحقيقة و يتناول كل على سبيل البدلية ( قوله لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها ) فان دخول التاء في المذكر فيها من الثلثة الى العشرة دون في المونث من الاحكام الخاصة وقوله ليست لغيرها مما لا يحتاج اليه لانه راجع الى الخاصة ( قوله اى الفاظ وضعت ) انما لم يقل اسماء وضعت كما هو الظ للايضاح في الفاظ التعريف فان الايضاح ههنا بذكر الالفاظ من ذكر الاسماء كما يظهر ذلك مما ذكر من بيان التعريف ثم

ان التعريف لايشكل على الذراع لان اسماء العدد الفاظ وضعت لذلك والذراع ليس لفظا موضوع لذلك بل هو موضوع لآلة تعرف باستعمالها كمية اعداد الاشياء ( قوله لكمية احاد الاشياء ) وقد ذكر معنى الكمية والاحاد والاشياء واضافة الاحاد الى الاشياء لامية كما ستعرف من بيانه (قوله منفردة كانت الخ ) هذا التعميم لدفع سوال اورده بعض الشارحين وستعرف سواله مع دفعه ( قوله فالاشياء هي المعدودات ) اى الاشياء في عبارته عبارة عن المعدودات وهي الدراهم او الدنانير او الفلس او غيرها واحادها عبارة عن كل واحد واحد من تلك الاشياء والشم جعل الاحاد اجزاء المعدودات لان اسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكمية الاشياء فلا يرد ما ذكره مولا ناعصم من ان الشم جعل الاحاد من اجزاء المعدودات فذكر الاحاد لغو ويكفي ان يقول لكمية فينبغي ان يقم المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها انتهى كلامه ثم اقول ماذكره بقوله فينبغي ان يقم الخ ليس على ما ينبغي لان العدد في عرفهم يطلق على احاد الاشياء بمعنى اجزائها الا على الوحدات القائمة بها فالظ ان يكون اسم العدد موضوعا لكمية الاحاد بمعنى الاجزاء فتامل ( قوله وكمية الاحاد ) اي كمية الاحاد عبارة عما يجاب به عند السوال عن واحد المعدودات او عن اكثر من واحد منها اي كمية الاحاد هي مدلول ما يجاب به عند السوال عن واحد المعدودات لا لفظه فيكون في عبارته مسامحة فان الكمية مدلول ثلثة مثلا لا لفظها واشار الى هذه المسامحة بقوله والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات الخ فالمراد بالالفاظ ههنا هو لفظ ثلثة واثنان وواحد وغيرها من اسماء العدد والمراد من الكمية مدلولها فاذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم فيقال باي درهم اشتريت هذا الشئ فيجاب عنه بثلاثة او باثنان او بواحد ( قوله بان يكون كل واحد منها ) اي من تلك الالفاظ موضوعة لكمية واحد منها اي من الكميات وهي مدلول الالفاظ المذكورة لا نفس الالفاظ اذ هي دالة على الكمية ( وقوله اسماء العدد ) خبر لقوله والالفاظ الموضوعة ( قوله فالواحد موضوع الخ ) هذا تفريع ما تقدم من دفع السوال الواقع من بعض الشارحين تقريره ان تعريف اسماء العدد لا يصدق على الواحد والاثنين مع انهما من اسماء العدد عند النحاة بدليل ذكرهما فيها وبيان كيفية تذكيرهما وتانيثهما اما عدم صدقه على الواحد فلانه لا يكون موضوعا لكمية احاد الاشياء بل هو موضوع لكمية الشئ الواحد الذي هو المسئول عنه فلو قال لكمية الشئ لكان اصوب لا يقم لا يكون الكمية في شئ واحد لان الكمية يستدعي التعدد وهو منتف فيه لانا نقول المراد من الكمية هو ما يجاب به عن السوال وهو لا يستدعي التعدد على ان التعدد متحقق على ما يفهم من جواب السوال المذكور واما عدم صدقه على الاثنين فلانه موضوع لكمية الشيئين لا لكمية الاشياء وحمل الجمع على ما فوق

الواحد كما هو عند المنطقيين ليس على ما ينبغي (قوله فالواحد موضوع) جواب عن الاول تقريره
ان الواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت الاحاد منفردة واخذها منفردة في السوال انما
يكون بملاحظة الجواب فاذا كان الجواب بواحد يكون السوال عن واحد واحد من المعدودات
بعضها فاذا قيل كم هو اي المعدود اي كم درهما عندك ثم اذا قيل في الجواب واحد يكون السوال
عن الاحد واحد منها يعني فاي معدود اخذ في السوال يكون الواحد جوابا عنه فيكون بهذا الاعتبار
موضوعا لكمية احاد الاشياء (قوله والاثنان موضوع الخ) جواب عن الثاني تقريره انه يصدق
على الاثنين انه موضوع لكمية احاد الاشياء مجتمعة بان يؤخذ اثنان من المعدودات في السوال
قوله متكررة عطف تفسيري لقوله مجتمعة وقوله مرة واحدة اي اخذت الاحاد مجتمعة مرة واحدة
لا مرتين وقوله مرة واحدة لامتياز الاثنين عن البواقي من ثلثة واربعة وخمسة فاذا اخذ اي
اثنان من المعدودين من المعدودات في السوال يكون الاثنان جوابا عنه فيكون الاثنان ايضا موضوعا
لكمية احاد الاشياء بهذا الاعتبار فالسوال كما عرفت بان يقال كم عندك او بكم درهم اشتريت هذا
الشئ فيقال اثنان (قوله وهكذا الى ما لا نهاية له) اي الثلثة والاربعة والخمسة وغيرها (قوله وان
لم يكونا عند بعض الحساب من العدد) كاهل حساب الهندسة قال مولانا عصم ان الواحد وان
لم يكن من العدد عند بعض الحساب ولكن اثنان من العدد لا محالة فليس قوله وان لم يكونا
الخ على ما ينبغي اما عدم كون الواحد من العدد فلان العدد عند البعض هو نصف مجموع
الحاشيتين فلا يكون الواحد عددا لعدم الحاشيتين اي الطرفين له بل له حاشية واحدة بخلاف
اثنان فانه عدد لان حاشيته العليا هي الثلثة وحاشيته السفلى هي الواحد والواحد مع الثلثة
اربعة والاثنان نصفها وقال بعضهم العدد هو الزايد على الواحد ثم لا يكون الواحد عددا لان
الشئ لا يكون زائدا على نفسه انتهى حاصل كلام الفاضل المذكور اقول هذا انما يرد اذا كان
قوله وان لم يكونا عنده سلبا كليا اي وان لم يكن شئ منهما الخ واما اذا كان رفع الايجاب
الكلي فلا يرد اصلا وهو ظ على انه لو كان سلبا كليا ايضا لا يرد ما ذكره الفاضل المذكور حيث
قال بعض الشارحين ان الاثنين ليس بعدد عند البعض لان العدد عنده هو الذي لم يكن الفرد
الاول ولا الزوج الاول واذا لم يكن الفرد الاول عددا كالزوج الاول فيكون كل واحد منها مبدأ
للاعداد فلا يكون شئ منهما عددا او يفهم الحكم بان الاثنين من العدد عند الكل حكم مشكل لانه
جاز ان يكون عند بعض اهل الحساب للعدد مفهوم لم يكن الاثنان من افراده ونتبع كلام جميع
الحساب على وجه الكلي تتبعا تاما في حيز المنع (قوله من هذه العبارة) اي عبارة التعريف
اي المتبادر من التعريف ان يكون الموضوع له هو نفس الكمية فقط بدون انضمام امر اخر اليه
فالاضافة ح بيانية (قوله لا ينتقض التعريف الخ) وصورة الانتقاض ان التعريف صادق على

كرجل ورجلين كواحد واثنين وكذلك ذراع وذراعين ومن ومنين وكذلك جموعها وقوله حيث لا يفهم بيان عدم الانتقاض اي لا يفهم من مثل رجل ورجلين الا الوحدة والاثنينية فقط بل يفهم منها الجنسية ايضا فانه يفهم من رجل ورجلين انهما من جنس الحيوان ويفهم من ذراع وذراعين انهما من جنس ما يذرع به ويفهم من من ومنين انهما من جنس ما يوزن به دون الوحدة والاثنينية ايضا بخلاف الواحد والاثنان فانه يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط واجيب ايضا بان المراد ما وضع لكمية احاد جميع الاشياء وليس شئ منها موضوع لكمية احاد جميع الاشياء واجيب عن الدراع بانه ليس لفظا موضوع لذلك بل هو موضوع لآلة نعرف باستعمالها كمية احاد الاشياء (قوله واصولها اثنتا عشرة كلمة) وهي الواحد والاثنان الى العشرة والمائة والالف وما عداها من اسامي العدد فمتشعب منها يعني ما عداها من تركيب هذه الاعداد كما تقول احد عشر الى تسعة عشر واحد وعشرون الى تسعة وتسعون واحد ومائة واحد والف وكذلك باقيها وعامتها الى جميع الاعداد بضم اسماء العدد ودات اي يضم ويجمع الاعداد بالعدد ودات اما بالاضافة كثلثة رجال او بالتركيب مع ضم المميز المنصوب اليه كاحد عشر رجلا او بالعطف كذلك ايضا كاحد وعشرون رجلا ليدل على الاجناس ومقاديرها كقولك ثلثة اثواب وعشرة دراهم واحد عشر دينارا وعشرون رجلا ومائة درهم والف ثوب ما سوى الواحد والاثنين فانك لا تقول فيهما واحد رجال ولا اثنا دراهم بل يتلفظ باسم الجنس مفردا او مثنى كقولك رجل ورجلان فيحصل الدلالتان اي العدد والجنس معا بلفظ واحد (قوله يتفرع منها باقيها) اي يتولد ويحصل من اصول لاسماء باقي الاعداد (قوله اما بالحاق تاء التانيث) اي فروعها اما بالحاق تاء التانيث او باسقاطها او بالتثنية الخ (قوله واحد الى عشرة ومائة والف) هذه المعطوفات باسرها بدل من اثنتاعشرة كلمة او خبر مبتدء محذوف (قوله وتثنيتها) والتانيث باعتبار معنى المفرد المونث لا باعتبار لفظه او بتاويله بالوحدة فلا يرد ان الظاهر يقول وتثنيته كما في المفرد المذكر (قوله على ما هو القياس) وهو ان يكون المذكر بلا تاء والمونث بالتاء فيكون اسماء العدد الى الثلثة موافقة للقياس ومن الثلثة الى العشرة مخالفة له (قوله لجماعة المذكر) اي تقول بالتاء لجماعة المذكر دون واحد المذكر والاثنين منه لكون الجمع في تاويل الجماعة دون الواحد والاثنين (قوله اعتبار التانيث الجماعة) علة مصححة لدخول التاء على المذكر من الثلثة الى العشرة لا علة للوجوب ويحتمل ان يكون علة موجبة لكون التاء لجماعة المذكر دون الواحد والاثنين لوجود تانيث الجماعة في جماعة المذكر دون في الواحد والاثنين فيكون التاء واجبا من الثلثة الى العشرة دون في الواحد والاثنين فان قلت هذا يدل على جواز دخول التاء فيهما وليس كذلك قلت ان السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع وقد عرفت مما ذكرنا انه قوله

للمذكر ليس معنى عن قوله لجماعة المذكر لان قوله لجماعة المذكر معنى عنه (قوله فرقا بين ا ه) اي ترك التاء في المونث على خلاف القياس فرقا بين المذكر والمونث (قوله ولم يفعل الامر بالعكس) فرقا بينهما لان المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا واستحقاقه التانيث اولا لمطابقته معدوده الذي موصوم في الحقيقة و جمع المذكر مونث عندهم قيل ان الامثال في قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها جمع مذكر فلابد ان يقع عشرة امثالها بالتاء والجواب ان الامثال هي الحسنات فتكون جمع مونث (قوله بتذكير المذكر ا ه) بيان الاصل والقياس والمراد انه بتذكيره للمذكر و تانيثه للمونث ففي العبارة مسامحة (قوله وغير الواحد ا ه) اي لما جاوز من العشرة فغير الواحد الى احد وغير الواحدة الى احدى للتخفيف لقلة حروفهما من الواحد والواحدة ويجوز غيره على صيغة المجهول (قوله ابقاء الجزء الاول فيهما) اى في المذكر والمونث (قوله بحالة قبل التركيب ا ه) اى بحاله الذى قبل تركيبه الى العشرة لان الجزء الاول في المذكر قبل التركيب اى قبل التجاوز الى العشرة يكون بالتاء فكذلك بعد التجاوز اليها والجزء الاول في المونث قبل التركيب يكون بدون التاء فكذلك بعد التركيب (قوله كراهة اجتماع ا ه) اى تذكير الثاني في المذكر لكراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة لان العشرة مع ماركب اليها بمنزلة كلمة واحدة فالقياس الحاق علامة التانيث في اخر الكلمة (قوله بخلاف احدى عشرة) دفع سوال تقريره انه قد اجتمعا اى تانيثان في احدى عشرة وهما الف التانيث في احدى والتاء في عشرة وهما التانيثان وتقرير الجواب انهما من جنسين فيهما اما في احدي عشرة فلان الف التانيث ليس من جنس تاء التانيث واما في اثنتا عشرة فلانه وان لزم فيه اجتماع تانيثين من جنس واحد لكن حمل التاء في اثنتان على التاء في ثنتان اي ثنتا عشرة لان التاء في ثنتان بدل من لام الكلمة من الثني بفتح الياء وسكون النون فالتاء بدل من اللام وهو الياء فلم يتمحض للتانيث ح فلا يلزم اجتماع التانيثين حقيقة بل يلزم اجتماعهما حكما ولذا احكم بانه جنس آخر من التانيث بقوله فان التانيث فيهما من جنسين قال الش في الحاشية قوله بدل من لام الكلمة اعني الياء لانه من الثني واما في اثنتان فهي للتانيث لان همزته عوض منها اي من الياء انتهى (قوله واما تذكير الثاني ا ه) ولو اورده قبل قوله بخلاف احدى عشرة ا ه حتى يكون قوله والتاء في ثنتان ا ه موضع قوله واما تذكير الثاني ا ه مما ليس منه بعد بل كان اظهر في الانتقال الى المقصود وهذا القول دفع سوال تقريره ان وجه عدم ايراد التاء في الجزء الثاني من المذكر اذا كان اجتماع التانيثين من جنس واحد فاذا غير جار في احد عشر واثنا عشر فلم لم يورد التاء في الجزء الثاني منهما تقرير الجواب ان الجزء الثاني منهما محمول على الجزء الثاني في ثلثة عشر في المذكر لعدم التاء في الجزء الثاني في ثلثة عشر لما عرفت من لزوم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة

الواحدة (قوله واما تانيث الجزء الثاني) عطف على قوله واما تذكير الثاني في المذكر (قوله لما وجب تذكيره) اي اما وجب تذكير الجزء الثاني في المذكر لما عرفت من لزوم اجتماع التانيثين فيه وجب تانيث الجزء الثاني في المونث لانتفاء المانع وهو اجتماع التانيثين من جنس واحد واذا ثبت هذا فما الفائدة في ايراد قوله وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وانا لم اجده في بعض النسخ ولكنه مذكور في اكثرها ويمكن ان يقال المراد انه لما وجب تذكيره تلم وجب تانيثه للمونث لانه لما اسقط التاء من الجزء الاول في المونث مع اثباتها في المذكر حصل الفرق بينهما فو وجب تانيث الجزء الثاني في المونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث (قوله تحرزا عن توالي اربع فتحات) في عشرة فان توالي اربع فتحات بمنزلة اجتماع اربع الفات كما قالوا فيم بكسرون الشين في عشرة عند التركيب بالاعداد (قوله او خمس) عطف على قوله اربع اي او تحرزا عن توالي خمس فتحات في المونث نحو ثلث عشرة وهي فتحة التاء مع فتحات عشرة (قوله بكسر التاء) في اخواتها لان قوله اخواتها معطوف على عشرون وهو منصوب محلا لانه مفعول لقوله تقول فقوله اخواتها ايضا منصوب محلا بالمفعولية فلا بد من كسر التاء فيها لان اعراب جمع المونث السالم بالكسرة حال النصب (قوله فيهما) اي تقول عشرون واخواتها فيهما وهما اي عشرون واخواتها عقود ثمانية والمراد هو العقود الذي من عشرين الى تسعين وهي عشرون وثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون ولا يكون بينهما فرقا في المذكر والمونث (قوله وتقول فيما زاد اه) وكلمة ما فيما زاد عبارة عن الاعداد التي يزيد على العقود ويسمي هذه الاعداد الزائدة كسور العقود اي يقول فيما زاد على كل عقد الى عقد اخر من تلك العقود احد وعشرون واحد وثلثون في المذكر واحدى وعشرون واحدة وثلثون للمونث في العقود كلها بتغيير الواحد بالاحد والواحدة بالاحدة في المذكر والمونث ثم يقول بالعطف بلفظ ما تقدم من غير تغيير الى تسعة وتسعين ولقايل ان يناقش بان قوله احد وعشرون واحدة وعشرون لا يرتبطان بقوله وتقول فيما زاد لانك لا تقول في العقود الاخرة احد وعشرون بل تقول احد وثلثون واحدة وثلثون الى تسعين وانما يرتبط به لو كان عبارته احد واحدة بدون ذكر عشرون فالاولى ان يقول وتقول احد وعشرون واحدة وعشرون في عقد واحد بتغيير الواحد بالاحد والواحدة باحدة وكذا العقود الاخرة (قوله لما غير الوحد والواحدة اه) وهذا القول توطية لقوله ثم بالعطف اذا اشار به الى دفع سوال تقريره ان المص لم لم يقل وبالعطف اه بدون ذكر قوله احد وعشرون احدة وعشرون قبله تقرير الجواب انه لو لم يذكره قبله يلزم عطف العقود بواحد وواحدة بقوله وبالعطف اه لكان باحد واحدة لان المتبادر من عبارته هو العطف بصورة لفظ الواحد والواحدة لا في لفظ

ما تقدم ليس الاسماء مع انهم غير والمفظ الواحد الى احد والواحدة الى احدى فيما زاد على كل عقد من تلك العقود فقال احد وعشرون احدى وعشرون قيل ذكر العطف واشار الى ان لفظ ما تقدم في كسور العقود هو احد واحدى لا الواحد والواحدة وقيل انما اورد هذان التركيبان فيل ذكر العطف لان بعضهم قال كما يصح عطف العقود على ما زاد عليها كذلك يصح عطف ما زاد على العقود عليها فالمص اورد هما واشار الى عدم صحة عطف ما زاد على العقود عليها كما نجئ تلك المعاملة في المائة والالف وهذا وجه حسن وقوله لم يكن استعمالها في استعمال العقود جزاء الشرط ثم اشار بقوله لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب الى عدم كون ما زاد على العقود مع العقود مركبا بل في قوة التركيب وانما لم يركب الاحاد مع العشرات في عشرين واخواتها كما ركبت الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في عشرين واخواتها علامة الاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر (قوله فلذلك) اي ولاجل انه لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم لم يرجعها الى الواحد والواحدة في القاعدة التي هي العطف بلفظ ما تقدم بل خص هذه القاعدة بما عدا الواحد والواحدة (قوله بل الى تسع وتسعين) وكلمة بل ههنا لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف لانها بعد الاثبات اي بل العطف بلفظ ما تقدم في تسع وتسعين اي في المؤنث (قوله فيهما) متعلق بالمائة والالف ومائتان والفان من غير فرق بين المذكر والمؤنث فيهما (قوله وما يتفرع عنهما) اي عن المائة والالف وهو عطف على قوله ما زاد اي ثم يقول فيما يتفرع ويحصل عنهما (قوله مائة وواحد) وفيه عطف الزايد على المائة وفي الباقي من الامثلة عطف المائة على الزايد وقد ذكر عكس ذلك بقوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل (قوله مائة وواحد) للمذكر وقوله وواحدة للمؤنث وقوله ومائة واثنان للمذكر واثنتان للمؤنث ومائة وثلثة رجال للمذكر وثلث نسوة للمؤنث هكذا الى اخره (قوله الى مائة وتسعة) عطف على مائة وكذا التسعين اي ما ذكر من الامثلة الى مائة والى تسعة وتسعين الا لكن تسعة للمذكر وتسع للمؤنث وقوله الى مائة اشارة الى الامثلة التي فيها عطف المائة على الزايد وقوله الى تسعة وتسعين بالنسبة الى كلها سواء كان عطف المائة على الزايد وبالعكس فيقال اربعة رجال اولا اربع نسوة ومائة وخمسة رجال وخمس نسوة ومائة الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين كذلك يقال ومائة اربعة وعشرون رجلا او اربع وعشرون امرأة او خمسة وعشرون رجلا او خمس وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين (قوله والالف وتثنيته) وهو اما مجرور ومعطوف على تثنية او مرفوع معطوف على قوله الحال ولما ذكر المص المائة وتثنيتها والالف وتثنيته فتبعه الشم وذكرهما في ضمن الامثلة فلا يرد الاصوب ان يقول وجمعه موضع قوله وتثنيته لان تثنية الالف يعلم من قوله وكذا الحال في تثنية المائة والالف بعطف الالف على المائة فلا بد من ان يعلم جمع المائة وجمع

الالف من قولنا و جمعه بمعنى جمع المذكر من المائة والالف اوجمع كلواحد منهما على انه ليس المائة جمع كما ذكر في قوله ومميز مائة والالف وتثنيتها وجمعه اه ( قوله لبناء عدد الاعداد اه ) اقول معناه انه صدر من القوم ان الاعداد المركبة مبنية على الفتح فاشار به الى ان علة بناء الاعداد المركبة غيرة وهذا القدر يكفي لان يكون ثماني في ثماني عشرة مبنيا على الفتح ولا يحتاج الى دليل لذلك فلا يرد ماقيل ان ذكر لفظ العدد ليس بملايم بل الاولى ان يقول لبناء الاعداد المركبة اه ( قوله لثقل المركب بالتركيب ) اي بسببه كما في معد يكرب فيكون الباء فيه للسببب والمراد من المركب هو المركب المذكور وهو ثماني عشرة فان فيه ثقل بخلاف ثلث عشرة لان الياء مركب من كسرتين فلا يرد انه يلزم جوار اسكان التاء في ثلثة عشرة لما مر من ثقل المركب ( قوله فالوجه ) مصدر بمعنى المواجهة اي الوجه بقاء الكسرة في النون عند حذف الياء لانها مكسورة قبل حذف الياء فينبغي ان يكون بحالها بعد حذفها ايضا كما في قاضي ( قوله الا ان الذي يسوغ ) قوله الا بمعنى لكن وقوله يسوغ بمعنى يجوز وقوله ذلك اشارة الى فتح النون في ثماني عشرة ثم الحكم بزيادة الاستثقال فيه اشارة الى ان هذه الزيادة منتفية في قولك جاءني قاض فلا يرد ان المركب لوكان سببا للفتح فينبغي جواز فتح الضاد في قولك جاءني قاض ( قوله لكن الفتح اولى ) اي فتح النون اولى لتوافق خواته كثلثة واربعة وغيرهما فانهما مفتوحة الاواخر حال كونها مركبة مع العشرة واعلم انه اورد قول الشارح الرضي واشار الى ان بين قول المص وبين قول الشارح الرضي تنافيا ظاهرا لان قول المص يدل على شذوذ فتح النون فليس باولى بل الاولى هو كسرها وقول الشارح الرضي يدل على اولوية فتح النون وشذوذ كسرها ( قوله ولما فرغ من بيان ـ اه ) ولا يخفى ان لفظ الفرغ يشعر بان كل واحد من الاسماء العدد وغيرها جزء من الكتاب ولا يشعر الى ان المميز جزء من باب اسماء العدد الا ترى انه اذا قيل فرغ من القول الشارح شرع في الحجة معناه ان كلواحد منهما جزء الكتاب لان الحجة جزء من قول الشارح فلا يرد ماقال مولانا عصم ان لفظ الفراغ ينبي على ان هذا الباب اي باب اسماء العدد [illegible] من اسماء العدد ومميزها جميعا مع انه في اسماء العدد فقط انتهى حاصل كلامه ويمكن ان يقال ايضا انما اورد المميز في باب اسماء العدد لامتزاج المميز بها لان المميز هو العدد حقيقة ولهذا قالوا ان المعدود هو العدد في المعنى فالمميز كانه من اسماء العدد لان العدد المبهم يحتاج الى المميز ( قوله مجموع ) فاذا كان جمعا لفظا فيكون جمعا معنى الا كالرجال بخلاف رهط وقوم فانهما جمع معنى لالفظا لانه لاواحد لهما والجمع المعنوي اما اسم جنس كالتمر والعسل او اسم جمع كالرهط والقوم ( قوله انزوا ) بمد الهمزة اي اخترزوا ( قوله ولانها ) اي الاضافة سقط التنوين والنونين اي نوني التثنية والجمع قيل الاولى

الاكتفاء بالتنوين بل ونذكر النونين لان الاضافة فيما نحن فيه لا يسقط الا التنوين فقط وانكانت الاضافة يسقط النونين من المضاف في نفس الامر الا ان الاضافة يسقط التنوين مطلقا منه سواء كان التنوين حقيقيا او حكميا كما سبق في اول بحث المجرورات في قولك حواج بيت الله فجاز اسقاطها التنوين حقيقيين او حكميين وليس نون عشرون نون الجمع لا حقيقة ولا حكما على ما عرفت من معنى الحكمي في التنوين (قوله ليطابق المعدود العدد) فان الثلثة وما فوقها جماعة وللمطابقة بين الموصوف والصفة (قوله استثناء من قوله مجموع) اي من قوله مميز الثلثة الى العشرة مجموع لانهم لم يجمعوا الالفظا ولا معنى ماية اذا اراد وا ان تميزوا الثلثة واخواته بالماية وذلك لان الماية موضوعة لعدد معين ولا شيء من الجمع كذلك وانما جوزوا اضافتها الى لفظ الماية لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع (قوله احدهما في صورة الجمع المذكر) وانما قال في صورة الجمع لان مئين بكسر الميم وكذا مئون بكسر الميم والهمزة معا ليس بجمع مذكر بل على صورته بان يكون في آخره واو ونون او ياء ونون كما في الجمع المذكر اما كونه في صورة الجمع فلان النون فيه ليس للجمع بل بدل من الياء لانه في الاصل مئى بكسر الميم والهمزة والياء المشددة وقوله مئين على وزن فعيل فليس بجمع (قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم) فكذا ما هو بصورته كمئون ومئين (قوله لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف الخ) وهذه العبارة وقعت في غاية الصعوبة ولا يحذف معناها احد الا اذا اراد اي ما ذكره الشم في الحاشية على قوله ان يلي التميز المجموع لصعوبة عبارته قال في الحاشية اي التميز الذي يذكر للماية كما يقم مثلا ثلث مات رجل انتهى كلامه وانما نسبتها بالاشكال لانها لم يصح بظاهرها لان التميز هو نفس الجمع في ثلث مات وثلث مئين فح لا يصح لفظ يلي ولفظ المجيء في عبارته ظاهرا ولكن مراده على ما ذكره في الحاشية من التميز هو التميز الذي للمجموع لا العدد فان في الثلثة ابهام فيكون الماية تميز منها وكذلك في الماية ابهام فيكون رجلا تميز منها فالحاصل ان ايراد التميز للجمع المونث وهو مآت مكروه عندهم فلا يقم مثلا ثلثماية رجل بعد ما وقعت العادة على مجيء التميز كرجل مثلا بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون او بالياء والنون مثل عشرون او عشرين رجلا فاعلم هذا (قوله فاقتصر على المفرد) اي اقتصر في تميز الماية على المفرد لاجل ما ذكر مع كون المفرد اخصر من الجمع (قوله الى تسع وتسعين) اي بل في المونث ايضا وقد مر ان بل مهنا لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف وقد نظم اقسام المميز هكذا مميز ازعدد برسه جهت دان زسه تا ده همه جمع اند مجرور) زده تا صد همه فرد اند ومنصوب) زصد بر تر همه فرد اند ومكسور (قوله لتعذر الاضافة) اي اضافة العقود كعشرون مثلا لانها لواضيفت فلا يخ اما ان يكون الاضافة مع بقاء النون او بدونه والاول غير جايز لان النون فيها في صورة نون الجمع فلا بد من حذفها من المضاف

هذه الاضافة كالتنوين والثاني ايضم غيرجايز لان هذا النون في الحقيقة ليست نون الجمع بل بصورته والمحذوف من المضاف نون الجمع لا غير (قوله ولا حذف فيها اذ ليست في الحقيقة اه) اقول ولقائل ان يورد النقض ههنا من وجهين اما اولا فلانا نقول ان هذا كلام الشم ينافي كلامه في بحث التميز من انه يصح اضافة عشرون الى المميز وغيره لكن اضافته الى المميز يكون بيانية واضافته الى غير المميز يكون بتقدير من حيث قال في بحث التميز يضاف عشرون الى المميز على سبيل الندرة وحكم ههنا بامتناع الاضافة بقوله فلتعذر الاضافة الا ان يقم ان اضافته الى المميز غير جايز اي متعذر للالتباس في بعض الصورة ولا يجوز اضافته فيما ليس فيه الالتباس لاطراد الباب فح يصح قوله فلتعذر الاضافة او يقم المراد من التعذر هو الندرة او الحكم بالتعذر على الاغلب فالحكم بانه منصوب حكم على الاغلب واما ثانيا فلانا نقول قوله اذ ليست في الحقيقة نون الجمع لو صح يلزم ان لا يضاف عشرون مثلا الى غير المميز ايضم لجريان الدليل عليه الا ان يقم قوله اذ ليست في الحقيقة اه نكتة الندرة الحذف وليس بدليل فجريان النكتة فيه غير مضر لان النكتة لا تلزم ان تكون مطردة ولذا قالوا لا تزاحم في النكات (قوله واما فيما عداها) اي اما نصب التميز فيما عدا العقود كاحد عشر رجلا فلانه لو اضيف الى المميز فقيل احد عشر رجل فيلزم جعل ثلثة اسماء اسما واحدا اي كالاسم الواحد لان المضاف مع المضاف اليه في حكم كلمة واحدة فالمضاف هو مجموع احد عشر لان المميز انما يكون مميزا له فيكون المجموع مضافا الى المميز على ان المميز له امتزاج الى الاعداد كما سيصرح اليه فامتزاج الاعداد الى الاعداد اولى فلا يرد انه لا يلزم جعل ثلثة اسماء اسما واحدا بل اللازم هو جعل اسمين اسما واحدا لان المضاف هو عشر في احد عشر لا يقم يمتنع كون المضاف مجموع احد عشر لانه مركب والمركب لا يضاف لانا نقول هذا مسلم ولكن هذا وجه اخر لكون مميزه منصوبا فلا يكون موجبا للنقض (قوله ولا يرد عليه اه) تقريره انه يلزم فيه جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وقوله لان المضاف اليه فيه اه جواب عنه وحاصله ان صيرورة ثلثة الاشياء شيئاً واحدا فيما اذا كان المضاف اليه مميزا اي من الاعداد والكاف في خمسة عشرك ليس من الاعداد فلا يكون مميزا فان العدد من حيث انه مضاف اليه يكون له امتزاج بالمضاف بحسب الصورة والمعنى جميعا اما الاول فظ واما الثاني فلان المميز في الحقيقة هو العدد وبالعكس بخلاف خمسة عشرك فان للمضاف اليه فيه امتزاج اليه بحسب اللفظ فقط (قوله لما كان غير العدد) الظاهر بقول غير المميز وهو ظ الا انه اراد من العدد المعدود وهو المميز كما يدل عليه قوله وانما جوزوا اه وهذا دفع سوال تقريره انه لازم في ثلثماية امراة صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحدا فان المضاف اليه فيه عدد اي مميز لا غير تقرير الجواب انهم انما جوزوا ذلك ليطرد بقولهم مائة امراة بلا ذكر الثلث فان المائة فيه مضاف فارادوا ان يكون المائة مضافا

مطلقا سواء كانت مع الثلاثة مثلا او بدونها اقول ولقائل ان يقول لم لم يجوز وا افراد الباب
في قولهم احد عشر رجلا لصحة قولنا عشرة رجال بالاضافة فلم لم يريدوا ان يكون العشرة مضافا
مطلقا سواء كانت مع حد مثلا اولا الا ان يقم قوله ليطرد انه نكتة ولا تزاحم في النكات لان النكتة
لا تلزم ان تكون مطردة (قوله واما افراده) عديل لقوله واما نصبه اي افراد المميز فلانه لما صار
المميز منصوبا تماما فصار فضلة لان المفاعيل فضلة فاعتبر افراد المميز حتى يكون الفضلة
قليلة لانه لو كان جمعا كاحد عشر رجالا يلزم ان يكون الفضلة كثيرة لان الرجال تتضمن
رجالا متعددة كثيرة اقول ولقائل ان يقول لا فرق بين كون المميز جمعا ومفردا الان عدد
المميز ليس الا احد عشر في المثال المذكور سواء كان المميز مفردا او جمعا القرينة المضاف وهو
احد عشر الا ان يقم الجمع يدل بجوهره اي مادته على الجنس وبصورته على الجمعية مطلقا لا
على خصوص احد عشر او ثلثة او اربعة او غيرها كما سيأتي في قوله ولا يميز واحد اه او يقم
المراد من قوله ليكون الفضلة قليلا هو القليل من حيث اللفظ لا المعنى لان الفضلة من حيث
اللفظ كان المناسب فيها القلة لا الكثرة كما لا يخفى على من يرجع الى وجدانه (قوله كالاحاد
نا ... اه) اى لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد ناسب ان يكون مميزهما مثل مميز
الاحاد التي هي ايضا من اصولها بان كان مميزهما مخفوضا وجمعا ولكن مميزهما يكون مخفوضا
لا مجموعا لانه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد اه (قوله اذا عبرت بها) اي بلفظ
الشخص عن المونث (قوله اعتبارا باللفظ) اى بلفظ شخص فانه جمع شخص وهو مذكر فيقم ثلثة
اشخص بالتاء اعتبارا باللفظ لما عرفت من ان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة
خالف تانيث الاسماء وان شئت قلت ثلاث اشخص بدون التاء اعتبار المعنى لما عرفت من ترك
التاء في المونث من الثلثة الى العشرة وكذلك ان شئت قلت ثلاث انفس بدون التاء وانت تريد
الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة انفس بالتاء اعتبارا المعنى والواو في قوله وانت
تريد للحال (قوله ولا يميز واحد) على صيغة المجهول بالفارسية تميز كرده نمي شود اشار بقوله
وواحدة وقوله اثنتان وثنتان الى ان الدهم ذكر الاصل وترك الفرع بالمقايسة كلا وكلتا
اي لا يستعمل الواحد مع مميزه وكذا الواحدة والاثنان والاثنتان والثنتان فلا يقم واحد
رجل ولا اثنا رجلين بل يذكرون المميز فقط فيهما بدون ذكر الواحد والاثنين وفائدة
ذكر الصلاحية في قوله ما يصلح ان يكون اه سيظهر في بيان قوله استغناء ابلفظ التميز
(قوله يطرحون اي يتركون (قوله اي الصالح لان اه) وانما ذكر الصلاحية لما عرفت من عدم
كون التميز لهما (قوله الدال) صفة التميز المستفاد من الضمير في قوله ذكره (قوله بجوهره) اي
بمادته فان مادة الرجل يصلح ان يكون تميزا للواحد وهي تدل على الجنس وصيغته تدل على الوحدة

فلايحتاج الى ذكر الواحد وكذلك رجلين فلا يحتاج الى ذكر الاثنينية بخلاف الجمع كما في ثلثة رجال فان جوهره يدل على الجنس وصورته على الجمعية مطلقا لا على خصوص الثلثة والاربعة اوغيرهما فيحتاج فيه الى ذكر الثلثة مثلا قال بعض الشارحين واماقولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد (قوله استغناء عن المميز) باسم المفعول وهو عبارة عن العدد (قوله فان قلت مب) وهو اسم فعل بمعنى افرض على صيغة المتكلم اي انقلت سلمنا ان مميز الواحد مغن عن الواحد وهو اشارة الى المنع بانا لا نسلم انه مميز الواحد لم لايجوز ان يكون تاكيد اله كما ان الواحد تاكيد لاله في قوله تعم اله واحد والاثنين تاكيد لالهين في قوله تعم الهين اثنين (قوله نعم اذا كان مميزه) اى الاثنين مثنى يغني عن الاثنين لم لايجوز ان يكون مفردا مثل اثنا رجل فهو غير مسلم لانه لايدل على العدد هو اثنان وجاز ان يكون مميز الاعداد التي تدل على العدد واحد اكاحد عشر رجلا واجاب عنه مولانا عصم بانه لما كان المميز من الثلثة الى العشرة متعددا كثلثة رجال مثلا فينبغي ان يكون مميز الاعداد التي هي دون الثلثة ايضا متعددا بقدر الامكان فيمكن جعل التميز في الاثنان متعددا فلا يجوز ان يكون مميزه مفردا فهذا الجواب مبني على عدم جواز افراد التميز في الاثنان كما يكون جواب الشارح ايضا مبنيا على ذلك ولكن الفرق بين الجوابين ان جواب الفاضل المذكور يتم بدون دعوى الاقربية وهو حسن بخلاف جواب الشارح (قوله سايرا لاحاد) اي من الثلثة الى العشرة (قوله فيما) اي في مميز الاحاد التي لم يتيسر ولم يمكن الجمعية فيه وهو مادون الثلثة وقوله ماهو اقرب اليها اي الى الجمعية متعلق بقوله يعتبر (قوله ولا يبعد ان يقرأ) فالاعتراض المذكور لايتوجه على هذا الحل فمراده منه جواب آخر عن الاعتراض في الحقيقة والفرق بين الحلين ان المراد من قوله بلفظ التميز على تقدير الحل الاول هو جوهر التميز مع صورته لما عرفت من ان مادة حروف التميز تدل على الجنس وصورتها تدل على الوحدة والاثنينية فيرد الاعتراض المذكور لان مميز اثنان اذا كان مفردا كاثنا رجل لايدل صيغته على الاثنينية على ماعرفت وعلى تقدير الحل الثاني يكون المراد منه هو جوهر التميز فقط (قوله المصورة بهيأة خاصة القابلة) فقوله المصورة صفة الجواهر اى المصورة بصورة القابلة فان جوهر الحروف في رجل بسكون اللام اذا الحق بها التنوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا الحق بها الالف والنون يكون مصورة بصورة اخرى مقابلة المصورة الاولى فلو اعتبر جوهر حروف التميز مع علامة الافراد وهي التنوين فح يكون ذكر التميز مغنيا عن ذكر الواحد ولو اعتبر جوهر حروفه مع علامة التثنية وهي الالف والنون فح يكون ذكر التميز مغنيا عن ذكر الاثنين فاختار والحوق العلامة التي هي اخف من ذكر العدد وذكر جوهر حروف التميز لان من البين ان رجلان اخف من اثنا رجل والمراد من لحوق العلامة في قوله فاختار والحوق العلامة اه هو

لحوق علامة التثنية على جوهر الحروف وكلمة على في قوله على ذكرهما بمعنى من هذا حاصل كلامه فاحفظه ( قوله اى التنصيص على العدد ) تفسير لقوله النص وقوله الذى قصد ذلك التنصيص اه تفسير لقوله المقصد فان الالف واللام في اسم المفعم بمعنى الذي (قوله تقول في المفرد) هذا شروع في تفسير الواحد من العدد كالثلثة مثلا بالثاني والثانية فيفسر عن الواحد من الثلثة مثلا بالثاني والثانية (قوله اى الواحد) اشار به الى ان المراد من المفرد هو الواحد فيكون قوله الثاني تفسير عن المفرد اي في الواحد من المتعدد الذي هو الثلثة مثلا فاذا قلنا الثاني فمعناه انه مصير الواحد اثنين فان الثاني عبارة عن المفرد عن المتعدد فانه اذا ضم الى الواحد فهو ج مصير العدد الانقص الذي هو الواحد ازيد ولكن الاز دياد انما يكون بواحد لانه يحصل باجتماعهما اثنان فقوله عدد انقص مفعولا اولا للتصيير وقوله ازيد مفعم بانه لان التصيير بمعنى الجعل وهو من باب المفعولين وقوله ذلك لمفرد فاعل للتصيير وقوله بواحد متعلق بقوله اريد (قوله تصييره الواحد) اي تصيير الثانى الذي هو تفسير عن المفرد من المتعدد فالضمير فاعل التصيير وقوله الواحد مفعولا به وقوله بانضمامه بيان التصيير اي جعله الواحد اثنين انما يكون بانضمام الثاني اى المفرد من المتعدد اليه اي الى الواحد الذي هو عبارة عن العدد الانقص (قوله فيكون معنى ثاني الواحد مصيره) يعني كشتن واحد است بانضمام الثاني او بانضمام المفرد من المتعدد الى الواحد اثنين وبالجملة معناه بالفارسية دوميں يكم آن يعني آن نهكر دانيد بكي راد و (قوله وانما ابتداء من الثاني ) ولم يبتداء من الاول اي من الواحد فليس تجعله اد حتى يكون الواحد مصيرا لهذا العدد واحدا كما كان قبل اثنان عدد وهو الواحد كان الثاني مصيرا له اثنين والقائل ان يناقش بانه يفهم من قوله حتى يكون الواحد مصيره واحدا انه اذا كان قبل الواحد عدد كان الواحد مصيراله واحدا وهو باطل لانه اذا اجتمع شيآن فيحصل اثنان وحله يظهر بادنى تامل على انه يتوجه المنع على التقدير الثاني ايضا كما لا يخفى ( قوله اي لا تقول غير ذلك ) اى لا تقول في الواحد من المتعدد غير ذلك المذكور من الثاني والثانية (قوله فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة ) فالفاء في قوله فلا يجري للتفريع ( قوله اذ فوقه ) اي فوق العشرة مركبات كتركيب الواحد مع العشرة واثنان وثلثة معها ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل من المركبات بخلاف الاحد والاثنين وغيرهما فانه يشتق منها اسم الفاعل كالواحد والثاني والثالث وغيرها وانما قال لا يتيسر اشتقاق اه لانه اما ان يشتق من الجزء الاول من المركب والجزء الثاني منه وعلى التقدير ين لا يشتق من المركب ولو اشتق بعض اجزاء اسم الفاعل من الجزء الاول وبعض اجزائه من الجزء الثاني يلزم الالتباس ولم يعلم انه من الجزء الاول منه او من الجزء الثاني منه او مشتق منهما جميعا لانا اذا رأينا بعض حروف الجزء الاول من المركب فيه فيتوهم انه مشتق من الجزء الاول

واذا رأينا بعض حروف الجزء الثاني منه يتوهم انه مشتق من الجزء الثاني وان قلت قد اشتق اسم الفاعل من المركب حيث قالوا حادي عشر والثاني عشر والثالث عشر وغيرها فان حادي اوثاني اوثالث بضم فاعل قلت المراد انه لا يشتق من المركبات اسم الفاعل الذي كان فيه معنى الحدث وهو التصيير فليس الحادي في حادي عشر مصيرا المعشر حادي لان معنى الحادي هو الواحد وذلك انما يصح اذا كان معنى الحادي يازده مع انه مفهوم من مجموع حادي عشر وبالجملة ان حادي ليس اسم الفاعل حقيقة لعدم معنى الحدث فيه بل هو على صورة اسم الفاعل (قوله وتقول في المفرد) هذا شروع في تفسير المفرد من المتعدد بما يدل على المرتبة كالاول والثاني والثالث وغيرها بدون معنى التصيير في هذا التفسير واشار به الى ان قوله باعتبار حاله عطف على قوله باعتبار التصيير وقوله الاول والثاني مقول القول والضمير في وقع الى المفرد المذكور وقوله في المرتبة الاولى والثانية نشر على ترتيب اللف (قوله كذلك) اي اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية (قوله وانما لم يقل الواحد) اي لم يقل الواحد موضع قوله الاول والواحدة موضع قوله الاولى لانهما لا يدلان على المرتبة بل يدلان على نفس العدد وما يدل على المرتبة هو الاول والاولى وكذا الثاني والثانية يدلان عليها وما يدل على نفس العدد هو اثنان وهكذا الى العاشر والعاشرة فتقول اول ثلثة او خامس خمسة او عاشر عشرة (قوله والحادي عشر) اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين والحادية عشرة للمونث بتانيث الجزئين ليكون المونث مخالفا للمذكر من كل الوجوه هكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمونث (قوله واعلم ان حكمه) هذه في الحقيقة تفسير لقوله والحادي عشر والحادية عشرة الى الان الشم ذكر العطف بقوله وتقول في المعطوف الثالث الخ (قوله وكذا في جميع) سواء كان مركبا امتزاجيا او اضافيا (قوله لانه) اي الثالث عشر اسم لواحد منكر لان معنى الثالث عشر بالفارسية سيزدهمين وقوله فانه للجماعة اي اسم للجماعة (قوله فلا خلاف اضافتيهما) ولما عدل الشم المص وهو قوله قيل في الاول الخ بالعلة البعيدة ثم فصل وقال فلا اختلاف اضافتيهما الخ والعلة البعيدة هي اختلاف الاعتبارين لانه علة لاختلاف اضافتيهما وهو علة لقوله قيل في الاول الخ (قوله بدرجة) فان اثنين انقص من الثالث بدرجة واحدة وقوله اي مصيرهما اي الثالث مصيرهما ثلثة وقوله ثلثتهما بفتح اللام وسكون التاء وضم الناء صيغة المتكلم فالعرب يقول ثلث يثلث اذا كان مصير الاثنين ثلثة وربع يربع اذا كان مصير الثلثة اربعة وهكذا الى العشرة (قوله او ربعة) اي او ثالث اربعة او ثالث خمسة لكن لو اضيف الى مثله كثالث ثلثة فيكون العدد المضاف اليه مساويا لعدد المفرد من المتعدد فليس المراد من المبادي الا الاضافة الى مثله واو اضيف الى ما فوقه كثالث

اربعة فيكون العدد المضاف اليه زايدا على عدد المفرد الذي يكون الثالث تعبيرا عنه اقول ولقائل ان يناقش ان معنى ثالث ثلثة بالفارسية سيوميس سه اي العدد الذي هو في المرتبة الثالثة فلا يكون الاضافة الى المساوي اي المثل لان الثالث هو العدد الذي في المرتبة الثالثة والمراد من الثلثة هو الاعداد الثلثة فلا يكون عدد الواحد مسا ويا للثلثة الا ان يراد بالمساوي هو المساوي في اللفظ لا المعنى فالمراد بالمساوات بالفارسية برابر بمعنى انه لا يكون فوقه زايدا عليه (قوله اي احد ما) هذا البيان قوله ثالث ثلثة اي المراد منه احد من الثلثة لكن لا الواحد مطلقا بل الواحد الذي في المرتبة الثالثة او الرابعة وغيرهما كما ذكره بقوله لكن لا مطلقا (قوله والا يلزم الخ) اي وان كان المراد من قوله ثالث ثلثة مثلا هو واحد من الثلثة بدون وقوعه في المرتبة الثالثة فيلزم جواز ارادة العدد الاول من قولهم عاشر العشرة وهو مستبعد جدا لانه لا يراد منه العدد الذي هو في المرتبة العاشرة قال مولانا عصم الاولى ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الذي في المرتبة الثانية او الثالثة او الرابعة من عاشر العشرة لا الواحد الاول منه لانه يمكن ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة اذا كان الابتداء من العدد الذي يكون العشرة به عشرة لا منتهى حاصل كلامه اقول كلام الشم على تقدير ان يكون الابتداء من العدد الذي يوجد العدد الواحد به لا من العدد الذي يكون العشرة به عشرة فما فعله الشم من جواز ارادة العدد الاول من عاشر العشرة بعد جواز ما فعله الفاضل المذكور من جواز ارادة العدد الذي في المرتبة الثانية او الثالثة مثلا وهو ط فما اختاره الشم اولى مما اختاره الفاضل المذكور (قوله اي واحد من احد الخ) وهو لبيان معنى التركيب المذكور من قوله حادي عشر احد عشر اي واحد من احد عشر لكن لا مطلقا بل الواحد الذي هو في مرتبة حادي عشر لان معنى حادي عشر احد عشر يازده هميں يازده اقول لا يتم ينبغي ان يتعرض لما مر من قولنا لكن لا مطلقا بل الواحد الذي الخ لان من البين انه ليس المراد هو الواحد مطلقا كما ذكره سابقا بقوله لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه الخ واليه اشار بقوله متاخر بعشر درجات لانه صفة الواحد فان الواحد الذي هو متاخر بعشر درجات في احد عشر هو الواحد الذي في مرتبة حادي عشر لانه اخر اعداد في احد عشر كما لا يخفى (قوله المذكر والمونث) هذا تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث (قوله لانحصار مباحثه الى الخ) معناه ان لفظ التذكير والتانيث مذكور في باب العدد لا معنى ان البحث عنهما مذكور فيه ولذا قال الانحصار بالفارسية كشيدن (قوله لانه عدمي) وتعريف المونث وجودي والاعدام انما يعرف بملكاتها ولان معرفة تعريف المذكر موقوفة على معرفة تعريف المونث لان تعريف المونث جزء فيه ومعرفة الكل موقوف على معرفة الجزء كما ان معرفة عدم البصر موقوفة على معرفة البصر (قوله المونث ما فيه علامة

التانيث لفظا او تقديرا) الملفوظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما والاول مثل امراة وناقة و
طلحة وعلامة وضاربة وحبلي اوذكري او حمراء وصحراء والثاني مثل عقرب لاسيما اذا سمي
به مذكر اذا لحرف الرابع في المونث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي
من المونث السماعية وكذا حيض وطالق من الصفات المختصة للمونث واراد بالتقدير
مثل قولك اذن وعين فان التاء مقدرة فيهما لقولك اذينة وعيينة اذ لا يجيء التاء في صيغة
المصغر قياسا الا اذا كان ثابتة في صيغة المكبر لفظا نحو ضويربة في تصغير ضاربة او تقديرا
نحو اذينة في تصغير اذن ولم يات في التقدير الا التاء ويدخل فيه مثل زينب وسعاد لان
التاء مقدرة فيهما وانما لم يظهر في التصغير لمانع وهو قيام الحرف الرابع مقامه قيل يخرج عنه
الاعداد من الثلثة الى العشرة فان تانيثها بتجردها عن العلامة واجيب بانه عني تقديرا العلامة
فيها قيل التعريف يصدق على المذكر ههنا بسبب وجود العلامة فيه والجواب ان الاعداد
في المذكر من الثلثة الى العشرة مونثة في الحقيقة وان اطلق عليها المذكر بحسب الظ ويمكن
ان يقال ان التاء في المذكر ليست للتانيث بل علامة التذكير فيكون للتذكير قال مولانا عصم
هذا التعريف لا يصدق على المونثات التي صيغتها لا تدل على التانيث مثل هي وهذه والتي
وغيرها لعدم علامة التانيث فيها بل نفسها تدل عليه اما عدم علامة التانيث فيها لفظا فظ واما
حكما فلعدم قيام حرف الرابع فيها مقام التانيث واما تقديرا فظ ايضا لانها ليست من المونثات
السماعية ثم قال المولانا المذكور لا يقال المعرف مخصوص بما عدا المونثات بالصيغة فالمعرف
ههنا هو المونث الذي كان فيه علامة التانيث لفظا وحكما او تقديرا لا المونث اعم منه ومما
هو المونث بالصيغة لانا نقول يلزم الاختلال في بيان الاحكام التي ذكرها للمونث لانها غير
مخصوصة بشيء من المونثين بل هي ثابتة للمونث مطلقا سواء كان مونثا بالصيغة او غيرها انتهى
حاصل كلام الفاضل المذكور ان قول المعرف خاص وهو الذي كان فيه علامة التانيث لفظا وحكما
او تقديرا وتانيث المونثات بالصيغة قد علم في بحث المبنيات من المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات ولكن لما لم يعرف احكام المونثات بالصيغة في بحث المبنيات فلهذا اشترك
المونثين في الاحكام ههنا فيكون بينهما اشتراك في الحكم وكون الحكم مشتركا لا يكون سببا
لعدم كون المعرف خاصا فلا باس لو كان المعرف خاصا وحكمه عاما متنا ولا له ولغيره (قوله
كامراة) مثال من المونث في الانسان وقوله ناقة مثال المونث في الحيوان وقوله غرفة
بضم الغين المعجمة مثال من المونث الذي غيرهما (قوله اذ الحرف الرابع) لان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها فيقال في تصغير عقرب عقيرب وفي تصغير قدم ورجل قديمة ورجيلة
فيكون الحرف الرابع قائما مقام التانيث ثم قوله كعقرب بالجر مع التنوين لا بالفتح لزعم انه غير

منصرف لان العقرب الذي هو اسم جنس منصرف ( قوله اي اسم متلبس ) اشارة الى ان الباء في قوله بخلافه للملابسة اي اسم متلبس على خلاف المونث اي اسم هو خلاف المونث ( قوله التاء والالف ) قال مولانا عصام ان المراد من التاء والالف ههنا اما التاء والالف المتميزان هما علامتان للتانيث او ما يعمهما وعلى الاول يلزم الدور لاعتبار علامة التانيث في تعريف علامة التانيث لانه بين علامة التانيث بقوله التاء والالف آه وعلى الثاني فيشكل بالالف في فتى وبالتاء في عرفات فان الالف في فتى ليست للتانيث والتاء في عرفات علامة الجمع انتهى حاصل كلامه اقول المراد من الالف الالف الزايدة والالف في فتى اصلية لانه على وزن فعل بسكون اللام ومن التاء ما يتبدل بالهاء عند الوقف او الاعم منهما اندفع الدور ولكن مسدا فيهما للتانيث او نقول كون التاء للجمع لا ينافي ان يكون للتانيث ايضا فلا يشكل بعرفات ( قوله مقصورة ) وانما سميت بها لان التكلم مقصور بها ولم يمر منها الى شئ آخر بخلاف الممدودة لمرورها الى الهمزة ( قوله او ممدودة ) اي حال كون الالف ممدودة قيل هذا يدل على ان الالف الممدودة للتانيث كالالف المقصورة مع ان في الالف الممدودة يكون الهمزة للتانيث بالاتفاق واجيب بانهم اطلقوا الالف على الهمزة فاطلاق الممدودة على الهمزة وصف بحال المتعلق وهو الالف الذي قبلها لان الممدودة هي الالف قبل الهمزة الا انه خلاف المتبادر من وجهين الاول اطلاق الالف ههنا على الهمزة والثاني التوصيف بحال المتعلق ( قوله وقد زاد ) اي وقد زاد في علامة التانيث بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم هذا البعض ان الياء للتانيث وليس زعمه بسبب حجة ودليل لجواز ان يكون ا ( قوله فالحقيقي ما بازائه ذكر ) يعني المونث الحقيقي ماله فرج وانما عدل عنه كراهة التلفظ به اولان الخنثى قد يكون مذكر مع انه صاحب فرج ( قوله واللفظي ) اي المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما ( قوله بلا تانيث حقيقي ) وهذا من الدليل لا بيان قوله او حكما ( قوله كظلمة ) بازائها النور ولكن ليس بحيوان بخلاف قوله عين فانه ليس بازائها شئ ( قوله بلا فصل ) لعدم صحة الاطلاق ( قوله واذا اسند الفعل اليه فبالياء ) لانه اذا كان مع الفصل لك الخيار في الحاق التاء وعدمه لانه ح لا يجب رعاية التانيث الى الفعل لمكان الفصل كما سياتي وانما لم يتعرض بقوله بلا فصل مع انه لا بد من بيان لان المتبادر من الاسناد هو الاسناد بلا فصل واليه اشار بقوله كما هو الاصل وانما قال وجوبا بدليل مقابلة التخيير ( قوله ايذانا ) اي اعلاما بتانيث الفاعل من اول الامر لانه اذا قيل ضربت بدون ذكر الهند مثلا يعلم ان فاعله مونث بخلاف عدم ايراد التاء فانه لا يعلم تانيث الفاعل ح الا بذكر الفاعل ( قوله فهو بمنزلة الاستثناء ) اي قوله وانت في ظ غيره بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة المذكورة بقوله واذا اسند اه وانما قال بمنزلة الاستثناء لانه لو جعل

استثناء فلا بد الا ان يتقول الا في ظ غيرا لحقيقي وكونه بمنزلة الاستثناء فلان قوله وانت في ظاه دليل الاستثناء فوضع دليل الاستثناء موضع الاستثناء كما وضعوا دليل الجزاء موضع الجزاء (قوله ولك ان تقول في طلعت) فانه اسند الفعل ح الى الظا الغير الحقيقي فانت بالخيار فيه بخلاف الشمس طلعت باسناد الفعل الى الظ غيرا لمستتر فيه لكون التاء علامة له فليس لك الخيار فيه ح فلا يجوز فيه الشمس طلع بجعل الشمس ح مبتداء بخلاف الشمس في طلع الشمس فانه فاعل ح قال بعض الشارحين والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهر وبين ما اسند الى مضمر ان في الاول يحو جاء موعظة يعلم ان الفعل مسند الى ما بعده وان في الثاني نحو موعظة جاء من غير تانيث الفعل يجوز ان يظن ان الفاعل غير ضمير المتقدم وانه شئ اخر متاخر لان الاصل في الفعل اسناده الى الظ الذى بعده (قوله لكون التانيث فيه لفظيا) هذا دليل لجواز قوله طلعت الشمس وقوله طلع الشمس والحاصل ان التانيث في الشمس لفظي حكما حيث يظهر التاء في بعض الافراد اى بعض افراد الظا الغير الحقيقي حالة التصغير كعين فيقع في تصغيرها عيينة ولا شك ان تانيث الفعل لاجل ان يعلم به تانيث الفاعل فتانيث الفاعل ظاهرا في لفظ الشمس من الاشعار بالتانيث على ما عرفت فيستغنى الفعل عن الحاق التاء به ولقائل ان يناقش بان هذا الدليل جار في المونث الحقيقي اي اذا كان الفاعل مونثا حقيقيا لفظيا مع عدم الخيار فيه بل الواجب فيه تانيث الفعل على ما عرفت الا ان يقع قوله من اول الامر ليس الا الى في ذلك ويراده في الحقيقة ليس الا لبيان الفرق بين المونث الحقيقي وغير الحقيقي فتامل (قوله بخلاف مضمره) هذا دليل لعدم جواز الشمس طلع باسناد الفعل الى الضمير اى بخلاف ما اذا اسند الفعل الى مضمره اى الضمير المستتر فيه فانه ليس لك الخيار فيه ح فلا تجوز ان يقع الشمس طلع اذ ليس في ضمير الفعل ما يشعر بتانيث المضمر الذى هو فاعل لكون الضمير في طلع مذكرا فيظن ح ان الفاعل غير ضمير المتقدم بل الفاعل شئ اخر متاخر لان اصل الفعل اسناده الى الظا الذي بعده بخلاف الشمس في طلع الشمس لانه يشعر بتانيث نفسه لما عرفت من ظهور التاء في بعض افراد الظا الغير الحقيقي عند التصغير (قوله ولو كان) اى المض يستغنى وقوله استيفاء مفعول له (قوله حضرت القاضي امراة) بمعنى امراة وفتح القاضي ما سند الفعل الى المونث الحقيقي بينهما فصل وهو القاضي (قوله لرفع الالتباس) اي يجب اثبات التاء في اسناد الفعل الى الاسم الذي وقوعه اغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثبات التاء لرفع الالتباس لان عند ايراده بدون التاء مثل جاء اليوم زيد لا يعلم ان زيدا فيه علم المذكر او المونث وكذا اذا سمي مذكر بالمونث الحقيقي فانه مع الفصل يجب عدم اثبات التاء لرفع الالتباس فيقع جاء القوم مراة واعلم انه انما يجب ذلك اذا لم يكن قرينة على تانيث الاسم

المذكور كما اذا كان له صفة مونثة ككريمة فان عند وجود القرينة لا يجب تانيثه نحو جاء القوم
زيد كريمة فتكون كريمة صفة لزيد قرينة على انه اسم المونث لا يقم ان الفاعل ترا لمذكورة
ليست مخصوصة في وجود لفاصلة بينهما الا انه لولم يكن بينهما الفاصلة ايضا يجب اثبات التاء فيه لرفع
الالتباس فقوله فانه مع الفصل اذ ليس على ما ينبغي لانا نقول قد عرفت ان في المونث الحقيقي
يجب اثبات التاء عند عدم الفصل والكلام في المونث الحقيقي الذي مع الفصل فان لك فيه
الخيار في بعض الصور وعدم الخيار في صورة اخرى (قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي)
اي حكم الجمع غير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المونث الغير الحقيقي اذا
كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتانيثه نقول قام الرجال وقامت الرجال (قوله
لا ضميره) اي حكم ظاهر الجمع لا حكم ضميره في اسناد الفعل اليه كحكم ظاهر غير الحقيقي وقوله فان
الحاق التاء او ضمير الجمع فيه اي في فعل اسند الى الضمير المنفصل وتجنب دليل لقوله لا ضميره
(قوله لم يجز تانيثه) والمراد من جمع المذكر السالم ما كان جمعه على القياس دون على خلاف
القياس فلا يرد قوله نعم امنت به بنوا اسرائيل فانه اسند الفعل المونث الى الجمع وهو بنوا
وحذف نونه بالاضافة فان واحده ابن وهذا الجمع على خلاف القياس (قوله مطلقا اى سواء
كان واحده مونثا) فان واحد المومنات المومنة فيصح ان يقم جاءك المومنات ايضا وجاء
الرجال ايضا وقال بعضهم قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر
وبين ان يكون جمع المونث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت
الرجال والزينبات (قوله غير المونث الحقيقي) الا والى ان يقول المونث غير الحقيقي لان
التانيث محفوظ والمنفي هو كونه حقيقيا الا ان المقصود هو حفظ التانيث مع عدم كونه حقيقيا
(قوله فانت بالخيار) فالتانيث لكون الجمع في تاويل الجماعة والتذكير لعدم كونه في تاويلها
(قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا) اي تقول اذا كان الفعل مسندا الى
الضمير العائد الى جمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مونث
وفعلوا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر العاقل (قوله من جموع التكسير) كلمة من لبيان
قوله وضمير جمع المذكور العاقلين ولابد ان يكون بيانا لقوله غير جمع المذكر السالم والا
لا يحتاج الى قوله من جموع التكسير لان قوله غير المذكر السالم يدل على ان المراد من جمع
العاقلين هو جمع التكسير (قوله فانهم اذا جمعوا) اي التقييد بغير الجمع السالم لانهم اذا جمعوا
سالما فان ضميرهم اي ضمير جمع المذكر السالم هو الواو لا غير فلا يصح قوله فعلت وفعلوا بل
لابد ان تقول بدون ذكر فعلت فقوله لغير المذكر السالم احترازا عن جمع المذكر السالم مثل
الزيدون فعلوا فانه لا يجوز ان يقم الزيدون فعلت ولكن يصح ان يقم الرجال جاءت اذا الرجال جاءت

فان قولنا جاء فاعلي وزن فعلت تقديرا (قوله اي ضمير فعلت) اي الضمير المستتر فيه دون التاء فانها علامة للضمير واليه اشار بقوله وهو المستكن فيه وقوله الذكرون صفة لقوله ضمير (قوله لكونها) اي الواو موضوعة لهذا النوع من الجمع وهو جمع المذكر العاقلين. (قوله والنساء والايام فعلت وفعلن) اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع المونث عاقلا كان كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير المونث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المونث فقول النساء والعيون فعلت وفعلن فالمراد من النساء هو جمع المونث سواء كان من ذوي العقول اولا والمراد من الايام هو جمع المذكر غير العاقل كما اشار اليه (قوله اما في جمع المونث) اي اما كون النون ضميرا في جمع المونث فظ لان هذه النون موضوعة لجمع المونث واما كونها ضميرا في جمع المذكر الغير العاقل اي ايام الماضيين فلان جمع المذكر غير العاقل لا يكون اصلا في التذكير كما يكون الرجال اصلا فيه فيراعي حق عدم اصالته فاجري هذا الجمع مجري المونث فلذلك جعل النون ضميراله (قوله وفي الحواشي) فانه مخالف لما ذكره المص بقوله والنساء والايام لانك عرفت منه ان النون يكون لجمع الذي من ذوي العقول ايضم (قوله فاستعمالها) اي استعمال النون يكون في النساء لحمل النساء على جمع غير العقلاء (قوله المثني ما لحق اخره) ولحق فعل لازم وفي بعض النسخ الحق (قوله اي اخر مفرده بتقدير المضاف) وتقديره لدفع سوال تقريره ان الالف والنون او الياء والنون يكونان لاحقين باخر المثني فلا يصح قوله ما لحق اخره لانه يلزم ح ان يكون مسلم من مسلمان ومسلمون مثنى لصدق قوله ما لحق باخره الف الخ (قوله اوقد ربعد قوله الخ) جواب اخر عنه وحاصله ان المثني هو الملحق مع اللاحق قال مولانا عصام تقدير المضاف لدفع السوال المذكور غير جايز لان التعريف ح غير مانع لصدقه على الجمع فانه ايضم اسم لحق باخر مفرده واو ونون مكسورة او ياء ونون لان مفرد الجمع ومفرد المثنى متحدان فيلزم ان يكون الجمع مثنى انتهى حاصل كلامه وعبارة الفاضل المذكور هكذا لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال انتهى ولا يجاب بان المراد ان المثني هو ما لحق مع الملحوق لانه ح عين الجواب الثاني وهو ظ اقول الجواب عنه باعتبار قيد الحيثية اي الجمع ما لحق اخر مفرده من حيث انه مفرده لا من حيث انه مفرد التثنية وعلى تقدير الجواب الثاني لا يرد ما قال الفاضل المذكور وهو ظ لان حاصله ح ان المثني هو ما لحق اخره الف ونون او ياء ونون مع لواحقه اي المثني هو الملحوق مع لواحقه ولواحقه هي الالف والنون والياء والنون لا الواو والنون والقايل ان يناقش بانه لو اريد من كلمة ما اسم المفرد بارجاع الضمير في اخره اليه لا يحتاج الى هذه التكلفات وان امثل

ما قالوا المضارع ماضي زيد عليه حرف المضارعة الآن يقع ماله يرجع الى الجواب الثاني من
الجوابين المذكورين من ان المثنى هو الملحوق مع لاحق (قوله ولا يصدق) اي وان لم يكن
تقدير المضاف او تقدير قوله مع لواحقه بعد قوله ونون مكسورة لا يصدق التعريف الا على اه
فيلزم ان يكون مسلم من مسلمان او مسلمين مثنى لانه اسم لحق باخره الف ونون او ياء ونون
(قوله ولو اكتفي بظهور المراد) هذا جواب اخر عنه معناه ان مراد المص ظ من عبارته فلو اكتفي
به فلا يحتاج الى هذه التكلفات والاكتفاء بالظهور بان يقع قوله لحق بمعنى يكون اي المثنى
ما يكون اخره اي اخر المثنى اي نفس اخره الف ونون او ياء ونون فلا اشكال ح (قوله اعم اختاروا
من صيغة الجمع) لان ما قبل الياء مكسورة في الجمع ولم يعكس الامر لان الفتحة خفيفة فهي يناسب
التثنية لانها اكثر من الجمع لان الجمع يستلزم التثنية بدون العكس لصدق التثنية فيما لا يكون
له الافرديين فاعطى الخفيف المكثر والثقيل للقليل (قوله عوضا عن الحركة او لتنوين) و
المراد من الحركة هو حركة الالف والياء في التثنية اي حركة الاعرابية في المثنى فلا يرد لا بد
ان يراد من الحركة الاعراب وهو الاعراب بالحروف في التثنية من قبيل ذكر الخاص وارادة
العام فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ولقائل ان يناقش بان النون يسقط عند الاضافة و
لا يسقط الحركة عندها فكيف يجوز كون النون عوضا عنها (قوله او التنوين) اي تنوين المفرد
(قوله ليدل) متعلق بالحوق المفهوم من لحق اي لحوق الالف والياء والنون في اخر مفرد
المثنى لاجل دلالة اللحوق القايم على الحروف المذكورة او لاجل دلالة اللاحق الذي
هو نفس الحروف المذكورة او لاجل دلالة اللاحق مع الملحوق على ان معه مثله او لاجل
دلالة اللحوق مع اللاحق لان اللحوق صفة اللاحق فيكون الملحوق معه لا محالة والملحوق
هو نفس الاسم (قوله لا باس باشتماله) اي اشتمال المثنى وهو دفع سوال تقريره ان الدال
على ان معه مثله ليس الا ما هو علامة التثنية وهي الالف والياء دون النون لان النون
قد يحذف للاضافة فلا يكون دالا على ان معه مثله من جنسه فح كيف يصح قوله ليدل ذلك
اللحوق الكلية وتقرير الجواب من كلامه ظ وانما لم ينسب الدلالة الى الالف والياء فقط لانه
خلاف المتبادر فمعناه ح المثنى ما لحق اخره الف وياء ونون ليدل الالف والياء وهو خلاف
المتبادر (قوله لانه على تقدير تسليمه) اي تسليم عدم دلالة لحوق النون عليه وهذا دليل
لقوله ولا باس باشتماله واشارة الى المنع اي لا نم ان لا يكون النون دالا على ذلك ولو سلم
لكن اذا دل امران من الامور الثلثة على شئ يصح ان يقع منه الامور الثلثة اه ثم اعلم ان
المنع المذكور من الشارح يصح وان كان الواقع في كلامهم ليس الاعلام دلالة النون على ذلك
لصحة المنع في شئ مع عدم وقوعه في كلامهم فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان المنع المذكور

ليس على ما ينبغي لانه منع لما اجمعوا عليه من كون علامات التثنية الالف والتاء وكون النون عوضا عن الحركة في المفرد او التنوين فيه فهم متفقون على ان النون ليست بدالة على ذلك انتهى كلامه (قوله على ان معه) واذا قلنا رجلان مثلا فهو متناول مثل الواحد فان الواحد لا يتضمن الا الواحد والالف والياء يتناول الواحد الاخرى الذي هو من جنس ذلك الواحد (قوله باعتبار) بيان لقوله اي من جنس مفرده اي باعتبار دخول المثل تحت جنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما بالاشتراك المعنوي لان الاشتراك اذا كان لفظيا كان الوضع فيه متعددا فيكون الوضع عاما كالموضوع له فالمعنى ان يكون المثل من جنس مفرده باعتبار دخول كل واحد منها تحت جنس الموضوع له الواحد بوضع واحد مشترك بينهما بالاشتراك المعنوي قال مولانا عصام الاولى ترك قوله الموضوع له وينبغي ان يقم تحت جنس المراد لا تحت جنس الموضوع له لانه ينتقض ح بالاسد اذا قيل اسدين بصيغة التثنية ويراد منه الشجاعان من الرجل لعدم صدق قوله باعتبار دخول تحت جنس الموضوع له لعدم الوضع في المجاز اقول لو عمم الوضع من الوضع الشخصي والنوعي يندفع الاشكال لوجود الوضع النوعي في المجاز لكن المتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي وايضا يندفع الاشكال على مذهب العلامة التفتازاني بوجود الوضع النوعي عنده في المجاز ولكن لا يندفع على مذهب السيد قدس سره لعدم الوضع في المجاز عنده على مذهبه لا شخصيا ولا نوعيا ويمكن ان يجاب عنه على مذهبه قدس سره بان تثنية الاسد متقدمة على استعمالها في معناها المجازي وهو ارادة الشجاعين من الرجل فيصدق على قولنا اسدان المثنى انه الى زيد وعمرو شجاعين قوله باعتبار دخوله اي دخول المثل تحت جنس الموضوع له وهو الحيوان المفترس ولكن اطلاق هذه التثنية عليهما على سبيل المجاز وهذا الجواب مثل ما جاوا عن الاشكال الوارد بالالف واللام في الاسد تقرير الاشكال ان ما قالوا ان الالف واللام لتعيين معنى المستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة باطل لعدم صدقه على الالف واللام في الاسد لعدم دلالة الاسد على المعنى المجازي المطابقة لعدم الوضع فيه وتقرير الجواب الذي وقع منهم ان دخول الالف واللام في الاسد قبل استعماله في المعنى المجازي فاللفظ دال على المعنى المستقل بالمفهومية المطابقة قبل استعماله في المعنى المجازي وكون الالف واللام لتعيين معنى المستقل بالمفهومية مطابقة في المعنى المجازي انما يكون على سبيل المجاز والتنبيه لا يقم اذا ثني الاسد وقيل اسدان واريد منه الحيوان المفترس والرجل الشجاع معا فلا يصدق عليه ح قوله على ان معه مثله من جنسه اي من جنس مفرده لاختلافهما في الجنس لانا نقول الحكم بانه من جنسه مجاز باعتبار دخولهما جميعا تحت جنس الموضوع له وهو الحيوان المفترس لانهما معا

من جنس الموضوع له لان احدهما تحت جنسه حقيقة والاخرى تحت جنسه على سبيل المجاز والتشبيه (قوله لاستغنى عن قوله من جنسه) فلهذا اراد من قوله مثله هو المماثلة في الوحدة فقط (قوله فلا يتم قران) القراء بضم القاف وسكون الراء والهمزة يطلق على الحيض وعلى الطهر ايضا (قوله خلافا لبعضهم) فانه جوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين في الاعلام كما ذكر بقوله ورده بعضهم اه (قوله قلنا جاز ان يجعل اه) اي جاز ان يجعل الام مسمى بمدلول للاب ادعاء وان لم يكن الام في الحقيقة مدلولا لاسم اب بل مدلوله هو ذات الاب حقيقة فيكون الام مدلولا لاسم الاب مجازا لقوة التناسب بينهما فيقال ابوين بتلك الملاحظة فما قال عن جنسه معناه انه من جنسه حقيقة او حكما (قوله ثم يؤول الاسم) اي ثم يؤول اسم الاب ويراد به المسمى باسم الاب ليتناول هذا المفهوم المسمى بعموم المجاز لهما جميعا فيكونان متجانسين لا مختلفين في الجنس فيكون معنى الابوين هو المسميان باسم الاب فيكون الام ح مسمى باسم الاب باشتراكهما فيه اشتراكا معنويا لا لفظيا وكذلك في الشمس والقمر باتنادعي ان الشمس فرد القمر لقوة التناسب بينهما فيراد بالقمر هو المسمى بالقمر على ما عرفت ويتم له التغليب في لده نم اي تغليب احدهما على الاخر لخفة احدهما فان ابوين اخف من الامين وكذلك قمرين اخف من الشمسين وكذلك عمرين اخف من ابوبكرين (قوله فانقلت فليتعبر اه) اي جاز اعتبار مثل هذا التاويل في القراء ايضا مع انه لا يحتاج الى ان يجعل الطهر او الحيض مسمى بمدلول لاسم القراء ادعاء الان القراء موضوع لكل واحد منهما حقيقة (قوله وليأول بالمسمى به) اي بالقرء عطف على قوله فليعتبر (قوله قلنا لا شبهة في اه) اي لا شبهة في صحة هذا التاويل في القراء ايضا لكن كلام الشارح فيما سبق من انه لا يجوز تثنية القراء باعتبار معنيين لمجرد اطلاقه على الحيض والطهر وجواز تثنيته لمجرد اشتراك اللفظي بينهما مما اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه بهذا الاعتبار واما باعتبار التاويل المذكور يكون مشتركا معنويا بلا شك في صحته ح (قوله وبهذا الاعتبار) اي باعتبار انه يراد بالاسم المسمى بالاسم صح تثنية الاعلام المشترك وجمعها حقيقة او ادعاء اي سواء كانت التثنية والجمع حقيقة او ادعاء فقوله فزيد مثلا مثال للعلم المشترك حقيقة وقوله وكذا عمر ومثال للعلم المشترك ادعاء (قوله ويجمع) فان عمرو اذا كان علما ادعائياله ولابي بكر بتاويل له بالمسمى بعمر ثم يثنى واذا كان علما ادعائيا لثلثة نفر مثلا يأول له بالمسمى بعمر ثم يجمع واعلم ان الفرق بين عمرو بضم العين وعمر بفتحها ان الثاني يكتب بالواو حالة الرفع والجر ويكتب الاول بدون الواو في الاحوال الثلث فيكون الثاني في حال النصب ايضا بدون الواو لان كون الواو فيه للفرق بينهما وهذا الفرق موجود حالة النصب بدون الواو لانه

منصوب معرب حال النصب بخلاف الاول فمفتوح لانه غير منصرف للعلمية والعدل (قوله مجرد الاشتراك في الاسم) اي لا يحتاج فيه الى التاويل المذكور المسمى بعموم المجاز بخلاف اسماء الاجناس فانه لا يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فيه بل يحتاج فيها الى التاويل المذكور (قوله ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه) بل يجب تركه لان عند هذا البعض يتحقق التثنية باعتبار المعنيين المختلفين في الاعلام ولا يكون ذلك في الاسماء الاجناس فلا بد من تركه حتى يكون ها ما متناولا لهما جميعا (قوله ولما كان الخ) هذا اعتذار لعدم بيانه احكام جميع المفرد الذي يلحقه علامة التثنية بل ذكر بعض المواد الذي يتطرق اليه التغيير فان حكم غير ما يتطرق اليه التغيير يعلم من تعريف المثنى فيقول في الاسم الصحيح نحو زيدان في حالة الرفع والزيدين في حالة النصب والجر بالحاق الالف او الياء والنون في اخره من غير تغيير وكذا الملحق بالصحيح فيقول جاءني قاضيان ورأيت قاضيين ومررت بقاضيين بدون التغيير (قوله مفردة لازمة) قال الشارح في الحاشية قوله مفردة احترازا عن الف مقرونة لهمزة كحمراء وقوله لازمة احترازا عن مثل الف زيدا اذا وقفت عليه انتهى فانك اذا وقفت زيدا بالتنوين فيقول زيدا بفتح الدال بان ينقلب التنوين بالالف (قوله ويسمي مقصورا) اي يسمي اسم المقصورة مقصورا لانه ضد الاسم الممدود (قوله والقصر الحبس) فيكون الاسم المقصورة محبوسا عن الحركة فسمي مقصورا بخلاف الاسم الممدود وقيل المقصور من القصر بكسر القاف وفتح الصاد فهو مقابل المطول ح فسمي مقصورا لعدم الطول فيه بخلاف الاسم الممدود (قوله كعصوان) بفتح الصاد في عصى فيقع عصوان بقلب الالف واوا حقيقة (قولة اوحكما) اي اوكان قلب الالف واو حكما كما في الى التي هي حرف الوان بكسر الهمزة وفتح اللام بقلب الالف واوا فانه مجهول الاصل ولم يقع الامالة في الى ايضا لانهم لم يقرلوا الى بكسر اللام وقوله لم يمل على صيغة المجهول (قوله اعتبارا للاصل حقيقة او حكما) فان اصل الالف واو حقيقة كما في عصوان في عصى او حكما كما في الوان في الى وقوله خفة الثلاثي بفتح التاء عطف على قوله اعتبارا (قوله بخلاف ما فوقه) اي الثلاثي فانه لا يرد فيه الالف بالواو اي لا ينقلب الالف بها لوجود الثقل ح هو ثقل الواو مع ثقل كثرة الحروف (قوله اوعدمه) اي او كان معلوم الاصل مع وقوع الامالة فيه كمتيان بفتح الميم وكسر النون في متى بقلب الالف باء مع الامالة في متى لانهم قالوا متى بكسر التاء (قوله مما لا) بضم الميم الاول من الامالة وهو حال من متى بكسر التاء (قوله اوكان على اربعة الخ) عديل لقوله بانكان الفه منقلبة عن ياء الخ اي اوكان الفه منقلبة عن واو ولكن يكون على اربعة احرف الخ فيقع اعلوان في الاعلى ومصطفوان في المصطفى (قوله وتحقيقا) عطف على قوله اعتبارا فان زيادة الحرف يوجب الثقل والياء اخف من الواو (قوله عن اصلية) اي عن واو اصلية او عن ياء اصلية وقوله اوزايد عطف على قوله اصلية (قوله

تثبت الهمزة في الاشهر) من الروايات فيقول في قراءقران ( قوله اوالمتنسك ) اي بقم قراء المتنسك اي المعابد ايضا (قوله من قراء ) اي قراء بضم القاف وتشديد الراء (قوله اذا تنسك ) اي اذا عبد (قوله والثانية للتانيث ) بدون المد فانها ساكنة لانها الف فيكون المد في الاول فقط ( قوله من جنس الالف اه ) انما قال ذلك لان النقل ح اقوى لان النقل حرفين الذين هما من جنس واحد قوي من الحرفين الذين هما من جنسان ( قوله والواو اقرب ) وهذا دفع ما يقال لم لم يقلب الهمزة بالياء فاجاب بان مناسبة الواو الى الهمزة اقرب من الياء لان الهمزة في غاية الثقل والياء في غاية الخفة والواو متوسط في الثقل فينبغي ان يقلب بها (قوله ولهذا) اي ولاجل ان الواو اقرب الى الهمزة قلبت الواو بالهمزة في مثل اقتت اذ اصله وقتت بضم الواو كالهمزة وهو من الوقت و قوله اجوه بضم الهمزة والاصل وجوه (قوله صححت ) اي الهمزة فيقم حمراان وهو من الصحة والبقاء (قوله بان يكون الالحاق ) اي يكون الهمزة زائدة للالحاق فالوا وانكانت زائدة ولكنها في حكم الاصلية ( قوله فان همزته ) اي علباء بكسر العين المهملة للالحاق وزائدة عليه والمعنى ان علباء ملحق بقرطاس وعلى وزنه فعند عليهم ازدياد الهمزة فيه لم يتحقق كونه على وزنه والعلباء عصب العنق والقرطاس بالضم و الكسر كاغذ ونشانه واليه اشار الشم في الحاشية وقوله ككساء ورداء بكسر الكاف والراء (قوله احدهما ثبوت الهمزة ) واليه اشار المص بقوله اي الهمزة في الاشهر( قوله في الصورة الاولى ) وهي ان يكون الهمزة للالحاق كما في علباء (قوله ملحقة بالاصل ) اي عن واو اوياء ملحق بالاصل اي انكان اصل الهمزة واوا تقلب بالواو وانكان اصلها ياء انقلب بالياء فيفهم من قوله لان الهمزة في الصورة اه ان الحرف الزائدة في العلباء اولا هوالواو ثم عوض الهمزة منها واليه اشار الشم في الحاشية حيث قال قوله لان الهمزة اه هكذا عبارة شرح الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائدة للالحاق اولا في مثل علباء هو الواو والياء ثم عوض الهمزة انتهى كلامه ثم لما كان عبارة شرح الرضي كلك فاورده كما كان الا ان الاولى في العبارة ان يقم الهمزة في الصورتين جميعا منقلبة عن الاصل ( قوله وفي الاخرى )اي في الصورة الاخرى كما في كساء ورداء (قوله عن اصلية ) اى من واو اوياء اصلية (قوله فتشابها ) اي الهمزتان اللتان في الصورتين المذكورتين همزة قراء في كون كلواحد منهما منقلبة عن واو كهمزة قراء فان همزته منقلبة عن واو على غير الاشهر من الرواية وهو رواية ابي علي عن بعض العرب كما سبق ( قوله فيثبت) اي ثبوت الهمزة وبقاءها في الصورتين متحققة كما في قراء (قوله وثانيهما قلب الهمزة واوا) واليه اشار المص بقوله قلبت واو ( قوله وبين الهمزة ) اى ذاتها في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء لانها ايضا زائدة فانقلبت الهمزة في الصورتين بالواو كما في حمراء (قوله وفي ترجمته الشريفة الشريفية ) اي الذي له نسبة الى شرف واريد به السيد قدس سره فانه قدس سره اعترض على

المصم في شرحه فاورده الشم ههنا ( قوله اورد اوان بالواو ) دون بالياء لان المتبادر من اللام في قوله فالوجهان هو لام العهد فالوجهان المذكوران ليسا الا اثبات الهمزة وقلبها واوا دون قلبها ياء لانه قال قلبت واوا بدون ذكر الياء مع ان المشهور رداءان بقلب الهمزة ياء فينبغي ان يقول المصم والاوجهان بدون اللام ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل فان كان اصلها واوا اقلبت بالواو وان كان اصلها ياء نقلب بالياء هذا ما ذكره السيد قدس سره في شرحه من الاعتراض لكنا قد تصفحنا كتب الثقات الثقة المعتمد بكسر الثاء والتصفح كافتن وصفحه صفحه ورق ورق كردن كتاب را ( قوله اذرا ) اي شياء مما حكم السيد بشهرته فانه ما حكم بشهرته هو ردايان برد الهمزة ياء ولقايل ان يقول عدم كون ما ذكره السيد قدس سره في كتب الثقات لا يستدعي عدم شهرته لان يقم مراده مما ذكر ان ما ذكره المصم موافق بكتب الثقات فكانه اشارة الى ان ما ذكره السيد قدس سره غير معتبر لكونه غير مذكور في كتب الثقات ( قوله غير ما وقع في شرح الرضي الخ ) اي ما وجدنا فيها غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد نقلب المبدلة من اصل ياء اي قد يقلب الامر الذي ابدل من الاصل بالياء وهذا الامر عبارة عن الهمزة فيكون لهذا الكلام المذكور في شرح الرضي مناسبة ما الى ما حكم اليه السيد قدس سره ولكن ما ادعاه من الاشتهار لا يثبت بقول الشم الرضي وهذا لانه اورده بلفظ قد وقال وقد يقلب الخ فيدل على القلة وايضا الشم الرضي ادعى شيئا وذلك ايضا هذا القول الشم الرضي اعم من ان يكون الاصل واوا او ياء ولا يكون مخصوصا بالياء فلا يثبت الشهرة التي ادعاها واليه اشار بقوله وهذا اعم من ان الخ ( قوله ان لا تحذف من اخر المثنى ) اي اخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا يقع في حشوه فالاولى ان يقم ان لا يحذف من المثنى هذا ما ذكره مولانا عصام اقول انما قال اخر الشيء لسوق عبارة المصم حيث قال المثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده ( قوله كشجرتان ) في تثنية شجرة وتمرتان في تثنية تمرة ( قوله في خصيان واليان ) في تثنية خصية والية فان كل واحد منها اثنان في كل انسان فحذفت التاء فيهما على خلاف القياس ( قوله بوابدونها ) اي الواحدة منهما بدون الاخرى ( قوله في حشوه ) اي في وسط المفرد اقول ان ادعاء شدة انصال كل واحد من الاليتين بالاخرى على الوجه المذكور لا يمنع من ان يناءمل فيه ( قوله وقيل خصي ) بفتح الخاء وسكون الصاد بدون التاء في الواحد فيهما فح لا اشكال في تثنيتهما اي خصيان واليان بدون التاء ( قوله ولما كان حذف النون ) جواب سوال تقريره انه لم اورد المصم فعل المضارع لحذف النون وفعل الماضي لحذف تاء التانيث ولم يعتبر اتحاد الفعل فيهما وتقريره الجواب ان حذف النون قاعدة مستمرة فاورد فعل المضارع الذي يدل على الاستمرار فان فعل المضارع اذا اطلق ولم يقيده بشيء يدل على الدوام والاستمرار فاذا قيل يضرب زيد فيتبادر الى الفهم ان ضربه مستمر بخلاف

حذف تاء التانيث فانه ليس له قاعدة فضلا من ان يكون مستمرة فاورد فيه فعل الماضي الذي لايدل على الاستمرار وانما قلنا ليس لحذف التاء قاعدة لما عرفت ان حذفها على خلاف القياس ( قوله اي اسم دل ) واطلاق الاسم على الجمع انما يكون حكما لا حقيقة لان الجمع مركب من الواو والنون ونفس الاسم فالواو والنون يدل على الاحاد ونفس المادة تدل على الجنس فيدل جزء لفظه على جزء معناه فيكون اسما حكما فلا يرد ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كمسلمي مركب ( قوله على جملة احاد ) اي على جميع احاد وانما قدر قوله جملة ليلا يصدق التعريف على المفرد لان قوله دل على احاد مقصودة عام يتناول ما يدل على جميع احاد المقصودة وما يدل على احاد المقصودة افرادا افرادا فالمفرد يدل على احاد مقصودة مرادا فرادا ولكنه لا يدل على جملتها ولقائل ان يقول المفرد خارج بقوله بحروف مفرده بتغير ما كما يخرج به اسم الجمع واسم العدد اذ لا مفرد له كك الان يقع غناء القيد الثاني عن الاول جايز لا يقع غناء القيد الثاني عن الاول جايز اذا كان القيد الاول مذكورا في التعريف فاذا لم يكن مذكورا لا يحتاج الى التقدير لانا نقول التقدير ههنا لحمل عبارة التعريف على التبادر لان المتبادر من قوله ما دل على احاد هو جميع الاحاد ( قوله اي يتعلق بها القصد ) اي الجمع اسم دل على جملة احاد يتعلق بها القصد وبهذا التفسير اشار الى انه ليس المراد من قوله مقصودة هو المقصود من الشيء بل المراد هو قصد نفس الاحاد لانه اذا لم يكن للفعل فاعلا ومفعولا والفعل ههنا هو المقصود بجعل مصدر هذا الفعل فاعلا لفعل هو مراد منها وهو قوله يتعلق كما في قولهم الدار او تسلسل فانه لا فاعل لهذا الفعل ولا مفعولا فجعل مصدر فاعل فعل هو مراد ههنا اي يلزم الدور او التسلسل ( قوله في ضمن ذلك الاسم ) اي الجمع اسم دل على جملة احاد مقصودة في ضمن ذلك الاسم الذي هو الجمع انما زاد هذا القيد لاخراج التثنية لانه يصدق عليها انها اسم يدل على جملة اي تمام احاد يتعلق بها القصد لكن لا على وجه يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم الذي هو الجمع فانه لا يراد احاد الثلثة التي هي مقصودة من الجمع ( قوله بحروف مفرده ) اي مفرد الجمع اي الدال على الاحاد هو علامة الجمع مع حروف مفرده وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لان المتبادر من قوله بمفرده هو صيغة المفردة وهيئته مع انه صيغته لا يبقى حال الجمع فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل يقصد بحروف مفرده كرجال بخلاف مسلمون وقوله بحروف مفرده اعم من ان يكون بجميع حروف مفرده كرجال وجعافر في رجل وجعفر او ببعضها كسفارج في سفرجل وفرازدق في فرزدق ( قوله اي بحروف هي مادة ) اقول قوله الذي هو الاسم الدال على واحد واحد لبيان معنى المفرد فاراد من المفرد هذا المعنى وان كان هذا المعنى في نفس الامر هو ما ليس بمثنى ولا بمجموع فلا يلزم

الدور لتوقف معرفة الجمع على معرفة المفرد الذي لا يكون الجمع ماخوذة في تعريفه فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصم من ان المراد من المفرد ههنا هو ما ليس بمثنى ولا مجموع فيلزم الدور في تعريف المجموع لان معرفته يتوقف على معرفة المفرد الذي هو ماخوذ في تعريفه ومعرفته يتوقف على معرفة المجموع الذي هو ماخوذ في تعريفه فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو يستلزم الدور (قوله حال كون تلك الحروف) اي حروف مفرد الجمع متلبسة بتغير ما وكلمة ما للتنكير واشار بقوله متلبسة الى ان قوله تغير ما ظرف مستقر يكون حالا من الضمير المستتر في قوله متلبسة لا يقم لا يحتاج الى جعله ظرفا مستقرا لانه جاز ان يكون لغوا متعلقا بقوله دل اي دلالته عليها بحروف مفرده بسبب تغير ما لانا نقول ليس معنى قوله تغيرما ان تغير ما في حروف مفرده فالمتبادر ان يكون قوله تغير ما متعلق بقوله بحروف مفرده فلذا جعله ظرفا مستقرا بجعله حالا من الحروف ثم المراد من تغير ما اعم من ان يكون حقيقة او تقديرا والاول كعامة المجموع والثاني كما في فلك وهجان حيث يتحد فيهما الواحد والجمع صرفا وهيئة لكن يقدر ان ضمة المفرد اصلية وضمة الجمع عارضية مبدلة من ضمة المفرد وكذا كسرة الهاء في هجان يقم ناقة هجان ونوق هجان فحركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال فان كان مفردا فكسرته مثل كسرة مفرد وان كان جمعا فكسرته مثل كسرة جمع (قوله اما بزيادة اونقصان) اي التغير اما بزيادة او نقصان اما كونه بزيادة فظ واما كونه بنقصان فكما في حمر بضم الحاء والميم جمع حمار وفي حمر بسكون الميم جمع احمر (قوله حقيقة او حكما) اي التغير باعتبار الحركات والسكنات اعم من ان يكون حقيقة او حكما اما كونه حقيقة فظ واما كونه حكما كقولنا فلك فان الواحد والجمع فيهما متحدان بحسب الصورة ولكنهما يختلفان حكما لان ضمة فلك الذي هو مفرد كضمة قفل هو مفرد ايضم وضمة فلك هو جمع كضمة اسد جمع اسد (قوله على سبيل التنازع) الا ان قوله بحروف مفرده ايكان متعلق بقوله دل فيقدر المتعلق بكسر اللام لقوله مقصودة اي الجمع ما دل بحروف مفرده على جملة احاد مقصودة بها اي بحروف مفرده (قوله جمعا السلامة) بصيغة التثنية والمراد هو جمع المذكر السالم وجمع المونث السالم كما ذكر بقوله لان المواوه (قوله فانها) اي اسماء الاجناس وان لم يدل عليها اي على الاحاد وضعا وهذا دفع سوال تقريره ان اسماء الاجناس لا تدل على الاحاد بل تدل على الجنس فح كيف يصح قوله ما دل على احاد جنس يشمل اه فاجاب بانها وان لم تدل على الاحاد بحسب الوضع ولكن تدل عليها بحسب الاستعمال اي استعمال القوم كما اذا اورد صفة للاجناس كقولنا وجدت من دينارا بيض فلما جعل الابيض صفة للدينار ظهر منه ان المراد من الدينار هو الاحاد لا الجنس كما لا يخفى (قوله

واسماء الجموع ) اي يشمل اسماء الجموع كرهط و نفر فانهما اسم جمع و معناهما بالفارسية گروه و فرق بعضهم بينهما بان الگروه المفهوم من النفر اكثر مما يفهم من الرهط وبعضهم سوي بينهما قال الشم في الحاشية نفر بالسكون گروه گروه بازگشتن حاجيان از منا صراح انتهى وقال ايضا في الحاشية نفر الرجل ونفرته گروه مردم از سه تا ده وكذلك النفر والنفرة بالسكون صراح انتهى كلامه ( قوله وبعض اسماء العدد ) اي يشمل بعض اسماء العدد اقول ذكر لفظ البعض ليس على ما ينبغي لانه يشمل اكثر اسماء العدد وان لم يشتمل الواحد والاثنين ولقائل ان يقول انه يشتمل المثنى ايضا لانه ايضا يدل على احاد و انقلت الاحاد جمع واطلاقه عند النحويين على ما فوق الاثنين حقيقة قلت فح لا يحتاج الى ماسبق من قوله في ضمن ذلك الاسم لاخراج المثنى لانه خارج بقوله مادل على احاد ( قوله فاذا قصد بها ) الفاء لتفسير قوله خرجت اسماء الاجناس وحاصله انه اذا قصد بالاسماء الاجناس نفس الجنس لا افراده فح تخرج اسماء الاجناس بقوله مقصودة لان المقصود هو الاحاد لا نفس الجنس ومفهومه واذا قصد بها الاحاد بحسب الاستعمال فانها تخرج بقوله بحروف مفردة لعدم المفرد لها ( قوله اسماء الجموع و العدد ) اي اسماء العدد لعدم المفرد لها ولقايل ان ينافش بان يكون لبعض اسماء العدد مفرد ايضا كعشرة فانها مفرد عشرون وكذلك ثلثون واربعون وخمسون وغيرها لا ان يقال المراد من اسماء العدد ماهو غير عقود ه اولا باس بان يصدق تعريف الجموع على عقود اسماء العدد لانها جمع حكما ولهذا ادرجها في حكم الجمع فقال جمعا لمذكر السالم والو وعشرون واخواتها الخ (قوله فنحو تمر و ركب ) الفاء للتفريع لانهما خارجان بحروف مفردة لانه ليس لها مفردة فان التمر مثلا اسم جنس يطلق على القليل والكثير فيطلق على الواحد والاثنين والثلثة وغيرها والجمع لا يطلق على القليل بخلاف التمرة فانه لا يطلق الا على تمرة واحدة ولقايل ان يقول النساء جمع امراة من غير اللفظ كما قالوا مع ان تعريفه غير صادق عليها لانه ليس فيها الدلالة على الاحاد المقصودة بحروف مفردها بل يقصد احادها بها واجيب بان المراد ان الجمع مايدل على احاد مقصودة بحروف مفردة وان كان فرضا لا يقال لم لا يفرض ذلك في ابل وغنم فان واحد الابل هو البعير و واحد الغنم هو الشاة لا نانقول بعض قرّر في ذلك لانهما ليسا بجمع بالاتفاق بخلاف النساء والنسوة ولذا قدر العدل في عمر لانه وقع غير منصرف في كلامهم ( قوله مما الفارق بينه الخ ) لا يقال لا يكون التمرة واحد تمر عند صاحب هذا التعريف وهو المص ولذا اخرجه بقوله مقصودة بحروف مفردة فهو ليس بجمع عنده لانه لو كان جمعا فاما ان يكون جمعا للقلة والكثرة لا سبيل الى الاول لانها على اوزان مخصوصة تجمعها بيتي وزن التمر ليس من اوزانه ولا سبيل الى الثاني لان جمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل

يرد الى واحدة ثم يصغر وهذا غير جار في تمر لانه اذا صغر يقال تمير لا تميرة فاذا كان الامر كذلك فكيف يصح ايراد الواحد في قوله بينه وبين واحده التاء لانا نقول معنى قوله مما الفارق بينه ا ه ان بعضهم جعل التمر جمعا وفرق بينه وبين واحده بالتاء وايراد الواحد اشارة اليه والا فعند من يقول انه اسم جنس فلا واحدة له عنده ( قوله ونحو ركب ) وهو ايضا اسم جنس وليس بجمع لانه لو كان جمعا فاما جمع القلة او الكثرة والاول بط لما ذكرنا من انها على اوزان مخصوصة والثاني ايضا بط لما عرفت من القاعدة وهي ان جمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده ثم يصغر وهذا منتف فيه لانه يقال في تصغيره ركيب ولو رد الى واحده فينبغي ان يقال في تصغيره رويكب لان واحده راكب ومعناه يك سوار بخلاف راكب فان معناه جماعت سواران (قوله على الاصح ) فان الركب ونحوه جمع على مذهب غير الاصح قال مولانا عصم ينبغي على المصم ان يعتبر قوله على الاصح في التعريف اي المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما على الاصح فيصح التفريع بقوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح والا يصدق على تمر عند من قال بجمعيته وعلى نقله بواعتباره لا يصدق عليه لانه خارج بقوله على الاصح لان القول بجمعيته غير اصح انتهى حاصل ما قال الفاضل اقول ان من لا يقول بجمعية التمر فلم يعتبر التمرة مفردا له فهو خارج بقوله مقصودة بحروف مفرده بخلاف من قال بجمعيته فانه يعتبر التمرة مفردا له كما لا يخفى على المتامل ( قوله كالجماعة ) فانه اسم جمع ( قوله وقد علمت ) بقوله ومقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس اه انهما اي اسم الجنس والجمع خارجان عن حد الجموع ( قوله لان اسم الجنس يقع على الواحد ) لقائل ان يقول هذا القول ينافي ما سبق انفا من ان اسماء الاجناس تدل بحسب الوضع على مفهوم الجنس لا على الاحاد بل تدل على الاحاد بحسب الاستعمال لا الوضع وذلك لان قوله ان الاسم الجنس يقع على الواحد والاثنين اه تدل دلالة صريحة على ان اسم الجنس يدل وضعا على الاحاد مع ان ما سبق من قوله فانها وان لم تدل عليها وضعا اه يدل بخلافه على ما ذكرنا صريحا ويمكن الجواب عنه ان قوله وضعا ليس بمتعلق بقوله يقع عليهما ليس بمجاز بخلاف اسم الجمع فانه لا يقع على الواحد والاثنين الا مجازا وما قال سابقا فلقوله فانها وان لم تدل عليها وضعا ا ه معناه ان اسم الجنس يقع على الاحاد وقوعا بحسب الاستعمال لا بحسب وضعه انما يكون المفهوم فاذا كان قوله وضعا في قوله ان اسم الجنس يقع اه متعلق بما ليس بمجاز فلا تنافي بينهما وقوله بخلاف الاسم الجمع يشعر بما ذكرنا لانه يصح ارتباطه بسابقه ولا منافات بين الجواب وبين قوله فان قيل الكلم اه وجوابه كما لا يخفى على المتامل الصادق فاعلم ذلك ( قوله فان قلت الكلم لا يقع ) اي الكلم لا يقع عليهما مع انه اسم جنس فكيف يصح قوله ان الاسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا ( قوله قلت ذلك ) اي عدم وقوعه عليهما انما يكون بحسب الاستعمال

لا بحسب الوضع بل بحسب الوضع يقع عليهما يعني وقوعه عليهما ليس بمجاز فلا يوهمك المنافاة بين الجواب المذكور وبين قوله فانقيل مع جوابه كما اشرنا اليه انفا ( قوله على انه لا ضير ) اي لا ضرر في التزام كونه اسم جمع ايضا كركب وهذا جواب اخر عنه اي لو التزمنا كونه اسم جمع ايضا لا ضرر فيه كما مر في اول الكتاب حيث قال وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث الخ ( قوله كعامل وباقر وركب ) فانه يكون لها واحد من جنسها فان واحد الاول هو الجمل وواحد الثاني البقر وواحد الثالث الراكب ( قوله وقال الفراء الخ ) اي اسماء الاجناس التي لها احاد من تركيبها كتمر وتمرة ونخل ونخلة ايضا جمع عنده ( قوله ونحو ابل وغنم ) فان واحد الاول هو البعير وواحد الثاني هو الشاة وهما لا يكونان من لفظ الابل والغنم وكل واحد منهما اسم جنس والاولى ايراد المثالين بحيث كان احدهما لاسم الجنس والاخر لاسم الجمع كما لا يخفى ( قوله فان التغيير الماخوذ فيه ) اي في الجمع اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير اي الفرض ( قوله ضمة قفل ) فانه مفرد وقوله اسد برسم الهمزة جمع اسد بفتحها فهو اذا كان مفردا فضمته مشابهة لضمة مفرد واذا كان جمعا فضمته مشابهة لضمة الجمع ( قوله وهو صحيح ومكسر ) لانه اما ان يكون بناء واحده سالما اولا فانكان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا ( قوله تارة يكون لمذكر وتارة الخ ) والاول مثل زيدين جمع زيد والثاني نحو زينبات جمع زينب وانما قال تارة لئلا يتوهم كون الجمع الصحيح مذكر ومونث معا كما هو ظ عبارة المتن ( قوله فالجمع الصحيح المذكر ) قال مولانا عصم الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير المضاف اي فجمع المذكر يرشدك اليه قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى تفسير قوله المذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح انتهى كلامه اقول في عبارة الاولى والثانية معا تقدير الموصوف فلا فرق بينهما من هذا الوجه الا ان الفرق باعتبار جعل الفاء من الحلية في العبارة الثانية فوجه الاظهرية والاولوية غير ظ ( قوله اي اخر مفرده ) بتقدير المضاف وانما قدره لدفع الاعتراض الذي عرفته في المثنى وقد اجاب عنه في المثنى بقوله اوقدر بعد قوله ونون اه ولم يتعرض بها ههنا بان يقدر قوله بما يلحقه بعد قوله نون مفتوحة اي الجمع هو اللاحق مع الملحوق والجواب بانه لم يتعرض ههنا اكتفاء بما سبق في المثنى ليس بشئ لان الجواب المذكور فيه بقوله اوقدر بعد قوله غير مذكور اه لا يصح في الجمع الصحيح المذكر لان كلمة ما فيه عبارة عن الجمع لانها انما يفسر بالاسم الاقرب فلا يصح ح ان يقدر الجمع الصحيح المذكر هو الجمع مع اللاحق و الملحوق لعدم صحة اسناد الملحوق الى الجمع بخلاف المثنى فان كلمة ما فيه عبارة عن الاسم لانه اعم الاقرب فيصح ان يقدر ان الاسم مع اللاحق والملحوق مثنى كما لا يخفى فيه ( قوله واو

مضموم ما قبلها ) سواء كانت الضمة لفظا او تقديرا فلا خل فيه مصطفون فان اصله مصطفيون فلو لم يذكر قوله مضموم ما قبلها لتم الكلام الا انه اورده رعاية بعد يله حيث يحتاج الى ذكر قوله مكسور ما قبلها لان ما قبل الياء مفتوح في التثنية ( قوله عن الحركة او التنوين ) اي من حركة الواو والياء وتنوين المفرد قد عرفته في المثنى ( قوله منع الخلو ) فجاز ان يكون عوضا عنهما جميعا ( قوله نقل الواو والضمة ) وهذا انما يكون في حال الرفع فاختاروا فتحها في حال النصب والجر ايضا ليكون النون على حالة واحدة في الجمع وقد ظهر من قوله انه جعل حال الرفع اصلا وحال النصب والجر فرعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه لو كسر النون في حال النصب والجر يلزم الثقل وهو اجتماع الكسرات لان الياء مركب من كسرتين فلذا اختير حركة الفتح في النون فيهما واختير فتحها في حال الرفع ايضا ليكون النون على حالة واحدة فيه ( قوله او مع الملحوق ) لا اللاحق والملحوق جميعا مع الملحوق لان الملحوق صفة اللاحق فاذا كان اللاحق مع الملحوق فيكون الملحوق معه قطعا ( قوله ليدل ذلك الملحوق ) فيكون قوله ليدل متعلق بالملحوق المفهوم من لحوق ا ب لحوق الواو والياء والنون في آخر مفرد الجمع لاجل دلالة الملحوق القايم على الحروف المذكورة اولاجل دلالة اللاحق الذي هو نفس الحروف اولاجل دلالة اللاحق مع الملحوق على ان مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه اي الجمع من حيث معناه اكثر من مفرده الذي معناه الواحد ( قوله ولم يقل من جنسه ) اي ليدل على ان معه اكثر منهم من جنسه ولا بد من قيد الغلبة اي اكثر منه غالبا من جنسه لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا ( قوله واستعمل اسم التفضيل ) فان اكثر في قوله اكثر منه اسم تفضيل فكون الجمع اكثر من الواحد يستدعي ثبوت اصل الفعل وهو الكثرة في المفضل عليه وهو مفرده وهو وحده والواو في قوله ولا كثرة في الواحد للحال ( قوله فلان افقه من الحمار ) وهو لا يستدعي ثبوت الفقاهة في الحمار الا على سبيل الفرض وكذلك فلان اعلم من الجدار ومثله قوله تع احسن الخالقين وقوله تع خير الرازقين فان الخالق والرازق هو الله لا غير ( قوله فكونه مذكرا علما ) يريد به دفع اعتراض الشيخ الرضي فما قال الشيخ الرضي من ان قوله فمذكر علم يعقل ليس بمحمول على قوله [illegible] لان الخبر والكون وهو محمول عليه وما قال لا يكون فيه ما يدل ايضا مدفوع لان الخبر مفرد وهو الكون وما قال ثالثا ايضا مدفوع لان المبتداء وان لم يتضمن معنى الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو الجانب الثاني اسما فكانه متضمن بمعنى الشرط فلذا صح دخول الفاء في خبره وما قال رابعا ايضا غير وارد لان الشيخ ذهب في ذلك الى مذهب الشيخ الذي حيث انه جوز دخول الشرط بين المبتداء والخبر ( قوله من حيث مسماه لا من هو ) اي تسمية الاسم بصاحب العقل باعتبار مسمى الاسم ومدلوله فهو من قبيل تسمية الشيء باسم متعلقه او تسمية الدال باسم المدلول فظهر ان قوله من حيث مسماه

اذ دفع سوال ايضم ( قوله نا عطى الاشرف ) الذي هو جمع المذكر العلم العاقل بالاشرف
الذي هو جمع السالم ( قوله فان فقد فيه ) اى في الاسم المذكر جميع شرايط الثلثة وهى
المذكر والعلم والعقل او فقد فيه اثنان منها او واحد منها لم يجمع والمراد من العلم وهو العلم
الخاص كزيد فيقم زيدون وزيدين فلا يرد ان العين من الاعلام المشتركة فقد فقد فيها اثنان -
منها والمثال الثاني كالمراة فانه فقد منها المذكر والعلم فانها اسم جنس كرجل والمثال
الثالث نحو اعوج على وزن اكرم علما للفرس فانه فقد فيه التعقل فقط ( قوله وابن كيسان )
وهو من البصريين ( قوله ما يكون مجردا عن التاء ) لا ما يدل على المذكر كما هو الظ فيخرج عن
تعريف الجمع نحو طلحة ( قوله ويدخل فيه نحو ورقا وسلمى ) اسمين لرجلين ( قوله لان علم
التانيث هو التاء لا الالف ) لا يقال ان الالف سواء كانت ممدودة او مقصورة للتانيث فما معنى قوله
لا الالف لانا نقول معناه ان علم القوى للتانيث هو التاء بخلاف الالف فان تانيثها ضعيف فيقلب
الممدودة واوا في جمع ورقا فيقم ورقاوون لا ورقاءون بهمزة فيزول صورة علامة التانيث واما
الالف المقصورة يحذف في جمع سلمى فيقال سلمون لا سلميون فقوله فمحي من باب الانفعال
من المحو والزوال قوله غير علم بكسر الراء انما قال ذلك لئلا يتوهم ان جمع الصفة بالواو
والنون سواء كانت علما اولا مع انها تجمع بالواو والنون حال كونها غير علم فان الضارب اذا
جعل علما يصير اسما لا صفة فيكون ح داخلا في القسم الاول فلا يرد ح ما قال مولانا عصم من ان
قوله غير علم مما لا طائل تحته لان الصفات لا يكون علما ( قوله فالشرط الاول كونه ) اى
الاسم الذى اريد جمعه مذكر يعقل قال مولانا عصم ان قوله مذكر يعقل ليس شرطا واحدا ابل
هو شرطان احدهما المذكر والثاني العقل فلا يصح قوله فالشرط الاول اذا قول نعم هو شرطان
حقيقة لكن لما جعلهما المص شرطا واحدا فجعله الشم ايضا كذلك لانه قال فمذكر يعقل ولم
يقل فمذكر ويعقل بالواو كما في الشروط الآتية فالمذكر والعقل شرطان من نوع واحد وهو
الايجاب فلذا جعله شرطا واحدا ( قوله لما مر ) اشارة الى قوله من حيث مسماة والى قوله
وانما [illegible] ذلك ليكون هذا الجمع ( قوله ان لا يكون الاسم الكائن ) اى ان لا يكون الاسم
الحاصل الذي [illegible] مذكره على وزن افعل ومونثه على وزن فعلاء ( قوله اى
مذكرا غير مستواه ) اى الاسم الذي اريد جمعيته لا يكون مذكرا غير مستواه كما لا يكون
مذكرا مستويا مع المونث في صيغة الصفة وصورتها ( قوله مع المونث ) متعلقا بقوله غير مستو
وقوله بل يكون المذكر في ذيل التفسير والنفي والمقصود [illegible] الاستواء على وجه الخاص وهو
ان يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء او لم يكن المقصود نفي غير
الاستواء على هذا الوجه فيلزم ان لا يجمع افضل التفضيل على افضلون لانه لوكان المراد ان

صيغة المذكر غير مستو لصيغة المونث مثلا قاسوا ءكان عدم الاستواء بان كان المذكر على وزن افعل والمونث على وزن فعلاء او فعلي مثلا فيلزم ما مر لامحالة (قوله مثل احمر حمراء ) فلا يقال احمرون المفرق بين افعل الصفة وبين افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون كافضلون (قوله ولم يعكس ) لحصول المفرق بينهما بان يجمع افعل الصفة بالواو والنون فيقال احمرون دون افعل التفضيل (قوله لان معنى الوصفية في اه ) اي معنى الوصفية في افعل التفضيل اكثر من افعل الصفة لان اول التفضيل يدل على الزيادة لان معنى الافضل هو الزيادة في التفضيل فالمناسب ان يجمع افعل التفضيل بالواو والنون لبقاء معنى الوصفية فيه لقوته في الوصفية بخلاف افعل الصفة لضعف معنى الوصفية فيه (قوله اي مذكر غير مستو اه ) اي شرط الثالث ان لا يكون ذلك الذي اريد جمعيته مذكر غير مستو اه والمقصود فيه ايضا نفي غير الاستواء على الوجه الخاص وهو ان يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى للفرق بين فعلان الذي مونثه فعلى وفعلان الذي ليس مونثه فعلى بل فعلانة فانه يجمع فعلان الذي مونثه فعلانة بالواو والنون دون فعلان الذي مونثه فعلي (قوله لان فيه بالتاء ) اي لان الفرق في فعلان فعلانة بالتاء وعدم التاء بخلاف الفرق في فعلان فعلى لان فيه بالالف وعدمها والاصل في الفرق بين المذكر والمونث ان يكون بالتاء لا بالالف (قوله والشرط الرابع ان لا يكون اه ) اي الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور المذكر مع المونث مستويا فيه نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل لانه لو جمع هذا الجمع فقيل جريحون في المذكر وجريحات في المونث فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمونث فيلزم مزية الفرع على الاصل هذا ماذكره بعض الشارحين وما ذكره الشيخ احسن منه قال الشيخ الرضي ان الضمير في قوله ان لا يكون عايد الى الوصف المذكور فيكون المعنى ان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع مونث ولا معنى لهذا الكلام ولو قال ولا مستويا فيه الجمع مع المونث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ماذكر والشيخ فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى الشيخ الرضي (قوله اي في هذا الصفة ) اي في صفة التذكير والتانيث وانما قال ذلك ليدل الوصف لدفع ما يتوهم كان على المص ان يقول فيها موضع قوله فيه (قوله مثل جريح وصبور ) وانما يكون المذكر والمونث متساويان في الفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل لا في الفعيل بمعنى الفاعل والفعول بمعنى المفعول لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعهما هذا الجمع لعدم المانع لان الفعيل بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمونث وكذا فعول بمعنى مفعول فيكون الجريح بمعنى المجروح والصبور بمعنى الصابر (قوله فلا يجمع بالواو اه ) اي لا يجمع الاسم المذكور اي

المونث في هذه الصفة بالواو والنون ولا بالالف والتاء ولا شك ان الكلام في الجمع بالواو والنون
لا الجمع بالالف والتاء فذكره تقريبا (قوله فانه لما لم يختص) اى الذى يتساويان في التذكير
والتانيث كجريح وصبور لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع له بالواو والنون جمعا
مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يتساويان اى جريح وصبور فيه اى في هذا الجمع مثل
جرحى وصبر بضم الصاد فانه يجمع جريح على جرحى بفتح الجيم والصبور على صبر فان جرحى وصبر
مما يتساويان فيهما التذكير والتانيث (قوله ولا بتاء التانيث) اى الشرط الخامس ان لا يكون
بتاء التانيث قال مولانا عصام لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بسبب اشتراط التذكير
وعدم المساواة فان العلامة يستوى فيه المذكر والمونث اقول ينبغى ان يذكره هنا للدفع ما يتوهم
ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد (قوله كراهة اجتماع) اي لو جمع الاسم المذكر
المتلبس بتاء التانيث بالواو والنون فلا بد ان يجمع مع التاء او بدونها والاول غير جايز كراهة
اجتماع المذكر وتاء التانيث والثاني ايضا غير جايز لانه يلزم الالتباس حيث لا يعلم ان الواحد
ما مع التاء او بدونها وبعبارة اخرى لا يعلم ان الجمع بالواو والنون هو للاسم مع التاء او الاسم بدونها
وسياتي مثل ذلك في الحايض والحائضة (قوله ويحذف نونه) اي وجب حذف نونه بالاضافة (قوله
وتد شذ نحو سنين) قال مولانا عصام ان حق بيان الشذوذ ان يذكر قبل قوله ويحذف نونه بالاضافة
لان الشذوذ انما يتفرع على الشرط المذكورة لان الكلام في شذوذ سنين وارضين جمع صحيح
جمع بالواو والنون مع انتفاء شروط فيهما ولا تعلق له اي لبحث الشذوذ بحذف النون انتهى اقول
المص اراد ان يذكر بحث الشذوذ في اخر المبحث فلهذا اورده بعد قوله ويحذف نونه بالاضافة ولو فرع
السوال بان سنين وارضين جمع صحيح من كسر نظم الواحد فيهما والجواب عنه ايضا بالشذوذ (قوله
وعدم كونهما علما وصفة) اشار بقوله اوصفة الى انهما ليسا من القسم الثاني بل هما من القسم الاول
لكن شرطه منتفية ولو لم يذكر قوله اوصفة ربما يتوهم كونهما من القسم الثاني فلا يرد ما قيل
من البين انهما من القسم الاول فشذوذهما لعدم شروطه فيهما ولا احتياج الى قوله اوصفة (قوله
بعض هذه الاسماء) ... حكم المص بشذوذها تحت قاعدة كلية وهي انه اذا كان في اخر الاسم
تاء منقلبة عن حرف العلة يجمع بالواو والنون سواء كان فيه الشرط المذكورة او لا مثل سنة
فح لا يدخل سنين وامثاله في الشذوذ ويدخل ارضين وامثاله فيه لعدم التاء في اخره معناه انه
يجمع بالواو والياء والنون له اذا كانت هذه الحروف للاعلال جبر انها عوضا عن تاء التانيث
ولقايل ان يقول ان كون ارضين داخل في الشذوذ محل تامل لانه لم لا يجوز ان يكون المراد
من التاء المنقلبة عن الحروف العلة هو التاء الملفوظة والمقدرة ويكون في الارض تاء مقدرة
لانه مونث سماعي فالتاء مقدرة فيه فانه يقال في تصغيره اريضة الا ان يقال ان كون التاء المقدرة

منقلبة عن حرف العلة مما لا يرضى به طبع سليم او يقال لا يعتبر هذا التانيث لخفائه لانه ليس بحقيقي
ولا ظ العلامة ( قوله ان يكون ) بفتح الهمزة وهو جزاء الشرط والحاصل انه انكان مفرده صفة
لا اسما وكان لذلك المفرد مذكر فشرط صحة جمعيته ان يجمع مذكره بالواو والنون لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل لان الاصل في كل جمع ان يكون بالواو والنون والالف والتاء فاذا
جمع المونث بالالف والتاء ولم يجمع المذكر بالواو والنون يلزم المزية وهو هلو وما فبيحة
وان لزم المساواة فانهم جوزوها ( قوله كحايض ) فانه مجرد عن تاء التانيث فلا يجمع بالالف
والتاء فانه لا يكون للحايض مذكر للاستحالة ( قوله لزم الالتباس ) لانه لا يعلم ان حايضات
في جمع الحايض او الحايضة وانقلت لا تاثير لهذا العلم فانه لو لم يعلم ذلك لا باس به لان الحايض
والحايضة جمعا للمونث فقط دون المذكر فليس للالتباس ضرر قلت ما قبل المقصود هنا مجرد العلم
بان مفرده بالتاء او بلا تاء فهو ليس على ما ينبغي لعدم التاثير له فالاولى ان يقال ان الحايضة
بالتاء بمعنى الامراة الحايضة واما الحايض بدون التاء فلا يلزم ان يكون المراة حايضة بالفعل
كذا في بعض الشرح الهداية فاعلم ( قوله ان هذا الاطلاق ) اي الاطلاق المستفاد من قوله مطلقا
ليس بحسن بل هو ايضا يحتاج الى الشرط وهو السماع من العرب واليه اشار بقوله بل هو فيها
مسموع اي يتوقف على السماع من العرب كما في السموات والكاينات جمع السماء والكون
( قوله وذلك ) اي كون السماع من العرب شرط فيه لخفاء هذا التانيث اه ( قوله كما هو
المتبادر ) قيل ان التغير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك
لان التغير الاعتباري خارج من المتبادر الان يقال لا خروج من المتبادر الا لضرورة والضرورة
داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق فروعي التبادر في الاول
دون الثاني قيل ان تغير افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء الا
ان يقال في الافراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء
السكون وعرض لها ايضا صيرورته حرفا ثانيا بعد انكان ثالثا وعرض لها الفصل ايضا بين الراء والسين
بعد ان كان متصلا به ( قوله فان تغير الواحد فيه ) اي اي مصطفون بفتح الفاء لالتقاء الساكنين انما
هو بعد حصول الجمعية فان اصله مصطفيون فقلبت الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين كما عرفت وانما قلنا بفتح التاء لا بضمها لما مر آنفا من ان المقصورة
تحذف ويبقى ما قبلها مفتوحا لتدل على الالف ( قوله في تعريف الجمع مطلقا ) اي في تعريف الجمع
المطلق المتناول لجمع الصحيح والتكسير كما ذكر بقوله المجموع ما دل على احاد مقصودة اه
( قوله للعموم ) فان كلمة ما للتنكير فالتنكير اعم من ان يكون لاجل ذات الواحد او للامور
الخارجة الزايدة على الواحد ( قوله كفلك ) كما مر وكذلك هجان وقد عرفت ان ضمة المفرد في فلك

اصلية وفي الجمع عارضة فحركته في المفرد مخالفة لحركة في الجمع تقديرا فان الفلك اذا كان مفردا فضمته كضمة قفل واذا كان جمعا فضمته كضمة اسد جمع اسد وكذا الهجان اذا كان مفردا فكسرته (مثل كسرة حمار وهو مفرد واذا كان جمعا فكسرته مثل كسرة رجال (قوله على ثلثة وعشرة) اي من الثلثة الى العشرة بجعل الغاية داخلة في المغيا ولذلك قال على ثلثة وعشرة (قوله جمع زغيف) بالفارسية نان گرده (قوله والجمع الصحيح) اي الجمع القلة يكون جمع الصحيح ايضا والشارح جعل هذا قول المصنف متعلقا على ما بعده لا على ما قبله حتى يكون جمع الصحيح داخلا في الجمع الكسرة فان عبارة المتن تحتملهما معا لان المتبادر من عبارته ان يكون متعلقا على ما بعده والا ينبغي ان يقول وما عدا ذلك والجمع الصحيح جمع كسرة بتاخير ه عن قوله وما عدا ذلك والدليل على انه جعله متعلقا على ما بعده قوله وفي شرح الرضي اه وقوله من الاوزان وقوله الجمع الصحيح بالكسر (قوله لهما) اي لجمعي السلامة (قوله وقد يستعار احدهما للاخر) وحاصله انه قد يطلق جمع القلة على جمع الكثرة بالاستعارة والمجاز من مجئ جمع الكسرة من هذا الواحد الذي جاء منه جمع القلة كما في قوله تعالى ثلثة قروء فالقروء على وزن فعول جمع الكثرة مع انه لاقه على الثلثة وايضا جاء اقراء على وزن افعال جمع قلة من الواحد الذي واحد القروء وهو القرء بضم القاف وسكون الراء والهمزة يطلق على الطهر وعلى الحيض ايضا فلا بد ان يكون اطلاق جمع الكسرة على القلة مجازا واما عكس ذلك فكثير لانهم اطلقوا الحروف على ما دون العشرة في كثير من المواضع مع انه جاء احرف على وزن افعل جمع قلة من واحد الحروف وهو الحرف وتفصيل قوله وقد يستعار احدهما الى ما ذكره الشارح الرضي حيث قال اذا جاء من الواحد جمع القلة فقط اي بدون مجئ جمع الكثرة فيكون هذا الجمع مشتركا بين القلة والكثرة كاقدام جمع قدم واذا جاء جمع القلة والكثرة جميعا فيكون جمع القلة يختص اطلاقه على معناه ولا يطلق على الكثرة الا مجازا (قوله المصدر اسم الحدث) اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة واعلم ان الاسماء المتصلة بالافعال ثمانية المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسماء الزمان والمكان واسم الالة ومعنى اتصال هذه الاسماء بالفعل انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر اسم الفعل واسم الفاعل من يقوم به الفعل واسم المفعول من وقع عليه الفعل وكذا الباقي من الثمانية (قوله معنى قائما بغيره) بان يكون الحدث صفة للغير سواء كان ذلك الغير موجدا للحدث كالضرب والمشي اولا كالطول والقصر اللذين هما صفتان لشخص الانسان فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عصام من انه ليس المعنى القائم لغيره مطلقا حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم لغيره من حيث انه قائم لغيره هكذا حقق المقال انتهى كلامه (قوله الجاري على الفعل) او لو قال المصدر اسم الحدث الذي يشتق

الفعل منه لكان اظهر و لما ذكر لفظ الجاري فاراد الشارح بيان معناه بقوله والمراد بجريانه اذ الحدث على الفعل ان يقع الحدث بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا للفعل او يقع الحدث بعد ما كان الفعل مشتقا منه بيانا لنوعه او بيانا لعدده وقد اورد الامثلة على ترتيب اللف والنشر (قوله تاكيدا مفعولا لقوله يقع) (قوله فمثل القادرية والعالمية) الفاء للتفريع فان المراد منهما المعنى المصدري وهو العلم والقدرة لدخول ياء المصدرية عليهما وليس شيء منهما مصدرا لعدم اشتقاق الفعل منهما (قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا) اي كونهما مفعولا مطلقا لا يستلزم المصدرية فان المفعول المطلق اعم من المصادر فان جميع المصادر يصلح ان يقع مفعولا مطلقا بدون العكس فويلا له وويحا له وان كانا مفعولا مطلقا ولكن لا يصلح ان لا يقعا مصدرا لعدم اشتقاق الفعل منهما قال مولانا عصام ان تخصيص الاخيرين بالمفعول المطلق ليس على ما ينبغي لان المراد انهما ان الاخيرين يصلحان لان يكونا مفعولا مطلقا والمراد ان الاخيرين مفعول مطلق بالفعل وان كان الاول فلا وجه للتخصيص لان العالمية والقادرية ايضا يصلحان لذلك وان كان الثاني فهو ممنوع لان ويل في قوله تعم ويل لكل وويل للمطففين ليس بمفعول مطلق بالفعل لانه مبتداء بالفعل انتهى حاصل كلام الفاضل اقول المراد هو الثاني ولكن المراد انهما مفعول مطلق في هذا التركيب لا في جميع المواضع بخلاف العالمية والقادرية فانهما لم يقعا في تركيب ما فهنا ويكون فعلهما مقدرا ههنا فان فعلهما واجب الحذف اذا استعمل باللام لما سبق في بحث المفعول المطلق في قوله وكويلا سماعا (قوله) قال مولانا الحنفي في الحاشية الويل الخزي والهلاك والمشقة من العذاب وفي بعض الحواشي الويل مصدر بمعنى الهلاك لا فعل له من لفظه وقيل الويل واد في جهنم وفي بعض الحواشي نقلا عن المدارك قوله تعم ويل مبتداء وقوله تعم لكل همزة خبره وان كان نكرة لانه في اصله مصدر منصوب اي مفعول مطلق ساد مسد فعله لكنه عدل به الى الرفع للدلالة على اثبات الهلاك كما عدل للدلالة على اثبات الدعاء الدعاء عليه في نحو سلام عليكم انتهى كلامه ومنه قوله ويحا نوحه كردن وقيل بمعنى الترحم (قوله الجاري على الفعل للاحتراز عن اسماء المصادر لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث فتكذا قيل والفرق بين المصدر واسم المصدر ان اسم المصدر هو الذي كان بمعنى المصدر ولا يشتق منه فعل بهذا المعنى وان المصدر هو الذي كان بمعنى المصدر ويشتق منه الفعل (قوله اي سماعي) هو حاصل المعنى فلا يرد ما قيل ان حذف ياء النسبة لم يثبت في كلامهم لانه اراد انه بمعنى السماعي (قوله ويرتقي عدده) اي عدد المصادر من الثلاثي المجرد (قوله الى اثنين وثلاثين كما بين اه) فان المصنف صرح في بعض تصانيفه على ذلك وذلك مذهب سيبويه احدها فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو قتل وثانيها فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو فسق وثالثها فعل بضم الفاء وسكون العين نحو شغل ورابعها فعلة بفتح الفاء وسكون العين نحو رحمة

وخامسها فعلة بكسر الفاء وسكون العين نحو شدة معناها التحليف وسادسها فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو ظلمة وهي الابيض الذي يضرب الى السواد وسابعها فعلي بفتح الفاء وسكون العين نحو دعوي وثامنها فعلي بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكري والتاسع فعلي بضم الفاء وسكون العين نحو بشري والعاشر فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو ليان اصله لويان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء معناها المدافعة والمطل والحادي عشر فعلان بكسر الفاء وسكون العين نحو حرمان والثاني عشر فعلان بضم الفاء وسكون العين نحو غفران والثالث عشر فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو نزوان والرابع عشر فعل بفتح الفاء والعين نحو طلب والخامس عشر فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو خنق وهو حصر الحلق والسادس عشر فعل بكسر الفاء وفتح العين نحو صغر والسابع عشر فعل بضم الفاء وفتح العين نحو هدي اصله هدي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لسكونها وسكون التنوين والثامن عشر فعلة بفتح الفاء والعين نحو غلبة والتاسع عشر فعلة بفتح الفاء وكسر العين نحو سرقة والعشرون فعال بفتح الفاء نحو ذهاب والحادي والعشرون فعال بكسر الفاء نحو صراق بالصاد المهملة وهو اشتهاء الكلب الانثى الذكر والثاني والعشرون فعال بضم الفاء نحو سؤال والثالث والعشرون فعالة بفتح الفاء نحو شهادة والرابع والعشرون فعالة بكسر الفاء نحو دراية والخامس والعشرون فعول بضم الفاء نحو دخول والسادس والعشرون فعول بفتح الفاء نحو قبول والسابع والعشرون فعيل بفتح الفاء نحو وضيق وهو تحرك القلب من زجع والاسراع في المشي والثامن والعشرون فعولة بضم الفاء نحو صهوبة بالصاد المهملة وهي احمرار الشعر وغيره والتاسع والعشرون مفعل بفتح الميم والعين نحو مدخل والثلثون مفعلة بفتح الميم والعين نحو مسعاة اصله مسعية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي بمعنى السعي والحادي والثلثون مفعلة بفتح الميم وكسر العين نحو محمدة والثاني والثلثون مفعلة بكسر الميم وفتح العين نحو معماة (قوله بالقطع) اى بالجزم واليقين (قوله حال كونه ماضيا) اى سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فيعمل عمل كل واحد منها (قوله نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس) فقوله امس يشير الى ان المراد من المصدر هنا بمعنى الماضي فهو يوافق فعله في العمل فانه كما لفعل الذي هو اعجب مفعم هو ياء المتكلم وفاعل هو الضرب كذلك للمصدر الذي هو الضرب فاعل وهو زيد ومفعم وهو عمرو ثم انه يجوز ان يقرا قوله ضرب بالرفع مع التنوين فزيد مرفوع ويجوز ان يقرء بدون التنوين فزيد مجرور لانه مضاف اليه فيكون مرفوعا محلا لانه فاعل (قوله اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن) ففي قوله غدا اشارة الى ارادة معنى المضارع منه وفي قوله الآن اشارة الى ارادة معنى الحال منه فهو يوافق الفعل في العمل فانه كما الفعل مفعم هو ياء المتكلم وفاعل هو

الاكرام كذلك للمصدر الذي هو الاكرام فاعل هو عمرو ومفعم هو خالد او يجوز ان يكون الاكرام بالتنوين فيكون عمرو مرفوعا ويجوز ان يكون بدون التنوين فيكون مجرورا لفظا ومرفوعا محلا ( قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما ) اي بين الحدث والفعل بان يكون الفعل مشتقا من المصدر وليكن ذلك العمل باعتبار مشابهة المصدر بالفعل والا يلزم اشتراط الزمان في عمله لوجود الزمان في الفعل كما يشترط الزمان في عمل اسمي الفاعل والمفعم وليس المصدر قويا في العمل من اسمي الفاعل والمفعم فلا يرد ان المشابهة فيه من جميع الوجوه غير لازم ( قوله فلهذا ) اي ولاجل ان ذلك العمل للمناسبة دون المشابهة لم يشترط فيه اي في ذلك العمل الزمان كما اشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعم كما ياتي ( قوله لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيزان ١٥ ) وذلك لان الموصول على نوعين موصول حرفي وموصول اسمي وان موصول حرفي فالصلة لا تتقدم على الموصول الحرفي كما لا تتقدم على الموصول الاسمي واعلم ان المشهور ان ان مع الفعل في تاويل المصدر دون المصدر في تاويل ان مع الفعل الا ان مع الفعل اذا كان في تاويل المصدر فيصح عكسه ايضا قال الشيخ الرضي ان معمول المصدر يتقدم على المصدر اذا كان معموله ظرفا كما في قوله نعم فلما بلغ معه السعي بضم الياء فان قوله معه ظرف و معمول للسعي تقدم عليه وفي قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة فان قوله بهما ظرف ومعمول للرافة تقدم عليه فمن اين لم يجز تقديمه عليه فاجيب بان السعي في الاية الاولى والرافة في الاية الثانية مفسران للسعي و لرافة المقدرين قبل قوله معه وقوله بهما ( قوله اي بهم وقوله ) وهو مفعم ما لم يسم الفاعل لقوله لا يضمر ( قوله او يكون الظرف ) وهو قوله فيه فانه مفعول مالم يسم فاعله كما يكون به في المفعول به مفعول مالم يسم فاعله والمعنى ان المصدر لا يقع المضمر فيه فلا يحتاج الى تقدير مفعول مايسم الفاعل لقوله لا يضمر ( قوله لانه لو اضمر فيه ) اي في المصدر يلزم الاضمار في مثنى المصدر وجمعه قياسا للمصدر على الواحد اي على الفعل الواحد لوجود الاضمار في المثنى والمجموع في الفعل نحو ضربا وضربوا فيلزم اجتماع التشنيتين والجمعين بالنسبة الى نفس المصدر و الفاعل بان يكون احد التشنيتين في نفس المصدر والاخر في الفاعل وكذا الجمع فيكون واحد من الضميرين علامة للتثنية والاخر علامة للاعراب فيلزم ح تثنية المصدر وجمعه وتثنية الفاعل وجمعه ( قوله لما كان تثنية الفعل ١٥ ) دفع سوال تقريره ان ما ذكره لو صح يلزم اجتماع التشنيتين والجمعين في الفعل و كذا في اسمي الفاعل والمفعم والصفة المشبهة بان يكون احد التشنيتين بالنظر الى نفس الفعل والاخر بالنظر الى الفاعل وكذلك الجمع تقرير الجواب ان تثنية الفعل وجمعه في الحقيقة راجعان الى الفاعل فان معنى ضرب هو الذات المتصفة بالضرب ومعنى ضربا هو الذاتان المتصفان به ومعنى ضربوا هو الذوات المتصفة به وكذلك في اسمي الفاعل والمفعم والصفة المشبهة فليس الفعل و هو ضرب

وضربا وضربوا بمعنى الضرب هو واحد والضربان هما اثنان والضربون هم جماعة كما في المفعول
المطلق للنوعي والعددي بخلاف المصدر فانه نفسه يصير تثنية وجمعا فانه يلزم فيه ضرب هو واحد
وضربان هما اثنان وضربون هم جماعة كما في المفعول المطلق للنوع والعدد فلو وقع المصدر مثنى او
مجموعا باعتبار الفاعل يلزم المحذور المذكور فاحفظه ( قوله ولا شيئا من الاضمار فيه ) لدفع
سوال تقريره ان القيد بقولنا بطريق الاستتار ملحوظ في قوله ولا يضمر فيه ولا بد من الاستتار اي
لا يضمر فيه بطريق الاستتار والا يرد الاشكال على قولنا ضربي زيدا حاصل لان معمول المصدر
فيه ضمير وهو ياء المتكلم فاذا قيد بقولنا بطريق الاستتار خرج هذا المثال عنه لانه ليس
مستترا فيه بل هو ظاهر وتقرير الجواب انه انما يحتاج الى القيد المذكور لو لم يكن في عبارته لفظ
فيه لان الاضمار لا يكون الا بطريق الاستتار فان الضمير اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه ( قوله
بل مضمرا مطلقا ) سواء كان مضمرا بطريق الاستتار او غيره ( قوله ولا يلزم ) اي لا يجب ذكره
نحو اعجبني ضرب زيد بالتنوين في المصدر لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهوم
المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه على ذكر الفاعل ( قوله و يجوز اضافته الى الفاعل ) اي
بحذف التنوين منه ولذا قال مع ان اعماله اه ( قوله لكونه نكرة ) اي المصدر اذا كان منونا
يكون نكرة فمشابهته ح اقوى من مشابهته به حال الاضافة لا يقال هذا انما يصح اذا كان الفعل
نكرة مع انه لا يكون معرفة ولا نكرة لما عرفت من انهما قسمان من الاسم لانا نقول الفعل يدل
على شيء مبهم وهو الحدث فاطلاق النكرة على الفعل انما يكون بهذا الاعتبار ( قوله
سواء كان ) اي المفعول مفعولا به او ظرفا اي مفعولا فيه ( قوله على قلة ) اي اضافته اليه على
قلة بالنسبة الى الفاعل فالمراد من القلة قلة الاضافة فاللص في قوله ضرب اللص الجلاد مفعول
به وقوله الجلاد فاعل له وهو من الجلد يعني زدن بدره فالمراد من الجلاد هو المحتسب
( قوله ينبغي ان لا يدخل ) اي المناسب ان لا يدخل على المصدر المقدر به اي المأول بان مع
الفعل ولكن قد جوز بعضهم ذلك الاعمال على سبيل القلة فرقا بين شيء وبين المأول بالشيء
فجاز ان يدخل الالف واللام على المصدر ولا يدخل على ان مع الفعل ( قوله قيل لتقوية )
وايراده لتقوية قول المصنف وهو ان اعماله باللام قليل (قوله بحرف الجر ) اي بمقارنة حرف الجر
التي هي لتعديته نحو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم فان الجهر مصدر معرف
باللام عمل في قوله تع بالسوء اي مفعوله الصريح لتعديته اليه بواسطة حرف الجر وقوله تع من ظلم
على صيغة المجهول فاعل الجهر على كون الجهر مبنيا للفاعل يعني دوست نميدارد الله تع جهر ببدي
را الا ان يجهر ظلمه يعني اعلان بدي را يعني نامشروع كرده علانيه را ( قوله ضربا زيدا ) اي لمن
يرفع الصوت اي ضربت ضربا زيدا ( قوله وهو ما كان حذف اه ) اي المفعول المطلق الذي بدلا من .

لفعل ما كان حذف فعله لازما وواجبا ووجوب الحذف فيما قام مقامه نحو سقياله وحمداله وذهب بعضهم الى ان وجوب حذف الفعل في المفعول المطلق فيما اذا كان معمولا باللام كما سبق في بحث المفعول المطلق فاختاره الشارح (قوله وقيل) اي وقيل الوجهان عبارتان عن عمل المصدر المصدرية وعمل المصدر للبنائية في يكون في قوله وجهان وجهان الاول ما ذكره بقوله عمل الفعل الخ والثاني ما ذكره بقوله وقيل عمل المصدر الخ (قوله بالجمل المعترضة) اي بالجمل المعترضة التي هي لبيان بعض احكام عمل المصدر بين قسمي المصدر وهما ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه اي مفعولا مطلقا والجمل المعترضة قوله ولا يتقدم معموله عليه الى قوله فان كان مفعولا مطلقا (قوله فلو اخرت) اي الجمل المعترضة عن القسمين يتوهم ان عمل المصدر في القسمين على السواء مع ان عمله في القسم الاول اكثر واظهر من الثاني فظهر مما ذكره الشارح ان قوله وانما فصل بين الخ دفع سوال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان تاخر عنهما فاجاب بانه ذكر عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما لان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول (قوله اي حدث) وهو المصدر فاراد من الفعل الفعل اللغوي لان المشتق اسم الفاعل منه لا من الفعل الاصطلاحي كما هو مذهب الكوفيين فان قلت قد ذكر فيما سبق ان المراد من الحدث معنى قائما بالغير فالحدث هو المعنى لا اللفظ مع ان المشتق منه لا يكون الا اللفظ كالمشتق قلت انهم كما اثبتوا صفات المدلولات المطابقية للدال كذلك اثبتوا صفات الدال المطابقي لمدلولات المطابقية فكون المشتق منه حقيقة صفة الدال وهو اللفظ ومجازا صفة المدلول وهو الحدث لا يقال لم لا يجوز ان يكون الفعل اعم من الحدث الذي هو المعنى المصدري اي الحدث الذي هو جزء الفعل الاصطلاحي فيشتمل مذهب البصريين والكوفيين جميعا لانا نقول انهم لم يعدوا صفات الدال التضمني بالمدلولات التضمنية والحدث الذي هو جزء الفعل الاصطلاحي مدلوله التضمني (قوله موضوعا ذلك الخ) اشار به الى ان اللام في قوله لمن قام به صلة المشتق اي حال كون اسم الفاعل موضوعا للذات قام الفعل بها ثم علم ان قوله اي الفعل لبيان ارجاع الضمير وقوله اي للذات ما قام بها الفعل لبيان حاصل المعنى فلا يرد ما قال مولانا عصم من انه وقع في عبارته تكرار الفعل ويكفي ان يقول لمن قام به اي للذات ما قام بها الفعل انتهى كلامه ثم ان كلمة ما في قوله للذات ما للتكثير واراد من كلمة من ذات ما اشارة الى ان كلمة من بمعنى ما فان ما يستعمل في ذوي العقول وغيرها بخلاف من اذ الذات لذات قام بها الفعل اعم من ان تكون من ذوي العقول او من غيرها كما اذا قلنا الساقط من الجدار هو الحجر فان لسقوط فعل قائم بذات الساقط وهي الحجر مع انه ليس من ذوي

العقول وهذا وجه الاولوية التي ادعي بقوله ولو قال لما قام به الفعل الخ (قوله لان ماجهل امره الخ) والمراد من ماجهل امره مايعم امره اى حكمه فان اسم الفاعل يشتمل ذوى العقول وغيرها كما عرفت فالاولي ايراد كلمة ما فانها غير مختصة بشئ منهما واستعمال كلمة من في غير ذوي العقول قليل غاية القلة وكذلك التغليب فلا يرد ان كلمة من قد يستعمل في غير ذوي العقول ايضم (قوله بمعنى الحدوث) متعلق بقام اي قيام الفعل به بمعنى الحدوث والمراد من الحدوث تجدد وجوده الخ والضمير في وجوده الى الفعل الذي هو الحدث (قوله مقيدا حال عنه فان الضرب مثلا انما يكون في زمان من الازمنة الثلاثة وايضم قيام الفعل به في هذه الازمنة على سبيل التجدد لان الضرب مثلا قائم به في زمان وينفك عنه في وقت اخر بخلاف الصفة المشبهة كحسن الوجه فان الحسن ليس على ان يكون ثابتا لزيد في وقت وينفك عنه في وقت اخر كالضرب والقيام وغيرهما (قوله يدخل فيه المحدود) وهو اسم الفاعل و(قوله غير ذلك) اي اسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل و(قوله لان الجمع) اي ماعدا الصفة المشبهة كاسمي المفعم وغيره (قوله ليس لمن قام به) فان اسم المفعم مثلا لمن وقع عليه (قوله لان وضعها) اي وضع الصفة المشبهة ليس بان يدل على معنى الحدوث والتجدد بل يدل على معنى ثابت كما عرفت (قوله والظاهر ان اسم التفضيل الخ) اي الظاهر من عبارة المصم في شرحه ان اسم التفضيل داخل في جميع الذي حكم المصم عليه بانه ليس لمن قام به بقوله لان الجمع ليس الخ (قوله والحق ايضم ذلك) اي دخول اسم التفضيل فيه لان المتبادر من قوله ما اشتق من فعل لمن قام به ان يكون ذلك الاسم موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له لاجزء معناه اي من قام به معنى المطابقي له لامعنى التضمني وانكان عبارة المصم يحتملهما لكن المتبادر من عبارته ان يكون معناه المطابقي فعلى تقدير حمل عبارته على التبادر يخرج اسم التفضيل بقوله لمن قام به لانه ليس موضوعا لمن قام به الفعل فقط بل موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة للدلالة اسم التفضيل على الزيادة (قوله وخالفه) ان خالف اكثر الشارحين المصم على ظاهر عبارته فانهم اسندوا اخراج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث كما اسند واسناد الصفة المشبهة به لظنهم ان الاشتقاق اى اشتقاق اسم الفاعل لمن قام به شامل لاسم التفضيل اي اسم التفضيل داخل في قوله لمن قام به لان من قام به اعم من ان يكون معناه المطابقي او التضمني وفي اسم التفضيل يكون من قام به معناه التضمني وقيل ايضم اخراج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث غير جائز لان اسم التفضيل نوعان احدهما بمعنى الحدوث وثانيهما بمعنى الثبوت يخرج به الثاني لاالاول (قوله كما اسندوا) وفي بعض النسخ بصيغة الواحد بارجاع الضمير الى المصم (قوله ولم يتنبهوا) اي لم يقفوا اكثر الشارحين على ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع بان يكون ذلك الاسم موضوعا لمن قام به

وقد عرفت ان المتبادر من وضع امر بشيء ان يكون ذلك الشيء تمام المعنى الموضوع له فيخرج بقوله لمن قام به ( قوله متضمن ) بصيغة الاسم المفعول اي متضمن به ( قوله ويخدشه ) اي حمل عبارة المصنف على المتبادر واخراج اسم التفضيل بقوله لمن قام به و ( قوله على هذا التقدير ) اي على تقدير اخراج اسم التفضيل بقوله لمن قام به وهذه الخدشة واردة على كلام المصنف بعدم جامعية التعريف ( قوله يلتزم ذلك ) اي خروج صيغة المبالغة من التعريف ويدل على خروجها منه امران الاول حصر المصنف صيغ اسم الفاعل فيما حصر بان يجيء من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم الخ والثاني جعل المصنف احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل حيث جعل فيما بعد احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فكل واحد منهما يدل على عدم دخول صيغة المبالغة فيه اما الاول فلان صيغة المبالغة من الثلاثي المجرد لا يجيء على فاعل بل يجيء على فعال مثل ضراب بالراء المشددة يعني نيك زننده ومن غيره ايضا لا يجيء على الفعل المضارع المعلوم فالحصر يدل على عدم دخولها فيه واما الثاني فلان القول بان هذا الشيء مثل ذلك الشيء يستدعي ان يكون كل واحد من الشيئين مغايرا للآخر ولقائل ان يقول ان في كون كل واحد من الامرين اللذين هما يدلان على خروجها من تعريفه نظر اما الاول فلان صيغة المبالغة جاز ان يكون داخلة في اسم الفاعل ولكن حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر لاجل بيانه صيغة المبالغة بعد ذلك واما الثاني فلان صيغة المبالغة ح ايضا جاز ان تكون داخلة في اسم الفاعل ولكن جعله احكام صيغة المبالغة مثل احكام اسم الفاعل معناه ان احكام صيغة المبالغة المأخوذة من اسم الفاعل بتغير الصيغة مثل احكام اسم الفاعل والى هذا الرد اشار الشارح قريبا في شرح قوله وما وضع منه الخ وفي الدال الثاني من وجه آخر ايضا نظر لان القول بان هذا الشيء مثل ذلك لو كان مستدعيا للمغايرة فيلزم ان لا يصح قوله فيما بعد والمثنى والمجموع مثله اي المثنى والمجموع من اسم الفاعل مثل اسم الفاعل لان كل واحد من المثنى والمجموع فرد لاسم الفاعل فالكلام المذكور لا يخلو عن الضعف فلذلك ايده بقول السيد قدس سره فقال وفي الترجمة الخ فان قوله او صيغة المبالغة يدل على انها لا تكون داخلة في اسم الفاعل كالصفة المشبهة وافعل التفضيل و ( قوله على هذه الصيغة ) اي الفاعل ( قوله ما معناه الخ ) اقول صحة كلام السيد قدس سره مما لا شك فيه ولكن كلام الشارح لا يخلو عن خدشة كما عرفت فتامل ( قوله كحسن واحسن ومضراب ) اورد الامثلة على ترتيب اللف والنشر فالحسن والاحسن مشتقان من الحسن بضم الحاء والمضراب بفتح الميم صيغة المبالغة مشتق من الضرب يعني نيك زننده ( قوله ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر ) اي المصنف لو لم يقل مستغفر واورد المتفاعل موضع مستغفر لكان اولى لانه ح يحصل مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا فان في كل واحد من

مدخل ومستغفر الكسر واقع في اخر المضارع لكن الفرق بينهما باعتبار حرف المضارعة فانها مضمومة في المضارع الاول ومفتوحة في الثاني فلو اورد المتفاعل موضع مستغفر فهو كما يعمل لكل من قسمي الضم مثال كذلك يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثالا (قوله الى اثنين) وكذا ان كان فعله متعديا الى الثلاثة يكون هو ايضا كذلك (قوله الى الظرفين) اي ظرف الزمان والمكان (قوله اي شيء اه) اشار به الى ان المراد من الشرط المشروط لانه شيء هو المشروط (قوله من معنى) كلمة من للبيان اي بيان الضمير في به (قوله فالاضافتان اه) اي اضافة الشرط الى المعنى واضافة المعنى الى الحال بيانيتان ويحتمل ان يكون اضافة الشرط الى المعنى لامية اي الشرط الذي هو مقارن بمعنى الحال (قوله فلزم) اي فيجب ان لا يخالف اسم الفاعل المضارع في الزمان حتى يكون المشابهة بينهما على الكمال (قوله زيد ضارب اه) فان ضارب عمل عمل فعله فان غلامه فاعل له وهو اسم فاعل وهو مقارن ايضا بزمان الحال او الاستقبال وهو قوله الان او غدا (قوله وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) فان باسط عمل في ذراعيه عمل النصب ونصبه بالياء منها بالفارسية كلب ان جماعت پهن كننده است مرد وداست خود را باستانه ان غار بدانكه جماعتي بودند يكي از آنها شبان بود وسكي درميان شان بود واين جماعت ازمردم گوشه گرفته به بعضي از اسباب در غاري در آمدند وهمه ايشان مردند وسك ان شبان در غار راه گرفته وحالا نيز هست وپيش از پيغمبر ... لعم بيز ر سال بود وهيچكس از ان اذ ان ميتواند ديد از جهت انكه هيبت ان شان بر و همي آمست كه نميتوان ديد انها را وآية نازل شده است بر پيغمبر ما كه انها را نميتوان ديد وپيغمبر ما نيز نديده اند (قوله فان باسط هنا او نكان ماضيا اه) لما عرفت ان هذه الواقعة كانت قبل رسلنا عليه الصلوة والسلام بالف سنة لكن المراد منه حكاية الحال فان الله تع حكى عن حال السابق على النبي عليه السلام وقد بين الشيخ حكاية الحال بقوله ومعناه اي معنى حكاية الحال ان يقدر اي يفرض المتكلم اسم الفاعل الذي يعمل بمعنى الحال في هذا الزمان الذي هو فيه ويحكي عنه فانه اي اسم الفاعل الذي يعمل بمعنى الماضي موجود في هذا الزمان او يقدر نفسه بان يقدر ويفرض المتكلم ذلك الزمان الذي هو فيه في زمان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ويحكي عنه فكانه اي ذلك الزمان الماضي الذي في اسم الفاعل موجود الان (قوله وشرط الاعتماد) بالواو ودون الواو فيجب ان يكون هذا الشرط مع شرط معنى الحال والاستقبال (قوله اي على المتصف به) اي الذي متصف باسم الفاعل بان يكون اسم الفاعل صفة قائمة واعتماده عليه على اربعة انواع الاول ان يكون صاحبه مبتداء فيكون اسم الفاعل خبرا والثاني ان يكون صاحبه الالف واللام للموصول فيكون اسم الفاعل صلة والثالث ان يكون موصوفا فيكون اسم الفاعل

مفعوله والرابع ان يكون ذا الحال فيكون اسم الفاعل ح حالا عنه والامثلة الآتية على ترتيب
لف والنشر (قوله لتقوى فيه الخ) انما اشترط ذلك في عمل اسم الفاعل لان عمله بمشابهة الفعل
يصير مشابهته قوية لان اسم الفاعل ح يصير مسندا الى صاحب كما يكون الفعل مسندا الى فاعله
لا شك انه اذا لم يشترط ذلك فيه يكون ذلك لمشابهة حاصلة فيه لان اسم الفاعل يكون مسندا الى
المخبر في نفس الامر كما يكون الفعل مسندا الى فاعله في نفس الامر لكنهم ارادوا حصول تلك
المشابهة في التركيب ايضا فان المشابهة تصير قوية ح (قوله واعتماده على الهمزة) اشارة الى ان
قوله او الهمزة عطف بلفظة او على قوله صاحبه كما هو المتبادر فالشرط في عمل اسم الفاعل معنى
الحال او الاستقبال مع الاعتماد على الهمزة او ما النافية لكن الشيخ الرضي صرح بان اسم الفاعل
اذا اعتمد على الهمزة او ما النافية يعمل عمل فعله بدون كونه بمعنى الحال او الاستقبال ولو عطف
قوله او الهمزة على قوله بشرط معنى الحال فكلام المصنف ح وافق لكلام الشيخ الرضي الا انه خلاف
المتبادر (قوله بالفعل اولى) اي دخولهما بالفعل اولى فازداد مشابهته بالفعل بدخولهما على
اسم الفاعل (قوله نحو اقائم زيد) فانه اعتمد في العمل في فاعله على الهمزة وفاعله يكون مفردا
او مثنى كما مر في القسم الثاني من المبتداء واعلم ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد اصلا
ولكن عمله في المفعول مشروط باحد الزمانين المذكورين واما العمل في الفاعل يكون بدون
مقارنته باحد الزمانين ويكفي في عمله في الفاعل اعتماده على الهمزة او صاحبه وغيرهما
(قوله اسم الفاعل المتعدي) اي المتعدي عن الفاعل الى المفعول به وانما قيد بالمتعدي لان
اشتراط الزمان في عمل اسم الفاعل لاجل عمله في المفعول وليس ذلك شرطا في العمل في الفاعل
ولهذا قال واريد ذكر مفعوله (قوله بالاستقلال او في ضمن الاستمرار) اي في ضمن جميع
الازمنة وانما قال ذلك للدفع سوال تقريره انه لابد ان يقول المصنف وان كان للماضي او الاستمرار
وجبت الاضافة لان وجوب الاضافة كما يكون في اسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي
كذلك يجب الاضافة في اسم الفاعل الذي يكون المراد منه معنى الاستمرار اي معنى هو شامل
لجميع الازمنة فاجاب بان المراد من قوله فان كان للماضي هو الماضي في الجملة سواء كان ذلك
الاسم للماضي مستقلا او للماضي في ضمن الاستمرار (قوله الى مفعوله) اي الى ما هو مفعوله
في الحقيقة لان اسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي يعمل بحسب الظ فلا يكون معمولا له بحسب
الحقيقة لاشتراط عمله بزمان الحال او الاستقبال (قوله لفوات شرط الاضافة اللفظية) لان
شرطها ان يكون المضاف فيها صفة مضافة الى معمولها فاذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي
لا يعمل بحسب الظ لاشتراط الزمانين المذكورين في عمله فلا يكون ح مضافا الى معموله
بحسب الظ وقيل انما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال ويدل عليه جواز

مررت بزيد ضاربك ( قوله زيد ضارب عمرو ) بالاضافة لكونه بمعنى الماضي بقرينة قوله امس ( قوله وكلبهم باسط ذراعيه ) فان الباسط عمل في قوله ذراعيه بالمفعولية مع كونه بمعنى الماضي على ما عرفت آنفا وقد علم منه الجواب فيما سبق حيث قال المراد من الحال اعم من الحقيقي والحكايتي والباسط حال حكايتي ( قوله بانتصابه ) بفعل مقدر يكون هذا الفعل من مادة اسم الفاعل ( قوله معطي ) بكسر الطاء وسكون الياء ويكون المراد منه معنى الماضي بقرينة قوله امس ( قوله قيل ما اعطاه ) اي كانه سئل وقيل ما اعطى زيد له فيكون السوال قرينة لفعل المقدر ( قوله استوى الجميع ) اي جميع الازمنة ) اي يعمل في المفعول سواء كان المراد منه معنى الحال والاستقبال او الماضي لا يقال هذا القول ينافي قوله والاعتماد على صاحبه لان ذلك الاعتماد انما يكون بشرط مقارنته بزمان الحال او الاستقبال فان كل واحد منهما اذا كان فيه مع هذا الاعتماد يعمل في المفعم وقد عرفت ان الموصول داخل في الصاحب لانا نقول هذا القول بمنزلة الاستثناء من قوله والاعتماد على صاحبه ( قوله مررت بالضارب ) فان الالف واللام في اسم الفاعل للموصول في كل واحد من الامثلة الثلثة واسم الفاعل عمل النصب مع انه بمعنى الماضي بقرينة قوله امس ( قوله لانه فعل بالحقيقة ح ) اي اسم الفاعل فعل بالحقيقة ح اي حين دخول اللام الموصولة عليه فان معنى الضارب الذي ضرب ( قوله عدل ) اي ذلك الفعل الى صيغة اسم الفاعل لكراهتهم ادخال اللام على الفعل وان كانت للموصول لانها مشابهة للام التعريف ودخول لام التعريف غير جائز عليه فكرهوا ادخال ما هو مشابه بها عليه ( قوله بحيث يخرج ) والضمير راجع الى ما هو عبارة عن صيغة المبالغة ( قوله عن حد اسم الفاعل ) بان لا يصدق تعريف اسم الفاعل على صيغة المبالغة ( قوله للمبالغة ) اي ما وضع منه بذلك التغيير يكون للمبالغة ( في الفعل ) اي الحدث وهو المصدر وهو ( المشتق منه ) فاسم الفاعل اشتق منه ( قوله مضراب ) بفتح الميم ( قوله حذر ) بكسر الذال المعجمة من الحذر اي الملاحظة يعني نيك نيك ملاحظه كننده ونيك نيك ترسنده واعلم ان فعيل كعليم وفعل كحذر مشتركان بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة واذا كانا للمبالغة فمعناهما ما ذكره الشم واذا كانا صفة مشبهة يكون معناهما المتصف بالعلم والمتصف بالحذر كما بين في موضعه ( قوله هذا على تقديره ) اي هذا الحمل على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة من حد اسم الفاعل ( قوله اذا كانت للمبالغة ) اشار به الى ان كلمة من في قوله ما وضع منه على هذا الحمل للتبعيض وحاصله ان هذا النوع من اسم الفاعل الذي للمبالغة مثل النوع من اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة ( قوله نحو زيد ضراب ابوه عمرا ) فانه مقارن بزمان الحال في الاول وبالاستقبال في الثاني عمل في الفاعل والمفعم معا واعتمد صاحبه وهو المبتدا ( قوله ومررت بزيد الضراب ) بكسر الباء لانه صفة لزيد فيكون الالف واللام فيه

في اسم الفاعل للموصول فيعمل سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال لما مر من قوله فان دخلت اللام استوى الجميع ولهذا قال الان او غدا او امس (قوله وما فيه من معنى المبالغة الخ) دفع سوال تقريره ان صيغة المبالغة ينبغي ان لا يكون مثل اسم الفاعل في العمل لان اسم الفاعل يعمل عمل فعله لمشابهته به لفظا ومعنى وقد فات المشابهة اللفظية في صيغة المبالغة فان ضارب مثل يضرب لا ضراب او ضروب ومضراب وتقريرا لجواب ان معنى المبالغة يقوم مقام ما فات في صيغة المبالغة وهو المشابهة اللفظية لا يقال كيف يصح اقامة معنى المبالغة مقام ما فات من المشابهة اللفظية لانه ليس في الفعل المبالغة حتى يصح ذلك ولهذا قالوا لا يكون لاسم التفضيل مشابهة بالفعل لعدم معنى الزيادة في الفعل ووجوده في اسم التفضيل لانا نقول المراد ان في معنى صيغة المبالغة تكرارا لفعل فكان الموجود فيها اثنان من فعل ويكون لاسم التفضيل مشابهة قوية بالفعل بحسب المعنى وان لم يكن لفظا واعلم انه قد يجيء فعال بفتح الفاء وتشديد العين وفاعل بمعنى النسبة من غير ان يكون فيهما الياء المشددة للنسبة كقولهم فلان ثواب اي منسوب الى الثوب اي يبيعه ويشتريه وجمال معناه منسوب الى الجمل اي يلازم رعي الجمل ولابن اي منسوب الى اللبن اي يضرب اللبن وتامر اي منسوب الى التمر او صاحب التمر والفرق بين الفعال والفاعل بمعنى النسبة ان في الفعال مبالغة باعتبار المداومة والملازمة وفي الفاعل مجرد جعله حرفة (قوله اذا كان) اسم الفاعل مفردا (قوله في العمل وشروطه) متعلق بقوله مثله (قوله لعدم تطرق خلل) اي كون المثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكون المجموع منه ومما وضع منه للمبالغة مثله لعدم تطرق خلل الى صيغة اسم الفاعل المفردة من حيث ذاتها بسبب الحاق علامتي التثنية والجمع اي لا يوجد الخلل في اسم الفاعل اي في صيغة المفردة بسبب الحاقهما عليه ولقائل ان يقول عدم الخلل انما يصح في المثنى وجمع التصحيح واما في جمع التكسير فيتطرق الخلل بسبب لحوق علامة الجمع والجواب ان الجمع التكسير محمول على الجمع التصحيح (قوله نقول الزيدان ضاربان الخ) فان المثنى والمجموع فيه عملا في الفاعل والمفعول واعتمدا على صاحبهما وفي قوله الزيدان الضاربان الخ الالف واللام الموصول فيستوي الجميع اي جميع الازمنة فلذا قال او امس (قوله ويجوز حذف النون) اي ويجوز حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل المثنى والجمع السالم المعرفين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعده كذا قال بعض الشارحين (قوله بخلاف ما) اي اسم الفاعل الذي هو مضاف الى معموله (قوله ومع التعريف) اي تعريف اسم الفاعل والمتبادر منه هو تعريفه بلام التعريف ولام التعريف قد تدخل عليه لكن الشيخ الرضي قد صرح بانه لا يجوز حذف النون مع لام التعريف فالمراد من قوله مع التعريف هو صورة التعريف لحصول صورته

بدخول لام الموصول والمراد منه هو التعريف الموصول لان الموصولات كلها من المعارف (قوله لطول الصلة) اي انما جاز حذف النون مع كونه مع التعريف لقصد التخفيف لحصول الطول بسبب النون فيقع الضاربا عمرا اه بخلاف ما اذا لم يكن مع التعريف مثل ضاربان عمرا اه (قوله المقيمي) و في بعض النسخ والمقيمي بالواو وهو موافق بالقران ولكن يصح كلا هاهنا (قوله على تقدير التذكير) اي تذكير اسم الفاعل اي اسم الفاعل في هذه الاية لم يجعله صلة للام الموصول وهذه القراءة مما لا يعتمد عليه (قوله اي حدث) اي الدال عليه وقام تفصيله في الفاعل فارجع اليه (قوله موضوعا) اي ذلك الاسم موضوع لمن وقع عليه الفعل قيل يخرج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب به لانه ليس موضوعا فيهما لمن وقع عليه الفعل الا ان يقع الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب بمنزلة المفعول (قوله من حيث وقوع اه) انما اعتبر قيد الحيثية لئلا يرد اسم المفعول الذي جعل علما لرجل لانه يصدق عليه انه اسم اشتق من فعل لذات ما وقع عليه الفعل لكن لا من حيث انه وقع عليه الفعل وكذا قيد الحيثية معتبر في تعريف الفاعل لئلا يرد اسم الفاعل الذي جعل علما والاولى ايراد هذا القيد في تعريف اسم الفاعل وتركه في اسم المفعول بالمقايسة عليه الا انه قد يذكر القيد في اللاحق ويكتفى في السابق عليه (قوله سواء صيغ) فتكون الياء مثل قيل اي سواء صيغ ومعناه شنا دته شاة (قوله فانه مشتق) هذا دليل لخروج اسم التفضيل لان المتبادر من قوله لمن وقع عليه هو من وقع عليه الفعل فقط مع ان في اسم التفضيل الزيادة عليه (قوله وصيغته من الثلاثي اه) لا يقال ان البحث عن الصيغة من مسائل علم الصرف لا النحو فلا وجه لايراده مهنا والقول بان ايراده هنا بالتبعية لا بالاصالة ليس على ما ينبغي لانه لا حد ان يقول لم لم يورد المسائل الاخر من الصرف بالتبعية لانا نقول البحث عن الصيغة من الصرف باعتبار ومن مسائل النحو باعتبار اخر اذ البحث باعتبار البناء من مسائل الصرف وباعتبار انه تعدد وتعرف ماهية الفاعل من مسائل النحو (قوله بفتح ماقبل الاخر) اي بميم مضمومة و فتح ماقبل الاخر لفظا نحو مدخل او تقديرا نحو مختار (قوله لخفة الفتحة وكثرة المفعول) اي انما اعطي الكسر على اسم الفاعل والفتح على اسم المفعول لان الفاعل قليل لانه واحد والمفعول كثير لانه خمسة فاعطي الثقيل بالقليل والخفيف بالكثير للتعادل وفيه بحث لان الكثير هو المفعول النحوي اي الاصطلاحي مع ان المراد من الفاعل والمفعول ههنا اللغوي وليست الكثرة في المفعول اللغوي لان المفعول اللغوي جاز ان يكون واحدا او جاز ان يكون كثيرا ايضا وكذلك الفاعل اللغوي فالللغوي منهما متساويان فانه جاز ان يضرب جماعة لواحد وبالعكس او يضرب واحد بواحد والجواب انهم يعبرون من المفاعيل النحوية بالمفاعيل اللغوية فيعبر عن قولهم تاديبا ويوم الجمعة مثلا بالمفعول المضروب فيه لهما المفعول له والمفعول فيه

فالاطلاق اكثرة في المقسم اللغوي بهذا الاعتبار ويمكن ان يقال انه اعطي الكسر بالفاعل والفتح بالمفعول لان اسم الفاعل لازم فعل المعلوم لانه حاصل منه وعين المعلوم مكسور غالبا فجعل في اسم الفاعل كذلك واسم المفعول لازم الفعل المجهول لانه حاصل منه وعين المجهول مفتوح فجعل في اسم المفعول كذلك ( قوله اي شانه وحاله ) اشار به الى انه ليس المراد من الامر ههنا الحكم ( قوله والاشتراط ) قال مولانا عصام لا يحتاج الى ايراده بعد ما اورد قوله في العمل لان المراد منه العمل وما هو متعلق بالعمل وهو اشتراط العمل اقول المتبادر من العمل هو نفس العمل فلدفع التوهم قال والاشتراط ( قوله بمعنى الماضي ايضا ) اي كاسم الفاعل فانه ايضا اذا كان معرفا بلام التعريف يعمل بمعنى الماضي فاسم المفعول يرفع ما هو قائم مقام الفاعل وهو مفعول ما لم يسم فاعله فلو كان بعد ما هو قائم مقامه مفعولا آخر يبقى هذا المفعول على نصبه ولم يتغير بسبب اسم المفعول كما في المثال المذكور في المتن ( قوله او المعطي ) فدخلت اللام الموصولة عليه فيعمل بمعنى الماضي ايضا ( قوله تثني وتجمع وتذكر وتونث ) كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان الخ لا يقال تخصيص المشابهة باسم الفاعل ليس على ما ينبغي لوجود التثنية والجمع والتذكير والتانيث في اسم المفعول ايضا لانا نقول هذه المناقشة راجعة الى ان اسم المفعول يلزم ان يكون صفة مشبهة لانه مشابه باسم الفاعل في كونه مثنى ومجموعا ومذكرا ومونثا فنقول وجه التسمية لا يلزم ان يكون مطردة على انه يمكن ان يقال في وجه التخصيص بان الصفة المشبهة واسم الفاعل لما كانا يشتركان في كونهما مشتقين من فعل لمن قام به الخ لهذا اخص المشابهة به فح لا يرد ما قيل ان الاولى في وجه التسمية ان يقال ان الصفة المشبهة يشابه باسم الفاعل من حيث ان كلا منهما موضوع لمن قام به بخلاف اسم المفعول قيل افعل التفضيل من اللازم يخرج بقوله بمعنى الثبوت ولقائل ان يقول لا نم خروجه لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت نعم لو زيد قيد فقط في التعريف يخرج عنها اسم التفضيل ( قوله من اي لما قام به ) اي للذات ما قام بها الفعل وقد مر تفصيل هذا المقام في اسم الفاعل ( قوله لا بمعنى الحدوث ) اي القيام بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث والتجدد احترز به عن نحو قائم وذاهب فان كلا منهما اسم فاعل لازم فلا يخرج بقوله ما اشتق من فعل لازم بل يخرج بقوله على معنى الثبوت لانهما يدلان على معنى الحدوث لان معنى القائم هو الذي حصل له القيام بعد ما لم يكن معه لا بمعنى ما حصل له القيام ازلا وابدا وكذلك الذاهب هو الذي حصل له الذهاب بعد ما لم يكن معه ولا يطلق في العرف على من له الذهاب دائما ( قوله لازما ابتداء ) مثل الحسن فانه صفة مشبهة من الحسن بضم الحاء وهو لازم ابتداء ومعناه هو الذي يتصف بالحسن دائما بان يكون الحسن بضم الحاء موجودا في طبعه ( قوله من رحم بكسر العين ) فانه متعد يقال رحمه اي رحم زيد عمروا

بحث الصفة المشبهة

(قوله بعد نقله) اي رحم بالكسر (الي رحم) بالضم وهو لازم (فلا يقم رحيم اه) هذا البيان معنى الثبوت في صفة المشبهة اي لا يقم رحيم الا ان يكون الرحم موجودا في طبيعته لا بان قد يوجد وقد لا يوجد (قوله بحسب اصل الوضع) واعتباره اندفع سوال تقريره ان تعريف الصفة المشبهة غير مانع لصدقه على ضامر بالضاد المعجمة وطالق لانه يصدق على كل واحد منهما انه اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت لا الحدوث لان معنى الضامر بالفارسية شخصي كه لاغر است يعني لاغري ثابت است ورا ومعنى طالق ان زني كه در نكاح نيست وطلاق است اورا فيتم هذا ضامر وهذا طالق تقرير الجواب انهما بحسب اصل الوضع للحدوث والثبوت عارض لهما في الاستعمال لانه يقم طالق مثلا للمراة التي كانت في النكاح ثم طلقت ولا يخفى ان هذا السوال يتوجه على تعريف اسم الفاعل ايضا بان يقال تعريفه غير جامع لعدم صدقه على ضامر وطالق لانهما لا يكونان بمعنى الحدوث بل بمعنى الثبوت لان المراد من الطالق مثلا هو المراة التي ليست في النكاح اصلا وهو ايضا مندفع بقيد اصل الوضع كما لا يخفى (قوله من اختلاف انواعها) اي انواع صيغها انما راد هذا الدفع سوال تقريره ان المصنف ينبغي ان يقول صيغها بصيغة الجمع لا صيغتها بصيغة المفرد لان لها انواع مختلفة تقرير الجواب انه يصح ايراد صيغة المفرد مع كون انواع المختلفة لها لان الصيغة اسم جنس يطلق على القليل والكثير لانه يقم ان الجنس يدل على القليل والكثير لا ما يدل على النوعية اي على الامتيازات من انواع صيغها لانا نقول ليس المقصد هنا تلك الامتيازات من انواع وصيغها والدلالة على تلك الامتيازات فرع القصد (قوله بصيغة اسم الفاعل) بتقدير المضاف هو الاسم قيل هذا ليس على ما ينبغي لانه يلزم حذف اول جزء العلم لان اسم الفاعل علم لمسماه وانكان ذلك الحذف جائزا من العلم في باب الترخيم على ان ابن المالك صرح في التسهيل بان صيغة المشبهة يجيء على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد فالحمل الصحيح ما ذكره مولانا عصام اقول لا نم ان يكون اسم الفاعل علما لمسماه لم لا يجوز ان يكون اسم لفاعل مثل اسم امراة واسم رجل واسم جامد واسم مصدر واسم نكرة او غيرها وكون هذا الاشياء علما ممنوع في حيز المنع (قوله من صيغها) اي الصيغة المشبهة (على هذا الوزن) اي وزن الفاعل (قوله كائنة) وتقديرها لان كون الجار والمجرور صفة انما يكون باعتبار متعلقه (قوله لشابهتها اياه) اي اسم الفاعل (فيما ذكر) من الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان اسم المفعول ايضا مشابه لاسم الفاعل في ذلك (قوله وشديد) لا يقم صيغة الشديد يكون مخالفة لصيغة اسم الفاعل كما سبق في نحو عليم من انه صفة مشبهة وصيغة مبالغة معا لا نقول ان مبنى هذا الكلام على عدم كون صيغة المبالغة داخلة في اسم الفاعل على ما مر (قوله ليست بموصول) لان اللام الموصول لا يدخل لا على اسم الفاعل والمفعول (قوله اما مضاف او متلبس باللام)

قيل كلمة او لمنع الخلو ههنا فلا يرد انه جاز ان يكون مضافا ومعرفا باللام جميعا وفي الاقسام الاخرى ليست لمنع الخلو لعدم امكان الاجتماع فيها (قوله من ضرب الاقسام) وهما ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها (قوله في التقسيم) اي الثلثة التي ذكرها بقوله معمولها اما مضاف اه (قوله في معمول الصفة المشبهة) اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه (قوله للمعمول من حيث الاعراب) وهو الرفع والنصب والجر (قوله في الاقسام الحاصلة من قبل) وهي الستة المذكورة (قوله في الجميع) اي في المعرفة والنكرة قوله والاولى التفصيل) بان المعمول لو كان معرفة فنصبه على التشبيه بالمفعول ولو كان نكرة فنصبه على التمييز (قوله اي مفصل هذه الاقسام) اشارة الى ان المصدر ههنا بمعنى اسم المفعول لان هذه الامثلة ليست تفصيل الاقسام بل مفصلها وايضا ليست هذه الامثلة المخصوصة المعدودة مفصل الاقسام المذكورة فالمراد ان مفصلها ما هو في ضمن الامثلة الجزئية (قوله فهذا التراكيب ثلثة) اي يتضمن ثلثة امثلة باعتبار الاعراب الثلاث (قوله وحسن وجه) قال الشارح في الحاشية وفيه ان صورة الخاتمة في مفهوم الصفة في حسن وجه لا يحتمل الا وجهين وهما الرفع والجر ولا يصلح النصب فيه لان النصب انما يكون باثبات الالف بعده ولقائل ان يناقش فيه بان نصبه لم لا يجوز ان يكون باعتبار رسم خط المتقدمين كما في قوله مفرد في تعريف الكلمة فتامل (قوله في اول تقسيم المسائل) هو قوله وتقسيم مسائلها ان يكون الصفة اه (قوله لان مفهوم الاول وجودي) لان معناه ان اللام موجودة فيها ومفهوم الثاني عدمي فان معناه ان اللام ليست موجودة فيها (قوله لان قسماها هذا منها) اي من اقسام الصفة المجردة (مختلف فيه) بينه بقوله واختلف في حسن وجهه بخلاف ذات اللام فان قسمين منها ممتنع فيكون الاول اشرف من الثاني (قوله الى الضمير الموصوف) اي الضمير الراجع الى الموصوف الصفة المشبهة (قوله بواسطة) اي بين المعمول وضمير الموصوف كغلام في قوله الحسن وجه غلامه (قوله واستتاره) اي الضمير (في صفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه الغلام) الاصل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه ان قلت لا خفة في هذين التركيبين بحذف الضمير لانه وان حذف الضمير منها ولكن ازيد فيه الالف واللام قلت حرف الساكن اخف من الحرف المتحرك قوله ولا خفة فيه اي في هذا القسم (بوجه) من هذه الامور المذكورة وهي حذف التنوين او حذف الضمير من فاعل الصفة او حذفه مما اضيف الفاعل اليه كما في صورة الواسطة او حذفهما معا لعدم حذف الضمير في هذا القسم على ما ذكر بقوله احدهما ان يكون اه اما عدم التخفيف بحذف التنوين او النون لوجود اللام في الصفة في هذا القسم على ما ذكر ايضا بقوله احدهما ان يكون اه قال مولانا عصام الدين المراد من استثناء هذين القسمين ان يكون متفقا عليه بقرينة المقابلة اي قوله واختلف اه مع ان الفراء خالف فيه لانه قد سبق في

بحث الاضافة في قوله وامتنع الضارب زيد ان الالف واللام قد دخلت على الصفة بعد الاضافة فالتخفيف حاصل عنده بحذف التنوين هذا حاصل كلام الفاضل المذكور اقول هذا يصح اذا كان كون ما ذكر من الغراء مقطوعا به وليس كذلك لان الشم تردد فيه في كونه من الغراء واورده في صورة الاحتمال كما لا يخفى على من رجع الى بحث الاضافة (قوله واستتاره في الصفة) حيث ذكر في بحث الاضافة ان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز للابهام الواقع في اسناد الحسن الى زيد فيكون في الصفة ضمير مستتر مبهم (قوله لكنها) اي اضافة المعرفة الى النكرة (في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود هو اضافة النكرة الى المعرفة دون العكس وانما قال في صورة تشبه ولم يقل لكنها عكس المعهود من الاضافة لانها بحسب الحقيقة والمعنى تفيد التخفيف (قوله في صورة) اي في صورة واحدة (قوله فيقتضي الحال ان يبلغ) اي اذا كان ارتكاب القوم للاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اي الاضافة نهاية (ما يمكن منه) اي من التخفيف ونهايته ان تحذف التنوين من المضاف وتحذف الضمير من المضاف اليه فالمراد من النهاية ههنا هو معناه الحقيقي وهو الذي لم يكن فوقه متصورا لمقصد من كلامه ان الاقتصار على حذف التنوين مع امكان التعرض باعظم التخفيفين فيه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عن الضمير بسبب ما استكن الضمير في الصفة قبيح جدا فقوله ولا يتعرض في ذيل قوله ويقبح فاذا عرفت هذا المعنى فلا يرد ان نهاية التخفيف هي حذف التنوين مع حذف الضمير من المضاف ثم يلزم ان يكون الحذف من احدهما اي الاقتصار على احدهما قبيحا وليس كذلك فلا يحتاج الى الجواب عنه بان المراد من النهاية هو كماله وهو حاصل مع كون التخفيف في احدهما لا فيهما معا ولو تاملت تجد ان كلامه قدس سره يابى عن هذا الايراد وجوابه ايضا كما لا يخفى على المتامل في هذا المحل (قوله والذي اجازها) مبتداء وقوله نظر خبره (قوله خرجت عنها اه) فاثنين من الثلثة المذكورة خرجت في ضمن الامتناع وواحد منها خرجت في ضمن اختلف ثم يكون الباقي خمسة عشر قسما (قوله هذا اي من ثلاث البواقي) هكذا قال الشم رح في الحاشية وهو قوله في المواضع الثلثة من السابق (قوله اما في الصفة) اي الضمير الواحد الذي في الصفة سبعة اقسام (قوله وهو قسمان) فالمجموع خمسة عشر قسما (قوله لاشتماله) اي حسنية ما كان فيه ضميران للاشتمال على الضمير الذي يحتاج اليه وهو الضمير الذي في الصفة ولكنه (غير احسن لاشتماله على ضميرين) لا يتم لو صح يلزم ان يكون فرق بين قولنا زيد ضرب وبين قولنا زيد ضرب ابنه بان كان الاول احسن والثاني حسن مع انهما متساويان لانا نقول المراد ان تكرار الضمير الذي هو الربط قبيح وهو الضمير في ضرب والضمير في ابنه لغرض آخر وهو ظ (قوله وهو اربعة اقسام) حيث لم يبق من البواقي

الاربعة اقسام (قوله لعدم الرابط) اي لعدم الرابط الى الموصوف لفظا لوجود الرابط معنى ا
التنوين او الالف واللام لانه اذا قيل زيد الحسن وجه مثلا فليس معناه ان الحسن ثابت له
وهو ط (قوله غيرها في الصفة) لانه مستتر فيها بخلافه في المعمول (قوله وجوده وعدمه)
وجود الضمير فيها (قوله بها) اي بالصفة (قوله يلزم تعدد الفاعل) وهو غير جائز قيل لم لا يجوز
يكون الضمير المستتر فيها فاعلا لها والمعمول بدلا من الفاعل فلا يلزم تعدده والا حد
ان يقع انما يلزم تعدد الفاعل او يلزم الالتباس بالبدل من الفعل ويمكن ان يقع المراد من الفا
في قوله يلزم تعدد الفاعل اسم من الفاعل الحقيقي والحكمي والمبدل منه فاعل حكما
(قوله ح) اي حين رفع الاسم (قوله فتؤنث الخ) اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كا
ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث وتثنى وتجمع اذا كان الموصوف مؤنثا ومثنى ومجمو
قال المولى ناصح قوله انث اشارة الى ان قوله فتؤنث بكسر النون لا بفتحها مع ان فتح النو
اولى من كسرها لان السوق يقتضيه لان التانيث الذي يفهم من قوله فتؤنث بفتح النو
يكون صفة لصفة مشبهة فيوافق ح قوله ففيها ضمير المؤنث قوله فهي كالفعل وقوله فلا ضمير
فيها بخلاف ما اذا كان بكسر النون فانه ح صفة المتكلم فلا يلايم السوق انتهى حاصل كلا
الفاضل اقول الشارح انما قراه بكسر النون ليوافق بقوله ومتى رفعت وبقوله والا فان معنا
وان لم ترفع بصيغة الخطاب وهذا هو الملائم بالمقام كما لا يخفى على المتامل (قوله الزيدان
حسنا وجه) بالاضافة وكذا في الزيدون حسنو وجه (قوله لاشتقاقه من الفعل الخ) وهذا القول
لدفع ما يقع ان اسم المفعول الغير المتعدي غير موجود لان اسم المفعول اذا بني واشتق من فعل
لازم يكون موصولا بحرف الجر فيكون اسم المفعول ح متعديا وحاصل الجواب ان المراد من
المتعدي في قوله واسم الفاعل والمفعول غير المتعدي هو المتعدي الى مفعول فاذا بني واشتق
اسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول واحد اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل في اسم المفعول
فبقي اسم المفعول ح غير متعد الى مفعول فيصح قوله اسم المفعول الغير المتعدي (قوله زيد
قائم الاب وزيد مضروب الخ) فيقرأ قائم بالتنوين عند رفع الاب ونصبه وبدون التنوين
عند جره وكذلك مضروب (قوله زيد ضارب اباه وزيد معطى) باسم المفعول ولقائل ان يقول
ان اسم الفاعل اذا كان متعديا الى مفعول فينبغي ان يقع زيد ضارب اباه عمرو يعني زيد زننده
است پدرش عمرو را و ح لا يلتبس قوله اباه بالمفعول وكذلك في اسم المفعول والجواب ان الالتباس
ح باق في اول الوهلة اي بمجرد النظر الى قوله زيد ضارب اباه في قولنا زيد ضارب اباه
عمرو وهذا القدر كاف في الالتباس او نقول الالتباس حاصل اذا حذف المفعول الثاني و
اكتفي بقولنا زيد ضارب اباه ففي غير ذلك ايضا لم يجوز وا اضافتهما اليهما ونصبهما ايضا لاطراد

الباب (قوله مفعول الضارب) والفاعل ح هو الضمير المستتر في اسم الفاعل (قوله تشبيها) اي
نصب الفاعل يحتمل ان يكون للتشبيه بالمفعول (قوله اوفاعل له) معناه بالفارسية زيد زننده است
پدرش عمرو را يا زننده است ابن زيد را پدرش (قوله مفعول ثان لعلم) فانه من باب له مفعولان
(قوله اسم التفضيل ما اشتق) انما لم يقم افعل التفضيل ليتناول خيرا و شرا هذا اما قيل ولا يخفى
انه لو قال افعل التفضيل ايضا يتناول ولهذا لان المراد هو افعل التفضيل لفظا او تقديرا وانهما
في التقدير اخير و اشر (قوله اي حدث) وقد مر ما فيه في عنوان اسم الفاعل والمفعول
(قوله لموصوف) يعني ازبراي موصوف وقد يجيئ تحقيقه في تفسير قوله بزيادة على غيره (قوله
والتعميم) اي التعميم المستفاد من قوله قام به اي بالموصوف الفعل او وقع عليه الفعل (قوله
اعني ما جاء) اي اسم التفضيل الذي جاء بمعنى اسم الفاعل والمفعول فان في الاول قيام
الفعل بموصوف الثاني وقوع الفعل عليه (قوله على غيره) اي على غير الموصوف (قوله في اصل
ذلك الفعل) وانما قال هذا لئلا يصدق التعريف على قولنا زائد لانه اسم اشتق من فعل لموصوفه
بزيادة على غيره لانه يدل على الزيادة بالنسبة الى الغير مع انه اسم فاعل لا اسم تفضيل
لكنه لا يكون موصوفا بزيادة على اصل الفعل الذي هو المشتق منه بل المراد منه هو الزيادة
في العلم او الزيادة في القوة او غيرهما بخلاف اضرب مثلا فانه يدل على الزيادة في الضرب
الذي هو اصل الفعل نعم قولنا ازيد يدل على الزيادة في اصل الفعل اي الزيادة في الزيادة
كما لا يخفى على ذي فكر (قوله والباء في قوله بزيادة آه) ولا شك ان الباء ليس بظرف بل الظرف
هو مجموع الجار والمجرور ولكن لما كان تحقق الظرفية بسبب الباء فنسب الظرفية اليها
(قوله ظرف لغو للموصوف) بان يكون متعلقا بقوله لموصوف (قوله ذات مبهمة فان المراد
من قوله لموصوف هو ذات ما متصفة بتلك الزيادة فيكون فيه كمال الابهام بخلاف اسماء الزمان
والمكان والآلة فانه ليس فيها ابهام بتلك المشابهة لان معناه زمان الضرب او مكان الضرب
او آلة الضرب قيل فانها معلومة ح بعنوان الزمان والمكان والآلة وان كان فيها الابهام في الجملة
قال مولانا عصم لا يحتاج لاخراجها الى المجيئ بالابهام لانها ليست بموصوفة اي انها لا يقع
موصوفا بل مضافا الى الصفة لان معنى مضرب هو زمان الضرب فيكون الزمان مضافا الى
الضرب وكذا المكان والآلة فلا يحتاج الى اخذ الابهام لاخراجها انتهى حاصل كلامه فقول ان
معنى قوله لموصوف هو ذات مبهمة متصفة بوصف الزيادة فيكون الابهام مقدما على الوصف في
معناه فيكون جواب الشم متقدما على ما ذكره الفاضل المذكور فالاولى اخراجها بما هو مقدم وان
قلت انها خارجة بالذات في قولنا ذات مبهمة او لانتفاء الذات في الاسماء المذكورة مع
ما ذكره الفاضل المذكور يكون مقدما على ما ذكره الشم قلت لم لا يجوز ان يكون كلام الشم على

* اسم التفضيل *

سبيل التنزل او يكون ما ذكره الفاضل جوابا بآخر دفعه وما ذكره الشارح جوابا بآخر على انا نقول ان ما ذكره الفاضل من ان اسم الزمان مثلا لايكون موصوفا بل مضافا فهو محل نظر لان معنى مضرب مثلا هو زمان الضرب او مكانه وليس المضاف هنا المجموع الذي هو معناه بل المضاف جزؤه (قوله يخرج اسم الفاعل) قيل صيغة المبالغة اما داخلة في اسم الفاعل او لا ان كان الاول فلازم لخروجها من قوله بزيادة على غيره وان كان الثاني فلا شيء يدل على خروجها من تعريف اسم التفضيل اجيب بانها خارجة بقوله على غيره لان النسبة الى الغير لا يكون منظورا في صيغة المبالغة فان معنى الضراب هو كثير الضرب فلا يكون النسبة الى الغير ملحوظا فيه بخلاف اسم التفضيل اقول صيغة المبالغة خارجة بقوله لزيادة لان في المبالغة يكون المنظور هو المبالغة لا الزيادة اي المعتبر في مفهومها هو المبالغة وان كان المبالغة في ضمن الزيادة بخلاف اسم التفضيل فان المنظور في مفهومه الزيادة لا المبالغة (قوله من حيث صيغته افعل) اي باعتبار صيغته انما قال ذلك ليصح حمل قوله افعل على اسم التفضيل المستفاد من ضمير هو لان اسم التفضيل لاينحصر في افعل لان اخير واشر وغيرهما ايضا اسم تفضيل (قوله وفعلى الخ) انما اورد مع ان اسم التفضيل تثنية وجمع ايضا لان مراده من افعل هو افعل وفروعه الا انه اورد فعلى لان المشهور بينهم ايراد المونث مقابلا للمذكر (قوله وان كان بحسب الاصل) اي وان كان افعل بحسب الاصل اي سواء كان صيغة افعل بحسب اللفظ او بحسب الاصل (قوله من حدث) احترازا به بقرينة ما سبق من قوله ما اشتق من فعل اي حدث لانه لو لم يذكر لزم بناء اسم التفضيل من الجامد ايضا كالرجل والفرس واللازم باطل فالمراد من حدث والثلاثي اه لاينتقض باسم الجامد والمراد من الفعل الذي هو الحدث هو الفعل التام لا الناقص لعدم بناء اسم التفضيل من افعال الناقصة وكذا المراد من الفعل هو الفعل المتصرف لعدم بنائه من الفعل الغير المتصرف كعسى وكاد وكذا المراد من الفعل هو الفعل الذي يتصور فيه الزيادة والنقصان لعدم بنائه من الفعل الذي لايتصور فيه ذلك فلايقال اغرب واشمس بمعنى الزيادة في الغروب والزيادة في الشمس (قوله لان هذه الصيغة لاه) اي صيغة افعل لاتسع فيه الزيادة على ثلثة احرف لان في افعل ثلثة احرف لان الهمزة زائدة عليه فيمتنع بناؤه من الذي هو زائد على ثلثة احرف مع حفظ جميع حروفه او بعضه كما ذكر تفصيله (قوله كلها اصول) اي كل هذه الحروف اي حروف افعل (قوله او يكون) اي هذه الحروف اي حروف افعل و(قوله او من زوائده) اي زوائد المزيد فيه وانما يكون حروف اسم التفضيل من حروف زوائد المزيد فيه اذا كان ثلاثي المزيد فيه على ستة احرف فصاعدا كاستخرج واغشوشب بان كان واحد من حروف الزوائد في مقابلة الفاء والآخر في مقابلة

العين و الاخر في مقابلة اللام و ( قوله المشتق منه ) المراد منه معناه الاصطلاحي لا اللغوي ( قوله فلا يتعين المعنى ) اي معنى اسم التفضيل الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فلا يمكن ان لا يحذف منه بشيء لما عرفت من ان هذه الحروف لا تقع الزيادة على ثلاثة حروف و ان حذفت الزوائد فقيل اخرج لم يعلم ان المراد منه اكثر الخروج او اكثر الاستخراج لا يقال انه يشكل بافلس و اولى و اعطى لانه ليس بناءها من ثلاثي مجرد فلو قال و يبني غالبا من ثلاثي لكان اصوب لانا نقول الاصل هو عدم الجواز فانه خلاف القياس كما يبين في موضعه ( قوله ليس بلون ) وفي بعض النسخ و شرط ان يبني من ثلاثي اه فعلى هذا معني قوله ليس داخل في شرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا و عيبا ( قوله و لا عيب ظاهري ) و قد يجيء فائدة تقييده بالظاهري ( قوله اي لغير اسم التفضيل ) فانه اشتق منهما افعل للصفة هذا مذهب البصريين و اما الكوفيون فقد اشتقوا افعل التفضيل من السواد و البياض لانهما اصل الالوان قيل قد جاء في الحديث اسم التفضيل من اللون ثم قال عليه السلام في صفة حوض الكوثر ماءه ابيض من اللبن فعلى تقدير مذهب الكوفيين لا اشكال فيه و اما على تقدير مذهب البصريين فحكموا على شذوذه ( قوله كاحمر و اعور ) فان معنى احمر شيء يتصف بالحمرة لا ما يتصف بالزيادة على الحمرة وكذلك اعور هو شيء يتصف بالعور لا شيء يتصف بالزيادة عليه و هو بالفارسية كور ( قوله لالتبس ان المراد اه ) اي التبس احدهما بالآخر لانك اذا قلت هو احمر لم يعلم ان المراد هو ذو حمرة و ذو عور بفتح العين و الواو او المراد منه زائد في الحمرة و زائد في العور ( قوله و هذا التعليل ) و هو قوله لان منهما افعل لغيره اي هذا التعليل انما يصح اذا ظهر ان بناء افعل الصفة مقدم على بناء افعل التفضيل لانه لو كان بناء افعل التفضيل مقدما على افعل الصفة لجرى انهم اشتقوا افعل الصفة من اللون و العيب و لم يشتقوا افعل التفضيل منهما موضع افعل غيره من التفضيل و هو افعل الصفة و اما اذا كان اشتقاق افعل الصفة مقدما عليه لعلة موجبة فلا يرد ذلك ( قوله و هو كذلك ) اي و الحال ان بناء افعل الصفة مقدم عليه ( قوله لان ما يدل اه ) هذا وجه تقدمه عليه و حاصله ان الشيء مالم يتصف بصفة لا يتصف بزيادة فيها فان الشيء ما لم يتصف بالضرب لا يتصف بالزيادة فيه فيكون مقدما عليه بالطبع و التقدم الطبيعي كتقدم الجزء على الكل و تقدم الشرط على المشروط و القائل ان يقول ان هذا الدليل انما يدل على ان الاتصاف بالشيء مقدم على الاتصاف بالزيادة ولا يدل على ان الدال على الصفة مقدم على الدال على الزيادة عليها و هو المطلوب فان الضارب هو الدال على الصفة و اضرب هو الدال على الزائد عليها فلا يصح ان يقال ان اضرب مقدم على

الضارب الآن يقم اذا ثبت ان الاتصاف بالشيء مقدم على الاتصاف بالزيادة به فاعلم انه يجب تقدم الدال عليه على الدال على الزيادة به ثم تقدم الوضع به على الوضع بها فاحفظه فتامل حتى يظهر لك مافيه ( قوله فان قصد غيره ) اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من المزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له يقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عملا فالمثال الاول لغير المجرد والثاني والثالث اللون والعيب هكذا فسر كلامه بعض الشارحين ( قوله بان يراد ان يدل ) بضم الياء وفتح الدال يعني يبني برده شود والحاصل انه لو اريد زيادة شيء على غيره فيه اي في غير الثلاثي المجرد ثم توصل اليه باشد اي اشتق من الثلاثي المجرد اسم التفضيل قبل غير الثلاثي المجرد كاشد ونحوه مثل اكثر ثم يجعل غير الثلاثي المجرد تميزا عن نسبة اسم التفضيل بفاعله فيقم هذا اشد منه استخراجا اي من وجه الاستخراج ( قوله توصل ) بضم التاء وفتح الواو وكسرة الصاد المشددة وقرء توصل بضم التاء وسكون الواو وكسر الصاد المخففة والتوصل بالفارسية رسيدن بشيء بحيله ( قوله نحوا جهل وابلد ) فان الجهل عيب كالبلادة معناه بالفارسية كند فهمي وسستي وكودني فمجيء اسم التفضيل منهما لا ينافي قوله ليس بلون ولا عيب لان المراد بالعيب هو العيب الظاهري فان اجهل وابلد من العيوب الباطنى ( قوله ولكن يرد انه آه ) اي لما قيد العيب بالظاهري يرد عليه انه يلزم ان يصح اشتقاق احمق على معني التفضيل على سبيل القياس بدون الشذوذ لانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق في كون كل منها من العيوب الباطني فيلزم ان يصح اشتقاق احمق من الحمق على معنى التفضيل كابلد والاجهل المشتقين من البلادة والجهل على معنى التفضيل مع انهم حكموا بشذوذ احمق على معنى التفضيل في قولنا زيد احمق من هبنقة وابن هبنقة مشهور بين العرب بالحماقة فالحكم بشذوذه يدل على ان احمق مما لا يكون على معنى التفضيل على سبيل القياس والا لا يكون للحكم بشذوذه معنى و قوله هبنقة بالباء المنقوطة بنقطة بعد الهاء المفتوحة وبنون مشددة و بقاف مفتوحتين وهو رجل اسمه يزيد ابن مروان وقد قالوا ان الاحمق هو هبنقة لا ابنه فالحكم به بالابن سهو من قائل الاسم ( قوله والجواب آه ) وهو مبتداء وخبره قوله ففيه شائبة من حمق ابن هبنقه ( قوله ما يبدو من اثر ) وكلمة من للبيان وكلمة من في قوله من تعليق آه اي المراد بالحمق ما يبدو اي يظهر اثر البلادة في الظاهر كما كان في ابن هبنقة اثر البلادة والحماقة ظاهر كما ذكره بقوله وحكي عن ابن آه وهو على صيغة المجهول ( قوله من تعليق خرزات ) اي خرزات مختلفة الالوان الخرزات بالخاء المعجمة والراء المهملة خرمهره قال الشم في الحاشية خرزة شبه انتهى كلامه فالخرزات جمع خرزة والتعليق بالفارسية آويختن فقوله عظام

جمع عظم، قوله خيوط جمع خيط بالفارسية رشته (قوله فسئل عن ذلك) اي سئل عن ابن هبنقة عن تعليق هذه الاشياء في عنقه فقال ذلك التعليق لاجل اني اعرف نفسي من بين الناس (قوله و لا اضل) بالضاد المعجمة گم كردن نفس خود را (قوله وتنقل ذات ليلة) التقليد در گردن انداختن و قوله اخوه فاعل نقل ومعناه انه سرقها منه اخوه ليلة وعلقها بعنقه اي القاها علي عنقه فلما اصبح وراي ذلك فضحك وقال سرقتني مني فانت انا فمن انا ثم الذات بمعني النفس و العين اي عين الليل ولا يحتاج الي ايرادها ولذا تركها بعض الشارحين (قوله فمن انا) يعني پس كيستم من وقد نظم هذا المضمون هكذا گربود مي كاوجه در گرد نمي) پس توشدم تومن شدي من كيمي (قوله ففيه شايبة اه) خبر قوله والجواب بان اه اي من قال هذا الجواب ففيه شائبة من حماقة ابن هبنقة فهو اشارة الي الحماقة الكاملة التي في ابن هبنقة قال مولانا عصم هذا الجواب من الشم الهندي وهو ذات عظم بينهم واكثر الطايف الذي هو في كتابه من شرح الهندي و قد لحق الشم من شرحه صفحة بل اكثر منها في كثير من المواضع بحيث لا نغاير اصلا فلا ينا سب ان يتعرض عليه بهذا الوجه من التعرض القبيح اقول ان تعرض الشم ليس علي الشم الهندي بل علي من يكون هذا الجواب منه لان الشم الهندي اورد هذا الجواب علي سبيل النقل ثم قال بعد اتمام النقل وفيه مافيه فان الشم الهندي اورد في كثير من مواضع كتابه لفظ فيه مافيه فما ذكره بقوله يقتضي جواز اه تفصيل ما ذكره الشم الهندي بقوله فيه مافيه (قوله فانه يقتضي اه) والثاني ما ذكره بقوله وان يكون اه وهو عطف علي قوله جواز اشتقاق اه وحاصل الاول ان الجواب المذكور يقتضي ان يجوز اشتقاق احمق علي سبيل القياس من الحمق الذي لا يكون بلادته وحماقته ظاهرة مع انه لا يتقول بذلك عاقل وحاصل الثاني انه يقتضي ان يكون اشتقاق اجهل وابلد من الذي لا يكون اثار جهله و بلادته ظاهرة علي سبيل الشذ وذكما حكم ذلك في احمق الذي يكون حماقته ظاهرة وذلك ايضا مما لا يقول به عاقل لان لا ان يكون جميع ما هو من العيوب الباطني مساويا في الحكم لا يختلف البعض لبعض فيه (قوله ولشم الرضي) وايراده لاجل ان الاعتراض المذكور غير متوجه عليه فانه عد احمق من قبيل ابلد وقد عرفت ان ابلد يجئ بمعني التفضيل علي القياس دون الشذوذ فكذلك احمق (قوله حيث قال) اي قال الشم الرضي لا يجئ اسم التفضيل من الالوان و العيوب الظ فان الباطنة من العيوب يبني منها آه (قوله اشتقاقه للفاعل) بان يكون الفعل قائما به لا واقعا عليه يعني اصله التفضيل الفاعل لا التفضيل المفعول علي غيره لان التفضيل يكون لمن له تاثير في الفعل بالزيادة والنقصان والموثر في الفعل هو الفاعل لا المفعول لان الفاعل صدر عنه الفعل (قوله فانه لو اشتق) اي لو اشتق اسم التفضيل لكل منهما بطريق القياس يلزم كثرة الالتباس لانه لا يعلم انه مشتق للفاعل او للمفعول فانك قد عرفت من قوله

اكثرا لتباس انه لولم يكن اشتقاق اسم التفضيل للمفعم على سبيل القياس ايضا يلزم الالتباس ولكن لا يكون كثيرا بهذه المشابهة كما لا يخفى (قوله فاقتصر وعلى الاشرف) وهو الفاعل وقال السيد قدس سره فاقتصر وا على الفاعل لان اثبات الاحوال الى الفاعل اهم (قوله نحو اعذر) فانه اسم تفضيل بمعنى المفعم اي الذات التي يكون معذوريتها اكثر لا يقم فلان معذور وفلان اعذر منه وفلان ملوم وفلان الوم منه وفلان مشهور وفلان اشهر منه وكذا اشغل (قوله ملومية) من الملامة وقوله وعلى هذا القياس فان اشغل لمن يكون مشغوليته اكثر واشهر لمن يكون اكثر مشهورية واعرف لمن يكون اكثر معروفية لا عارفية (قوله على سبيل الانفصال الحقيقي) بان لا يجمع اثنان منها فيه وايضا هو لا يخلو عن هذه الثلثة بل لا بد من واحد منها وتعرض بالاول بقوله ولا يجوز الجمع بين اثنين منها وتعرض بالثاني بقوله ولا يجوز خلوه عن آه وتعرض بالثالث بقوله فلابد من واحد منها اه (قوله وذكره) اي ذكر الغير مع من او الاضافة ظ نحو زيد افضل من عمرو وزيد افضل القوم (قوله واما مع اللام) اي اما ذكر الغير الذي هو المفضل عليه مع اللام وان لم يكن مذكورا ظاهرا مثل عمرو الافضل بالتنوين لكنه في حكم المذكور الظاهري لانه يشار باللام الى معين بسبب تعيين المفضل عليه الذي هو مذكور قبل سواء كان ذكر المفضل عليه لفظا او حكما فالمراد بالمعين هو المفضل وهو مذكور ايضا قبل لفظا او حكما كما ذكر كليهما بقوله كما اذا طلب (قوله قبل) اي قبل ذكر اسم التفضيل اي اسم التفضيل المستعمل باللام كما اذا طلب افاذا اول ان قيل ان الشخص الذي هو افضل من زيد ما ذا من هذه الجماعة فالمفضل عليه مذكور ح قبل ذكر اسم التفضيل لفظا فيقم في الجواب عمرو الافضل اي افضل المعهود هو الافضل من زيد و هو المفضل عليه فيكون الغير الذي هو المفضل عليه في حكم المذكور ظاهرا لان افضل المعهود هو الافضل من زيد وهو المفضل عليه واذا لم يسئل من شخص بل يتصور ان الافضل من زيد ما ذا من هذه الجماعة فقال شخص ح عمرو الافضل فمعناه ما مر من ان افضل المذكور في الذهن هو عمرو فيكون المفضل عليه ح في حكم المذكور ظ لان افضل المعهود في الذهن هو الافضل من زيد هو المفضل عليه (قوله اي الشخص الذي) وهو تفسير لقوله الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد هو عمرو (قوله اللام للعهد) اي العهد الخارجي الراجع الى ما طلب حقيقة او حكما فيكون اللام في الحقيقة لتعيين المفضل والمفضل عليه جميعا وبهذا قال بعض الشارحين وانما يستعمل اسم التفضيل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذن لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد منهما اللام ومن عن الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه انتهى كلامه واليه اشار الشارح ايضا فاعلم هذا الموضع فانه دقيق (قوله فلا يجوز الجمع بين اثنين منها) اما عدم اجتماع اللام مع الاضافة او عدم اجتماع من معها ظاهر لانهما لا يجتمعان

مع الاضافة واما عدم جواز اجتماع اللام مع من فلان ذكر احدهما يغني من الآخر لحصول المقصود الذي هو تعين المفضل عليه بواحد منهما (قوله واما قوله ) اي قول الشاعر دفع سوال تقريره انه قد اجتمع اللام مع من في قول الشاعر بالاكثر منهم وتقرير الجواب ان لفظة من فيه ليست للتفضيل اي التفضيل الموصوف على ما اضيف اسم التفضيل اليه بل للتبعيض فلا يكون لفظة من صلة اسم التفضيل اي لست بعض هذه الجماعة اكثر من حيث العدد والحال ان العبرة ليست الا في الكثرة ومعناه بالفارسية نيستي توبه بسياري از جماعة از روي عدد وحالا نكة نيست عبرت مگر هر كثرت را يعني مرخيل وحشم را (قوله لفوات الغرض) وهو تعين المفضل عليه (قوله مثل الله اكبر) اي اكبر من كل شيء لان من الامور المعلومة ان الله اكبر من كل شيء وذلك قوله تع يعلم السر واخفى اي اخفى من السر فانه ايضا معلوم (قوله ويجوز ان يقع في مثله ) اي المحذوف اما المضاف اليه في مثل الله اكبر والمحذوف من مع مجروره فقوله وانه من مع مجروره عطف على قوله ان المحذوف (قوله اي احدهما زيادة موصوفة ) اي اسم التفضيل وقوله المقصودة صفة الزيادة اشار به الى ان قوله ان يقصد في تاويل القصد واضافته الى الزيادة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي اضافته اليها مثل تلك الاضافة اي زيادة مقصودة فلا يرد ان اضافة الصفة الى الموصوف غير جائز قال الشارح في الحاشية قوله زيادة موصوفة مأول بقوله ان يقصد ليصح حمله على معنى اسم التفضيل انتهى كلامه والحاصل ان ارادة الزيادة من قوله ان يقصد به الزيادة ليصح حمل الزيادة المقصودة على احد معنييه لان القصد بالزيادة لايكون محمولا على احد معنى اسم التفضيل لانه ليس بذاته (قوله اي على ما اضيف) اشار به الى ان المراد بمن التي يستعمل في ذوي العقول هو ما الذي عام كما مر ذكره غير مرة (قوله ولا يلزم ) اي ان لم يكن باعتبار تحقق من اضيف وهو المضاف اليه في ضمن البعض يلزم تفضيل الشيء على نفسه فلابد ان يكون تحقق الناس في زيد افضل في ضمن البعض الذي هو غير زيد لانه لو كان الناس باعتبار تحققه في ضمن جميع افراده من زيد وغيره فيلزم تحققه في ضمن زيد ايضا فيلزم تفضيل زيد على نفسه قال مولانا عصام لاولى ان يقع باعتبار تحققه في ضمن البعض الذي هو غير زيد اي غير الموصوف لانه لو كان تحققه في ضمن البعض الذي كان زيد داخلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه انتهى حاصل كلامه اقول نعم لا غبار ما ذكره الفاضل ولكن مراده ليس الا هذا وقد قالوا ان الامر في العبارة سهل (قوله فلا اولى ذكر المفضول) اي المفضل عليه قال مولانا عصام وهذا اينا قض ما ذكره آنفا من قوله فلابد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه ان ذكر المفضل عليه اما حقيقة او حكما كما عرفت تفصيله وههنا هو الاولوية ذكر المفضل عليه على سبيل الحقيقة فقط وان المراد من قولنا فلان اعلم بغداد اعلم الذي من اهل بغداد فيكون المفضل عليه حقيقة هو اهل البغداد لا التبعيد اذ فذكر اهل البغداد اولى من ذكر البغداد لايقع في واجبه

الاولوية ان المتقدم هنا هو اضافة افعل التفضيل الى المفضل عليه فينبغي ان يكون المفضل عليه مذكورا دان الاضافة الى الامر المقدر غير جائز لانا نقول هذا يفيد الوجوب لا الاولوية (قوله فيشترط) الفاء للتفريع واليه اشار بقوله في استعماله بهذا المعني اي فشرط استعمال اسم التفضيل في المعني الاول من معني اسم التفضيل ان يكون موصوفه بعضا منهم اي موصوفه من جملة ما يضاف اليه داخلا فيه بمشاركة المضاف اليه لكونه فرداله والضمير في منهم راجع الي من اذ ما هو المضاف اليه (قوله وانكان خارجا) اي وانكان موصوفه خارجا عنهم بحسب الارادة لانه لو كان داخلا فيهم بحسب الارادة يضع لو اريد تفضيل الموصوف علي المضاف اليه يلزم تفضيل الشئ علي نفسه او يلزم التناقض فزيد داخل في الناس بحسب مفهوم اللفظ في قولنا زيد افضل الناس لانه فرده ولكنه ليس بداخل فيه بحسب الارادة وقوله هذا اشارة الي الاستعمال وقوله علي مشاركيه بكسر الكاف وقوله في هذا المفهوم العام وهو الانسانية (قوله فلا يجوز بهذا المعني) اي ولاجل انه يشترط ان يكون موصوفه داخلا في المضاف اليهم لا يجوز بهذا المعني اي معني الاول من معني اسم التفضيل قولك يوسف احسن اخوته لخروج يوسف من الاخوة بحسب مفهوم اللفظ لانه اضيف الاخوة الي ضمير يوسف فلما اضيف اليه فيمتنع ان يكون اليوسف داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ والحاصل ان اليوسف ليس داخلا في اخوته لانه يمتنع ان يكون شخص اخا لنفسه ولكنه داخل في الاخوة بدون اضافتها الي ضمير يوسف لان كل واحد من الناس اخ للاخر فيجوز ان يقال يوسف احسن الاخوة لعدم خروجه عنهم بحسب مفهوم اللفظ وبعبارة اخري بانه لا يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الي الضمير العائد الي يوسف يلزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير ان يشترط فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم هو اجتماع النقيضين (قوله بان يكون) اي الزيادة علي المضاف اليه وحده بل يكون عليه وعلى غيره (قوله ويضاف اسم التفضيل) وهذا لدفع ما يقال انه اذا لم يكن الاضافة مقصودة في المعني الثاني فما وجه الاضافة فاجاب بانها للتوضيح (قوله وتخصيصه) وفيما زاده لان التوضيح فيما اذا كان من اضيف اليه معرفة واما اذا كان نكرة ففيه التخصيص لا التوضيح قال مو لانا عصام لا يحتاج الي زيادة التخصيص لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولذا بل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص فاذا كانت الاضافة للتوضيح شاملة للتخصيص فلاحاجة الي ذكر التخصيص لانه يطلق التوضيح علي التخصيص ايضا انتهي كلامه اقول نعم يشتمل التوضيح عليه الا ان التوضيح والتخصيص وقعا متقابلين فيما سبق من باب النعت فراده واشار الي ان المراد

بالتوضيح ههنا هو ما يعم التخصيص (قوله كما يضاف سائر الصفات) للتوضيح فان المراد من اضافة
المصارع الى مصر توضيح للمضاف لا بهام الواقع فيه بانه مصارع مصر او غيره وكذلك احسن
القوم (قوله فلا يشترط) اي اذا لم يكن الزيادة بالنسبة الى المضاف اليه وحده فلا يشترط
كون الموصوف بعض المضاف اليه وداخلا فيه بحسب مفهوم اللفظ (قوله فيجوز مثل يوسف احسن اخوته)
اي لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به التفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقوم يوسف
احسن اخوته لانه لا يلزم على هذا التقدير اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه (قوله اي
افضل الناس من بين قريش) اشار به الى ان نبينا من قريش قال مولانا عصام الاولى في المثال
ان يقول ان نبينا خير الناس لان عبارته هكذا قوله نحو قولك نبينا افضل قريش اقول ويجوز
ان يقول محمد صلعم افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات من البشر انتهى كلامه اقول الاولى
في المثال ما ذكره الشارح لان الكلام في المعنى الثاني من المعنيين وهو ان يكون زيادة مقصودة
غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده فالمثال الذي اورده الفاضل المذكور مخصوص بكون
زيادة المقصودة على المضاف اليه وحده بخلاف ما ذكره الشارح (قوله الى جماعة من جنسه) اي الى
جماعة يكون تلك الجماعة من جنس الموصوف ووجه انه لم يقل الى جماعة هو من جنسهم كما
يقتضيه السوق مما لا يخفى على المتأمل في المثال (قوله لا يدخل في جملة اخوة يوسف) لان
الضمير في اخوته عائد الى يوسف فلو كان داخلا في جملة اخوة يوسف يلزم ان يكون شخص اخا لنفسه
ما عرفت تفصيله (قوله وان تضيفه) عطف على قوله ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
(قوله فلان اعلم بغداد) والمراد انه اعلم من اهل بغداد فاضافته الى البغداد باعتبار انه مسكن
اهله والضمير في مما سواه عائد الى فلان وضمير هو عائد الى ما سواه (قوله لانها) اي البغداد
تتناوله بالبلد وقوله منشاه بالواو بدون الهمزة مكان اي محل النشو والنماء او مسكنه (قوله
وكذا التذكير) عطف على الافراد اي يجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
اه (قوله نحو زيد والزيدان اه) اي زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس والزيدون
افضل الناس بجعل الموصوف مفردا في الاول ومثنى في الثاني ومجموعا في الثالث (قوله و
هذا لانه) اي الافراد والتذكير في النوع الاول لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد
والتذكير اي افراد الموصوف وتذكيره فيكون المفضل عليه مذكورا معه فكما يكون المفضل عليه
مذكورا حقيقة في اسم التفضيل المستعمل بمن كذلك يكون المفضل عليه مذكورا حقيقة في النوع الاول
من نوعي اسم التفضيل (قوله والمطابقة) عطف على قوله الافراد وقوله لمن هو اي لما هو اسم التفضيل وقد
عرفت وجه ارادة ما من كلمة من في تعريف اسم الفاعل والمفعول (قوله نحو الزيدان افضلا الناس) وانما
لم يورد [illegible] الموصوف فيه مفردا كما اورد افراده النوع الاول اكتفاء بما ذكر الافراد من النوع

الاول (قوله والزيدون افضلوهم) وحسنت اضافته الى ضمير الجمع في هذا المثال لان الواو
ملفوظ بخلاف ما اذا قيل افضل الناس بسقوطها بالتقاء الساكنين من اللفظ (قوله لمشابهته
ما فيه) اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لموصوفه في نوع
الاول من نوعي اسم التفضيل لمشابهة اسم التفضيل في النوع الاول لما يكون فيه
الالف واللام في كونه معرفة اي كما يكون اسم التفضيل المضاف في النوع الاول معرفة
كذلك اسم التفضيل المستعمل باللام وانما يجب المطابقة في اسم التفضيل المستعمل باللام
لما سيأتي في قوله والقسم المعرف باللام الخ فيجوز المطابقة فيما هو مشابه له ايضا
(قوله فيهما) اي في النوع الثاني من نوعيه وفي القسم المعرف باللام منه اي من اسم التفضيل (قوله
لزوم مطابقة الصفة الخ) ولقائل ان يناقش بان ما يفهم من قوله ويجوز في النوع الاول الخ
يبطل كون الصفة مطابقا لموصوفها كما لا يخفى ويمكن الجواب بان الصفة انما يطابق لموصوفها
اذا لم يكن دليل لعدم المطابقة وقد قام الدليل عليه بقوله وهذا لانه يشابه افعل من آه
(قوله مع عدم قيام المانع الخ) اي مع انه لا مانع ههنا في مطابقة الصفة لموصوفها لان المانع هو
امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية سواء كان ذلك الامتزاج بحسب اللفظ والمعنى اي لفظا
ومعنا وهو مفقود ههنا لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما اي بعد القسم المعرف باللام والنوع
الثاني من نوعيه كما ذكره واذا امتزج اسم التفضيل بمن التفضيلية فلا يجوز المطابقة لانه
يلزم ح ادخال اداة التثنية والجمع والتانيث في وسط الكلمة لما عرفت من امتزاجه بمن
التفضيلية وكان من التفضيلية من تمام الكلمة كما ستعرفه في قوله واسم التفضيل الذي استعمل بمن آه
(قوله لكونها الفارقة) اي لكون من التفضيلية فارقة بين افعل التفضيل وبين افعل الصفة كاحمر
لان افعل التفضيل يستعمل بمن دون افعل الصفة فكان من التفضيلية من تمام الكلمة فلا يجوز
تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من لانه يلزم ح الحاق علامة التثنية والجمع
والتانيث قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات
تثنيته وجمعه وتانيثه (قوله بقرينة الاستثناء) اي قوله الا اذا كان آه فان اسم
التفضيل عند وجود هذا الشرط يعمل عمل فعله الذي هو الرفع بالفاعلية في ذلك المسند
اعلم ان المراد من المظهر في قوله ولا يعمل في مظهر وفي قوله [illegible] المظهر معناه اللغوي
هو الملفوظ كما ان المراد من الظاهر في تعريف المبتدأ معناه اللغوي لا الاصطلاحي فيتناول
الضمائر فيكون المراد من المضمر ح هو المستتر واليه يشعر قوله لا يظهر اثره في اللفظ (قوله
انه) اي اسم التفضيل يعمل في المضمر بلا شرط وهذا اولى مما وقع في بعض الشروح حيث قال لانه
يعمل في المضمر من غير هذا الشرط (قوله ولا العمل في المضمر ضعيف) اي العمل في المضمر المستتر

ضعيف حيث لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل حتى لا يشترط بالشرط المذكور بقوله الا اذا كان آه (قوله لا يظهر اثره في اللفظ) بخلاف الضمائر فانه يظهر اثره فيها وان كان محليا (قوله لانه لا ينصب المفعول به) قال من لا اعتصم انما قال لا ينصب ولم يقل لا يعمل لانه يعمل في المفعول به بمعنى الجر بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب بعمرو بالجر دون عمرو بالنصب وكذلك نحو انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك لزيد انتهى كلامه اقول لا يحتاج الى ذلك البيان لان الجار والمجرور من الظرف وقد ذكر الظرف والحال بقوله واما الظرف والحال آه (قوله سواء كان مظهرا او مضمرا) اي سواء كان المفعول به مظهرا او مضمرا والمراد من المظهر ههنا معناه الاصطلاحي لا اللغوي فيكون المراد من المضمر هو الضمائر فلا يدخل الضمائر تحت المظهر لان المفعول به لا يكون مضمرا مستترا (قوله بل ان وجد بعده) اي ان وجد بعد اسم التفضيل شيء توهم ان نصبه لكونه مفعولا به لافعل التفضيل فليس الامر كذلك بل نصبه بفعل يدل اسم التفضيل عليه بان يكون هذا الفعل المقدر من جنس افعل التفضيل كما في قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله فالظاهر ان قوله من يضل مفعول به لافعل التفضيل منصوب به وليس كذلك بل نصبه بفعل مقدر هو من جنسه اي ربك اعلم من كل واحد يعلم من يضل عن سبيله يعني رب تو دانا تر است كسي را كه كمراه است از سبيل او يعني كمراه وغير كمراه را وبهتر ميداند (قوله فيعمل فيما ابقي) اي فيعمل اسم التفضيل فيما ابقي كما يعمل في الحال والرفع لكن يشترط عمله فيه بما ذكره بقوله الا اذا كان آه وعمله فيها بلا هذا الشرط فانت قد علمت مما ذكرنا ان قوله ابقي بالنظر الى عمله الرفع في الفاعل لا بالنظر الى غيره فلا يرد ان عمل اسم التفضيل بلا هذا الشرط منحصر فيها فلا معنى حينئذ لقوله ابقي (قوله ما يخلو عن معنى الفعل كالرجل) فانه عامل في زيدا مع انه خال عن معنى الفعل فنصبه بما فيه معنى الفعل اذ هي (قوله وانما لم يعمل) اي انما لم يعمل اسم التفضيل عمل الرفع بالفاعلية بلا هذا الشرط بقرينة عمله مع هذا الشرط (قوله لانه ليس له فعل آه) اي علة عدم عمل اسم التفضيل عمل الفعل لانه يكون اسم التفضيل بمعنى الزيادة وليس له فعل كان ذلك الفعل بمعنى اسم التفضيل في الزيادة فيعمل عمل فعله (قوله ولانه لما كان آه) عطف على قوله لانه ليس له فعل آه والمراد من الفعل في قوله وهو لم يعمل عمل الفعل اعم من الفعل الاصطلاحي واللغوي وقوله لانه ليس له فعل بمعناه لاثبات عدم عمل الفعل الاصطلاحي وقوله لانه لما كان آه دليل لاثبات عدم عمل الفعل اللغوي فيصح قوله ولانه بالواو فلا يرد ما قيل الاولى ان يقول وانه موضع قوله ولانه بدون اعادة اللام لانه يتبادر منه ان يكون دليلا على حدة كما يفيد اعادة اللام وليس كذلك بل هو ومعنى السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا لان حاصل قوله لان هذا العمل اي عمل الرفع بالاصالة انما هو عمل الفعل الى قوله الا اذا كان آه ان اسم التفضيل لو عمل عمل فعله فاما ان يكون مشابهته بالفعل او باسم الفاعل الذي هو

اقوى مما يشبه بالفعل في العمل والاول باطل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة اه والثاني ايضا باطل
لان اسم التفضيل المستعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث مع كونه مشابها باسم الفاعل
الذي يكون فيه التثنية والجمع والتانيث فلا يعمل اسم التفضيل لمشابهته باسم الفاعل ايضا
(قوله اي وصفا سببيا) وهو الوصف بحال المتعلق فاذا قلنا رجل حسن فهو وصف بحال الموصوف نفسه
واذا قلنا زيد حسن غلامه او ابوه فهو وصف بحال المتعلق فان الغلام والاب من متعلقات زيد
ومثاله المثال المذكور في المتن فان الحسن صفة عين لا صفة نفسه فيكون وصفا بحال المتعلق
قال مولانا عصام الاولى ان يقول اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء
ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف انتهى كلامه اقول انت خبير ان هذا الترديد ليس
بجيد ظاهرا كما لا يخفى على الفاضل المذكور ان يقول الاولى ان يقول اي صفة سببية بدل
تفسير الصفة وهو ظم الا ان هذا الاعتراض من الفاضل المذكور لاجل انه ظن ان قوله صفة
ليس من المتن بل من الشرح فان عبارة المصنف الا اذا كان لشيء آه كما في بعض الشروح موافق
لبعض النسخ فح يكون لاعتراضه وجه بان الاولى ان يقول الا اذا كان اسم التفضيل صفة سببية
او يقول وصفا سببيا فان الخيار احدهما ثم الشارح يفسرها بالصفة السببية بل فسرها بالوصف
السببي اشارة الى ان المراد من الصفة هو النعت الذي قد سبق تعريفه لا الصفة التي تكون
في تعريف المبتدأ كما هو المتبادر بل المراد من الصفة ههنا هو ما قام بالغير وهو ظاهر غاية
الظهور والمآل ان ارادة هذا المعنى من كلامه خلاف المتبادر وكلام الشارح اما اعتراض عليه او
تحقيق كلامه (قوله هو في اللفظ لشيء) اي الوصف في اللفظ صفة لشيء واحد ولكن بحسب المعنى صفة
لامر مشترك بين الشيئين كالكحل المشترك بين عين زيد وعين رجل في مثال المتن (قوله معتمدا
عليه) اي حال كون الوصف معتمدا على ذلك الشيء بان يقع صفة لذلك الشيء او خبرا او حالا
عنه وعلى الاول يكون ذلك الشيء موصوفا له وعلى الثاني مبتدأ وعلى الثالث ذا الحال
(قوله صفة لمسبب مشترك آه) قال الشارح في الحاشية المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم
السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل في هذا المثال مثلا مسبب
عن الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهو مسبب لهما انتهى كلامه وحاصله ان
المصنف ينبغي ان يقول لسبب اي لسبب مشترك مع ... لا المسبب لان المشهور في اصطلاحهم
ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون اسم المسبب والمتعلق ههنا هو الكحل لانه من
متعلقات عين رجل وزيد ولا مناقشة في هذا الاطلاق الا ان المصنف سماه مسببا دون سببا لان
الكحل في هذا المثال مسبب لعين رجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل حيث ما لم يوجد العين
لا يحصل الكحل فيه فيكون الكحل مسببا لهما (قوله باعتبارين) اي المسبب بذلك الشيء

الذي باعتبار الاول رجل في المثال المذكور في المتن (قوله اي بنفس ذلك المسبب) اي نفسه مفضل
باعتبار الرجل ونفسه مفضل عليه باعتبار زيد فيكون المغايرة بينهما بالاعتبار ولكنهما متحدان
بالذات كما ذكره (قوله خبر بعد خبر) والخبر الاول قوله صفة اي لا يعمل في مظهرا الا اذا كان منفيا
(قوله من اسمه) اي اسم كان (قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه آه) قوله في عينه منصوب على الحالية
من الكحل وقوله في عين زيد حال من الضمير الراجع الى الكحل في منه اي ما رايت رجلا احسن
الكحل كائنا في عين زيد كذا في العالية (قوله والكحل مسبب مشترك آه) والسياق يقتضي ان يقع
والكحل هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في المعنى وهو مسبب مشترك بين عين الخ كما لا يخفى
الا انه لم يتعرض اليه اكتفاء بالظهور (قوله وانما شترط ان يكون آه) اي اشترط في عمل اسم التفضيل
ان يكون اسم التفضيل في اللفظ ثابتا لشيء وان يكون في المعنى ثابتا لمسبب مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره (قوله ليحصل له صاحب الخ) هذا دليل لقوله ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء اي
ليحصل لاسم التفضيل صاحب يعتمد عليه وذلك الصاحب هو الشيء المذكور فان شبه الفعل لا
يعمل بدون الاعتماد (قوله وليحصل له مظهر آه) وهذا دليل لقوله وفي المعنى لمسبب اي وليحصل
له اسم مظهر معمول هو الكحل تعلق ذلك المظهر بذلك الصاحب اي انما اشترط ان يكون اسم التفضيل
في المعنى ثابتا لمسبب مشترك لانه ح يتيسر عمل اسم التفضيل في المسبب المشترك لانه
ح يحصل له اسم مظهر تعلق بذلك الصاحب فاذا حصل ذلك التعلق فحصل الربط بينهما فيتيسر
عمله فيه فان الكحل من متعلقات الرجل كما يكون من متعلقات زيد ايضا بخلاف اذا كان موضع
الكحل شيئا آخر لم يكن له تعلق بما يعتمد اسم التفضيل عليه (قوله كالصفة المشبهة) فان المظهر
الذي بعدها يضم من متعلقات صاحبها كالغلام والوجه في زيد حسن غلامه وزيد حسن وجهه فانهما
من متعلقات زيد فلا يقال زيد حسن عمرا او بكر (قوله لاشتراط ربطهما آه) اي اعتبار ما ذكر في اسم
التفضيل والصفة المشبهة دون في اسم الفاعل فان اسم الفاعل يعمل في اسم مظهر بعده سواء كان
من متعلقات موصوفه اولا مثل زيد ضارب عمرا فانه يعمل في عمرا مع انه ليس من متعلقات
زيد ولقائل ان يقول الاولى ان يمثل بقولنا زيد ضارب بكر في داره عمرا لان الكلام فيما اذا
عمل اسم التفضيل في الفاعل لا في المفعول لان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول سواء
كان من متعلقات الموصوف اولا ويمكن ان يقال هذا مناقشة في المثال وهي ليست من دأب المحصلين
ويمكن ايضا ان يقال ان قوله مثل زيد ضارب عمرا نظير لا تمثيل فالمعنى انه يعمل في مظهر
هو فاعل بعده او يعمل في مظهر مطلقا سواء كان فاعلا او غيره من متعلقات الموصوف اولا كما في
زيد ضارب عمرا لا يفهم هذا المعنى خلاف ما يتبادر من العبارة لانا نقول العبارة محتملة لهذا
المعنى وقد ذكرنا ان الامر في العبارة سهل (قوله فانهما مختلفان) اي المفضل والمفضل عليه

في هذا المثال مختلفان بالذات كما يختلفان بالاعتبار لان المذكور كحلان كحل عين
الرجل وكحل عين زيد فان كلا منهما مخالف بالآخر ذاتا واعتبارا (قوله بخلاف
الكحل الملفوظ) اي بخلاف الكحل الواقع من مثال المتن فانه ملحوظ مطلقا بدون الاضافة و
التقييد بحسب اللفظ وهو مقيد تارة برجل وتارة بزيد فيكون متحدين بالذات ومختلفين بالاعتبار
(قوله ولئلا يبقى) اي اسم التفضيل على ما هو الاصل اه الاولى ان يقول لئلا يبقى بدون
الواو لانه دليل على انه ما وجه اخراج المثال المذكور من هذه القاعدة وحاصل الدليل ان
الاصل في اسم التفضيل هو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فلو لم يخرجه
فيكون باقيا على الاصل فاخراج اسم التفضيل فيه عن معنى التفضيلي بسبب النفي المستدعي
لان يكون اسم التفضيل مشابها للفعل في العمل يصير من غاية الصعوبة لان اسم التفضيل ح
يبقى على الاصل فحصل له قوة ح بخلاف ما اذا كانا متحدين بالذات ومختلفين بالاعتبار
فانه حصل ح فيه ضعف في معناه فيسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بسبب النفي
المذكور كما ستعرف ذلك في بيان قوله لانه بمعنى حسن ولو قرئ ولئلا يبقى على
ما هو الاصل اه بالواو له وجه ايضا بان يكون معطوفا على قوله ليخرج بانه جمع الغاية والفائدة
ثم قال ليخرج اه وقال ولئلا يبقى اه والغاية هو اشتراط كون المسبب مشتركا بين المفضل
والمفضل عليه مع اتحادهما ذاتا والفائدة هي عدم بقاء اسم التفضيل على ما هو الاصل فلما
جمعهما لاحظهما في مثال اما اعتبار هذين الامرين فليخرج عنه مثل اه ولئلا يبقى على ما هو
اه (قوله كما سيتضح اه) اي في بيان قوله لانه بمعنى حسن الى آخر البيان (قوله يكون
بمعنى الفعل) فان قوله احسن يصير بمعنى حسن لان بالنفي يزول عنه الزيادة لان
النفي اذا دخل على المقيد يكون المتبادر رجوعه الى القيد فالمقيد ح باق بحاله فيكون
معنى قولنا ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو نفي حسن الزيادة من
الرجل فيكون النفي راجعا الى الزيادة فاصل الحسن ح باق فهو مثل قولنا ما رأيت رجلا عالما
فانه يرجع الى العلم لا الى الرجل نفسه فانه موجود لا محالة وستعرف تفصيله في بيان قوله
لانه بمعنى حسن (قوله لانه بمعنى حسن) وهو خبر مبتدأ محذوف اي وهذا لانه او متعلق
بمفهوم الاستثناء المذكور اي يعمل في هذه الصورة بكذا وانما تعرض الى دليله دون الى
دليل مشروطية الآخر لظهورها (قوله من امور لا آخر) اضرب بمعنى ضرب (قوله وهذه العبارة) اي
قوله لانه بمعنى حسن وقوله بعد النفي لا قبل النفي كما في الاحتمال الثاني وقوله استولى اي ورد وقوله
على كحل عين زيد اي على حسن كحل عينه وقوله الى زيد اي الى حسن كحل عين زيد (قوله
اما بان يساويه) اي اذا انتفى الزيادة وبقي اصل الحسن فاما ان يكون كحل الرجل مساويا للحسن

زيد او دونه لكن المساواة لا يلائم مقام المدح الذي هو بيان زيادة حسن زيد على رجل فيثبت الاحتمال الاخير وهو ان يكون حسن كحل الرجل دون حسن زيد فيرجع المعنى الى ان الحسن الذي في عين كل احد بسبب الكحل دون الحسن الذي في عين زيد بسببه فيكون كحله زائدا على حسن كحل الرجل فالداعي قوله مرجع التفريع قال مولانا عصم ان قوله والمساواة تنابى مقام المدح يصح اذا كان المقصود منه مجرد المدح فانه جاز ان يكون المقصود منه الذم ايضا مثل ما رأيت رجلا اقبح في عينه الكحل منه في عين زيد فالمقصود منه هو بيان زيادة القبح في عين زيد من القبح الذي في عين الرجل مطلقا فحينئذ لا يصح قوله بمعنى حسن وقوله فرجع المعنى اي معنى قوله ما رأيت رجلا احسن الى انه حسن والى ما رأيت رجلا حسن اذا قول المساواة لا تلائم الذم ايضا لان المقصود على ما عرفت بيان ان قبح كحل عين زيد زائد على قبح كحل عين الرجل فلا بد ح ان يكون قبح كحل عينه دون قبح كحل عين الرجل وان قلت جاز ان يكون المقصود منه بيان نفس الامر فقط دون بيان المدح والذم قلت نعم المساواة لا تأبى عن نفس الامر ولكن بيان نفس الامر به في غاية الندرة على ان ما نحن فيه مقام المدح الذي هو بيان الحسن فلذلك قال والمساواة يأباها فلا اشكال يعود والله اعلم (قوله فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن) اي يكون احسن حال كونه مقارنا مع النفي (قوله قبل تسلط النفي عليه) اي قبل ورود النفي عليه جرد اه عن معنى الزيادة كما يكون اكبر في قولنا الله اكبر بمعنى الكبير لا الزيادة في الكبر لانه ليس كبيرا غير الله تع فدخل النفي عليه بعد تجريده عن الزيادة عرفا لان بمجرد نفي الزيادة لا يحصل المقصود لجواز المساواة بينهما والملائم للمدح هو نفي المساواة حتى يحصل المقصود وهو زيادة حسن كحل زيد على رجل (قوله والقياس بكونه دونه) اي المقيس المذكور وهو دون حسن الرجل دون حسن زيد لا يناسب مقام المدح لان المقصود ترجيح حسن زيد على حسن رجل فاذا قلنا ليس حسن رجل دون حسن زيد لا يحصل المقصود لانه جاز ان يكون مساويا له فيرجع المعنى الى نفي المساواة ضرورة ونفي الزيادة يلزم من نفيها بالطريق الاولى (قوله حسنه نصب على نزع الخافض) اي كحسنه وظهر مما ذكر ان قوله والزيادة بالطريق الاولى دفع سوال تقريره انه لا يحصل المقصود بمجرد نفي المساواة لانه جاز ان يكون زائدا على حسن زيد وتقرير الجواب ان نفي الزيادة يلزمه من نفي المساواة بالطريق الاولى لما يقتضيه المقام لان قرينة المدح يقتضي بيان زيادة حسن زيد على حسن رجل (قوله ولا يبعد ان يقصد اه) والفرق بين هذا الحل وبين الحل السابق عليه ان في السابق يكون مدلول العبارة هو نفي المساواة فقط ولكن يلزم منها نفي الزيادة بالطريق الاولى واما على هذا الحل يكون نفي المساواة ونفي الزيادة معا مدلولين لها (قوله لان التراكيب على شيء آه)

وحاصله ان الشيء ما لم يبلغ بمرتبة المساوات لم يتصور الزيادة فيه فمن يضع ان يقصد بنفي المساوات عرفا ونفي المساوات مطلقا سواء كان نفي المساوات في ضمن الزايد او غيره فيكون كل واحد منهما مما لولا ان المعيار تراعلم انه لو قال مثلا موضع قوله عرفا لكان له وجه وجيه لان القصد به عرفا مما فيه خفا. تمت الجلد الثاني من نسخة عبد الرحمان الى بحث الكحل بتصحيح العلماء الذين

• كتبت اسمائهم في الجلد الاول و چونكه درس شرح

ملا تا بحث كحل است

لهذا نسخه هذا

تا بحث كحل

طبع نموده

شد فقط